



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

الدراسات العليا

# أثر تقلبات أسعار النفط في مؤشرات السياسة المالية للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021

رسالة تقدم بها

هشام حليم عبيس مهدي الرفيعي

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بابل وهي جزء من  
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

الاستاذ الدكتور

حيدر علي محمد الدليمي

2023 م

1444 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا

كَثِيرًا وَمَا يَذُكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة / آية ( 269 )

# الإهداء

إلى:

من وهبني الحياة و حملت اسمه بكل فخر ... والدي العزيز حفظه الله

من وهب لها الرحمن تحت اقدامها الجنات ... والدتي الغالية حفظها الله

من ساندني و كان خير عون لي سندي في الحياة .... اخوتي و اخواتي الاعزاء

رفيقة دربي دوماً ومصدر سعادتي ..... زوجتي الغالية

قرة عيني .....ولدي محمد

اهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

الباحث

## شكر وتقدير

بعد الحمد لله والشكر والثناء له سبحانه وتعالى على كل ما أنعم علينا من نعمة العلم ، أود أن اتوجه بالشكر والامتنان والعرفان الى :

الاستاذ المساعد الدكتور حيدر علي محمد الدليمي لقبوله الاشراف على رسالتي ومساعدتي في اكمالها وتمامها .

الاستاذ الدكتور بشار عباس الحميري المعاون العلمي .

والاستاذ المساعد الدكتور أسعد منشد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية .

رئيس واعضاء لجنة المناقشة وما سيبدوونه من ملاحظات وتوجيهات علمية بناءة ستغني الرسالة بالشيء الكثير .

وأقدم جزيل شكري وامتناني لكل أساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية (أ. د . حسين ديكان درويش و أ. م. د. عصام محمد عبد الرضا وأ. د. احمد خليل الحسيني و أ. م. د. الخالق الجبوري و أ. م . د. مهدي عطية الجبوري و أ. د. خالد حسين المرزوك و أ. م . د. نصر حمود وأ. م. د. كريم عبيس حسان وأ. د. ثامر هادي الجنابي أ. د. عبد الكريم ابو هات) الذين تتلمذت على أيديهم ونهلت من علمهم، لما قدموه لي من العون فجزاهم الله خير الجزاء.

كما أتقدم بوافر التقدير والامتنان إلى الاستاذ الدكتور (جواد كاظم البكري) لما قدمه لي من مساعدة علمية فلا يسع الباحث إلا شكرة والدعاء له بالصحة والعافية وجزاه الله خير الجزاء.

موظفي مكتبة كلية الادارة والاقتصاد بجامعةتنا .

نسأل الله ان يجعله نبراساً لكل طالب علم .

الباحث

## المستخلص :

يهدف البحث إلى التعرف على أسعار النفط الخام وتحليل أسباب تقلباته للمدة (2004-2021) وقياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام على السياسة المالية في العراق. وتتمحور مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات الآتية: هل إن تقلبات أسعار النفط تؤثر على أداء السياسة المالية في العراق؟ ومدى تأثير التقلبات على أدوات السياسة المالية (الأنفاق العام، الإيرادات العامة، الدين العام)؟ ومدى تأثير التقلبات على النشاط الاقتصادي؟ وللإجابة عن التساؤلات وضع الباحث فرضية مفادها إن تقلبات أسعار النفط لها أثر كبير في أداء السياسة المالية في العراق بوصفه من البلدان الريعية التي تعتمد بصورة رئيسة على قطاع النفط. وقد استند البحث إلى المنهج الاستقرائي والاستنباطي في دراسة وتحليل الأدبيات الاقتصادية للتعرف إلى الأساس النظري واستخدام الأسلوب الوصفي في الوصف والمقارنة فضلاً عن استخدام الأسلوب الكمي لتحليل مسار العلاقة بين المتغيرات المدروسة ومعرفة مدى أنفقها ومنطق النظرية الاقتصادية. وقد وضع نموذج قياسي يتكون من المتغير المستقل والمتمثل بـ(أسعار النفط الخام)، والمتغيرات التابعة (الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري، الإيرادات العامة، الدين العام) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، وتم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات كان أبرزها: إن تغيرات أسعار النفط الخام تؤثر تأثيراً مباشراً على أدوات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي بسبب الصفة الريعية له، لذا فإن انخفاض أسعار النفط سوف تؤثر مباشرة على الإيرادات النفطية ومن ثم الإيرادات العامة، مما تسبب العجز في الموازنة العامة، ويوصي الباحث إلى السعي في معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي من خلال دعم القطاعات الاقتصادية بما يرفع تنوع الاقتصاد والحد من سيطرة القطاع النفطي لصالح القطاعات الانتاجية(صناعية، زراعية، سياحية وخدمية )، وتطبيق سياسة مالية تحفز على تنوع مصادر الإيرادات المالية للبلد وتوجيه السياسة المالية لزيادة الانفاق الاستثماري وتشجيع القطاع الخاص.

## فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	المستخلص
هـ	فهرس المحتويات
1	المقدمة
7 – 2	منهجية البحث
59-9	<b>الفصل الاول : الإطار النظري والمفاهيمي لأسعار النفط والسياسة المالية</b>
9	المبحث الاول : مفهوم أسعار النفط وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه
11 – 9	المطلب الأول: مفهوم النفط ومرجعيات تسعيره
21 – 12	المطلب الثاني : مفهوم أسعار النفط وأنواعه
24 – 21	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في أسعار النفط
25	<b>المبحث الثاني : الإطار النظري للسياسة المالية</b>
29 – 25	المطلب الأول: ماهية السياسة المالية وأهدافها
35 – 30	المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي
45 – 35	المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية
47 – 46	المطلب الرابع : أنواع السياسات المالية
48	<b>المبحث الثالث : العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والسياسة المالية في الدول الريعية</b>
49– 48	المطلب الأول: مفهوم الريع
52- 50	المطلب الثاني : الدولة الريعية والاقتصاد الريع
55 – 53	المطلب الثالث : اتجاهات السياسة المالية في الدول الريعية
59 - 56	المطلب الرابع : تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية
103-61	<b>الفصل الثاني: تحليل تطور أسعار النفط ومؤشرات السياسة المالية في العراق للمدة (2004-2021).</b>
61	<b>المبحث الأول: واقع القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي</b>
64 – 61	المطلب الأول : واقع الاقتصاد والقطاع النفطي في العراق
79- 65	المطلب الثاني : تطور مؤشرات قطاع النفط الخام في العراق
80	<b>المبحث الثاني : تطور مؤشرات السياسة المالية في العراق للمدة (2004-2021)</b>
81 - 80	المطلب الأول : واقع السياسة المالية في العراق
91 – 82	المطلب الثاني : تطور أدوات السياسة المالية للمدة (2004 – 2021)
92	<b>المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومؤشرات السياسة المالية في العراق للمدة (2004-2021)</b>
95-92	المطلب الأول: تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام والإنفاق العام في العراق للمدة (2004 – 2021)

98 - 95	المطلب الثاني : العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004 – 2021) :
100-98	المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين أسعار النفط والدين العام في العراق للمدة (2004 – 2021)
103-100	المطلب الرابع : تحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام والموازنة العامة في العراق للمدة (2004 – 2021)
134-105	الفصل الثالث : قياس أثر تقلبات أسعار النفط على ادوات السياسة المالية في العراق للمدة (2004-2021)
107 – 105	المبحث الاول : توصيف وصياغة النموذج القياسي
121 – 108	المبحث الثاني : الإطار النظري للنموذج القياسي
134 - 122	المبحث الثالث : تقدير النموذج القياسي وتحليل العلاقات الاقتصادية
137 -136	الاستنتاجات والتوصيات
153 - 139	المصادر

### فهرست الجداول

الصفحة	الجدول	تسلسل
21 -20	تطور أسعار النفط الخام العالمية للمدة (2004-2021)	1
67-66	تطور أسعار النفط في العراق للمدة (2004 - 2021)	2
70	نسبة الناتج النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004 - 2021).	3
73	تطور الناتج الزراعي في العراق للمدة (2004 - 2021)	4
76	تطور الناتج الصناعي في العراق للمدة (2004 - 2021)	5
79-78	تطور الايرادات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2021)	6
84	تطور الانفاق العام في العراق للمدة (2004 - 2021)	7
87	تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (2004 - 2021)	8
91-90	تطور الدين العام في العراق للمدة (2004 - 2021)	9
94	تطور العلاقة بين اسعار النفط والانفاق العام للمدة (2004 - 2021)	10
97	تطور العلاقة بين اسعار النفط والايادات العامة للمدة (2004 - 2021)	11
100	تطور العلاقة بين اسعار النفط والدين العام في العراق للمدة (2004 - 2021)	12
103	تطور العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة في العراق للمدة (2004 - 2021)	13
105	متغيرات النموذج القياسي	14
123	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية	15
125-124	نتائج اختبار التكامل المشترك	16
125	عدد مدد الابطاء لنموذج VAR	17
128-127	نتائج تقدير النموذج من خلال متجهات الانحدار الذاتي VAR	18
129	اختبار (LM) للارتباط الذاتي	19
132-130	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM	20
134	نتائج العلاقة السببية بين المتغيرات	21

## فهرست الأشكال

الصفحة	الشكل	تسلسل
34	منحنى لافر	1
67	تطور أسعار النفط في العراق للمدة (2004- 2021)	2
71	تطور نسبة الناتج النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004- 2021)	3
74	تطور الناتج الزراعي في العراق للمدة (2004- 2021)	4
77	تطور الناتج الصناعي في العراق للمدة (2004- 2021)	5
79	تطور الايرادات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2021)	6
85	تطور الانفاق العام في العراق للمدة (2004- 2021)	7
88	تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (2004- 2021)	8
91	تطور الدين العام في العراق للمدة (2004- 2021)	9
95	تطور العلاقة بين اسعار النفط والانفاق العام في العراق	10
98	تطور العلاقة بين اسعار النفط والاييرادات العامة للمدة (2004- 2021)	11
103	تطور العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة في العراق للمدة (2004- 2021)	12
130	استقرارية النموذج ككل	13

## المقدمة:

يعدّ القطاع النفطي القطاع القائد في الاقتصاد العراقي إذ يتأثر بشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية بصورة مباشرة الأمر الذي ينعكس على الإيرادات النفطية ومن ثم على الإيرادات العامة أو بصورة غير مباشرة على الاستيرادات والصادرات في الدول النفطية، إذ تؤثر هذه التقلبات على السياسات الاقتصادية للبلدان الريعية ومنها العراق .

ويتصف الاقتصاد العراقي بعمق الاختلالات الهيكلية واختلال بنيته الاقتصادية الإنتاجية فضلاً عن تراجع الوضع المالي وعدم استقراره، فجانبا الإيرادات العامة استند على مورد واحد (النفط) كمصدر رئيس لتمويل الموازنة العامة، في الوقت الذي تراجعت فيه الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية ولاسيما الإيرادات الضريبية التي تعد مصدرا رئيسا في البلدان المتقدمة، حيث إن وفرة الإيرادات النفطية أسفرت عن إهمال دور الإيرادات الأخرى وبذلك أصبح تقدير الموازنة العامة للدولة مرتكزا وبشكل رئيس على الإيرادات النفطية المحتملة، مما يؤدي إلى تعرض الاقتصاد العراقي لخطر الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمية .

وتعد السياسة المالية إحدى أهم السياسات الاقتصادية والأداة الفاعلة بيد الحكومة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتأثير في مجمل النشاط الاقتصادي الإجمالي ومعالجة التقلبات والاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وتحقيق مستوى التوظيف الكامل الذي بدوره يعني تحقيق مستوى التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية المتوفرة في المجتمع . فمن خلال أدواتها المتمثلة بالموازنة العامة والتي تضم الإيرادات العامة والنفقات العامة يمكن التأثير في مسار النشاط الاقتصادي من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي والعمل على تسريع التنمية الاقتصادية . وتستعمل السياسة المالية أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق فضلاً عن الإيرادات العامة لدفع متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والاستثمار، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي ترغب الحكومة في تحقيقها . فالسياسة المالية للدول المصدرة للنفط تتأثر وبشدة بتقلبات أسعار النفط، مما جعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق النفطية، وتنعكس تقلبات أسعار النفط العالمية على الإيرادات النفطية، فتؤدي إلى أحد الأمرين الأول ارتفاع هذه الإيرادات عندما ترتفع هذه الأسعار، وهو ما يسمى فائض الإيرادات والثاني هو انخفاض هذه الإيرادات، عندما تنخفض هذه الأسعار، وهو ما يسمى بعجز الإيرادات .

## أولاً: أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من خلال البحث في تقلبات أسعار النفط الخام والتي يكون له أثر على أدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة فضلاً عن الدين العام، ومن ثم أثرها على النشاط الاقتصادي.

## ثانياً: مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات الآتية :

1. هل إن تقلبات أسعار النفط تؤثر على أداء السياسة المالية في العراق ؟
2. ما مدى تأثير التقلبات على أدوات السياسة المالية (الأنفاق العام ، الإيرادات العامة ، الدين العام ) ؟
3. مدى تأثير التقلبات في النشاط الاقتصادي ؟

## ثالثاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن تقلبات أسعار النفط لها أثر كبير في أداء السياسة المالية في العراق كونه من البلدان الريعية ، التي تعتمد بصورة رئيسة على قطاع النفط .

## رابعاً :أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الآتية :

1. التعرف على أسعار النفط الخام وتحليل أسباب تقلبات أسعار النفط للمدة (2004-2021).
2. قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام على السياسة المالية في العراق .
3. توضيح حجم إسهام القطاع النفطي في النشاط الاقتصادي وكذلك مدى إسهام القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي .
4. تحليل أدوات السياسة المالية في العراق.

## خامساً : منهجية البحث :

يستند البحث إلى المنهج الاستنباطي والاستقرائي في دراسة وتحليل الأدبيات الاقتصادية المتوفرة للتعرف على الاساس النظري للدراسة ،والأسلوب الوصفي في تحليل الوقائع الاقتصادية ذات الصلة فضلاً عن استخدام الاسلوب الكمي لتقدير العلاقة بين متغيرات النموذج.

## سادساً: حدود البحث :

الحدود الزمانية : تمثلت بالمدة (2004-2021).

الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي كحالة دراسية.

## سابعاً : هيكلية البحث :

قسم البحث إلى ثلاثة فصول بغية تحقيق أهدافه :

تناول الفصل الأول الإطار النظري لأسعار النفط والسياسة المالية، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث، بحثنا في الأول أسعار النفط وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه ،وفي المبحث الثاني تناولنا الإطار النظري للسياسة المالية ، وبحثنا في الثالث العلاقة بين تقلبات أسعار النفطو السياسة المالية في الدول الريعية. في حين تضمن الفصل الثاني ت تحليل تطور أسعار النفط ومؤشرات السياسة المالية في العراق خلال مدة البحث ويشمل ثلاثة مباحث أيضاً، المبحث الأول واقع القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي، إما المبحث الثاني تطور مؤشرات السياسة المالية في العراق والمبحث الثالث تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومؤشرات السياسة المالية في العراق.

وأخيراً تناول الفصل الثالث قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في العراق الذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث أيضاً ، تضمن المبحث الأول توصيف وصياغة النموذج القياسي ، أما المبحث الثاني فقد خصص للإطار النظري للنموذج القياسي ،في حين خصص المبحث الثالث لتقدير النموذج القياسي وتحليل العلاقات الاقتصادية.

## الدراسات السابقة :

احتل موضوع أسعار النفط وعلاقته بالسياسة المالية جزءاً كبيراً في الدراسات والأبحاث المتخصصة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ،وعلى الرغم من استعراضنا لبعض الدراسات لكن هذا لا يعني أننا قد أحصينا تلك الدراسات بشكل كامل وإنما بقدر تعلق الموضوع بدراستنا الحالية ولاسيما القريبة منها ومن هذه الدراسات .

## أولاً: الدراسات العربية.

### 1. دراسة (اليساري ،ميثم خضير جواد،2016):

عنوان الدراسة	السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية السعودية والعراق حالة دراسية للمدة (1990-2012)
هدف الدراسة	الكشف عن الأثر الذي تتركه الصدمات النفطية على فاعلية أدوات السياسة المالية في ظل اقتصاد الربيع النفطي.

<p>وتوصل الدراسة إلى أن العراق والسعودية يعتمدان على الإيرادات النفطية في الحصول على العملات الصعبة لتمويل الإنفاق الحكومي لكونهما من البلدان الريفية الأحادية الجانب ومن ثم فإن هذه الدول مصابة بالمرض الهولندي مما ساعد في انخفاض الصادرات غير النفطية لاسيما الصناعية، وتوصل الباحث أيضاً إلى أن أثر الصدمات النفطية في السياسة المالية في السعودية، كان أقل تأثيراً وذلك نظراً لتنوع القاعدة الإنتاجية في السعودية.</p>	<p><b>نتائج الدراسة</b></p>
<p>كلتا الدراستين تناولتا أثر الصدمات النفطية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية .</p>	<p><b>أوجه التشابه</b></p>
<p>تختلف عن الدراسة الحالية في مدة الدراسة فضلاً عن أن الدراسة السابقة تناولت العراق والسعودية كحالة دراسية، في حين أن الدراسة الحالية اقتصر على الاقتصاد العراقي كحالة دراسية.</p>	<p><b>أوجه الاختلاف</b></p>

## 2.دراسة (أيأت علي كاظم،2017)

<p>أثر تقلبات اسعار النفط الخام في تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2015)</p>	<p><b>عنوان الدراسة</b></p>
<p>وتهدف هذه الدراسة الى تحديد فيما إذا كان هناك علاقة بين تقلبات اسعار النفط العالمية وتأثيرها على الإيرادات العامة في الموازنة العامة في العراق وتوضيح عملية اعداد الموازنة العامة في ظل تقلبات اسعار النفط.</p>	<p><b>هدف الدراسة</b></p>
<p>يعتمد الناتج المحلي الاجمالي في العراق بصورة كبيرة على قطاع النفط أي على الإيرادات النفط بسبب اختلال الهياكل الاقتصادية، وكذلك أن من اهم الأسباب التي تؤثر في اسعار النفط الخام على المستوى العالمي هي العوامل السياسية بالدرجة الاساس يليها الاقتصادية والانتاجية مستوى التأثير نفسه، ويرتبط خطر سعر النفط القطري بعدد من المؤثرات المشتركة كالصراعات الداخلية والخارجية والأزمات.</p>	<p><b>نتائج الدراسة</b></p>
<p>كلتا الدراستين تناولتا أثر الصدمات النفطية في العراق.</p>	<p><b>أوجه التشابه</b></p>
<p>تختلف عن الدراسة الحالية في مدة الدراسة فضلاً عن أن الدراسة السابقة تناولت اثر تقلبات أسعار النفط في تمويل الموازنة العامة، في حين أن دراستنا على تأثير التقلبات على السياسة المالية.</p>	<p><b>أوجه الاختلاف</b></p>

### 3. دراسة (بوكريزية مختار وجبور صادق، 2017)

عنوان الدراسة	أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر للمدة (1995-2016).
هدف الدراسة	تحليل أسباب تقلبات أسعار النفط وحجم الآثار التي خلفتها، وقياس مدى تبعية السياسة المالية لهذه التغيرات من خلال دراسة حجم التأثير على المتغيرات الكلية، وإيجاد الحلول البديلة للخروج من التبعية لقطاع النفط.
نتائج الدراسة	هناك خيارات عدة يمكن للاقتصاد الجزائري الإعتماد عليها بشرط وجود الرغبة السياسية وحس المسؤولية، كالاستثمار في المجال الزراعي وتنمية الصناعة المحلية.... إلخ. وإن السياسة المالية في الجزائر رهينة مستجدات السوق النفطية.
أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	كلتا الدراستين تناولتا أثر الصدمات النفطية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية .
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف عن الدراسة الحالية في مدة الدراسة فضلاً عن أن الدراسة السابقة تناولت الجزائر كحالة دراسية، في حين أن الدراسة الحالية اقتصر على الاقتصاد العراقي كحالة دراسية.

### 4. دراسة (جندي، مرتضى هادي، 2018).

عنوان الدراسة	تأثير تقلبات أسعار النفط الخام العلمية على التضخم والناج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1988-2015).
هدف الدراسة	التعرف على مدى تأثير النشاط الاقتصادي في العراق بتغيرات أسعار النفط الخام من خلال انعكاسها على معدلات التضخم والناج المحلي الإجمالي بنوعية الاسمي والحقيقي مع النفط وبدونه.
نتائج الدراسة	إن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط الخام لا تؤثر على معدل التضخم في العراق إذ شهد الأخير معدل منخفض جداً خلال مدة البحث عندما كانت أسعار النفط في ذروتها وكان ذلك في عام 2013، وجاء ذلك بسبب السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي للحفاظ على استقرار للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ضمن حدود منخفضة ومقبولة . فضلاً عن انعدام تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على الناج المحلي الحقيقي بدون النفط سواء ادارة وتخصيص الثروة النفطية فيما يحقق النمو الاقتصادي الحقيقي في القطاعات الاقتصادية عدا النفط.
أوجه التشابه	كلتا الدراستين تناولتا أثر الصدمات النفطية في العراق .
أوجه الاختلاف	في مدة الدراسة فضلاً عن تناوله اثر تقلبات أسعار النفط في التضخم والناج المحلي الاجمالي، في حين أن دراستنا على تأثير التقلبات على السياسة المالية.

5. دراسة (الجنابي، عمار نعيم زغير، 2020)

عنوان الدراسة	تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في خيارات السياسة المالية لدول مختارة للمدة (1990_2017)
هدف الدراسة	تحليل تطور أسعار النفط الخام والعوامل المؤثرة فيه، فضلاً عن قياس عوائد ومخاطر في السوق النفطية للمدة (1990-2017) باستعمال نماذج GARCH، ويهدف البحث قياس وتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية واستجابة السياسة المالية للعراق والمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا للمدة (2017-1990) باستعمال نموذج NARDL.
نتائج الدراسة	وجود علاقة طردية غير خطية طويلة الأجل بين تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية واستجابة السياسة المالية للعراق والمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا وأن ارتفاع اسعار النفط الخام يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بنسبة أعلى مما لو انخفضت أسعار النفط الخام.
أوجه التشابه	كلتا الدراستين تناولتا أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية .
أوجه الاختلاف	تختلف عن الدراسة الحالية في مدة الدراسة فضلاً عن أن الدراسة السابقة تناولت العراق والسعودية والكويت وليبيا كحالة دراسية، في حين أن الدراسة الحالية اقتصرت على الاقتصاد العراقي كحالة دراسية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية.

1. دراسة (Basak Ceylan, 2010)

عنوان الدراسة	(The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries) (تأثير صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لبلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)
هدف الدراسة	كيفية تأثير صدمات أسعار النفط في نمو الناتج في دول المختارة من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، التي تعتبر إما مصدرة أو مستوردة للنفط، وذلك باستعمال نماذج الانحدار الذاتي (VAR).
نتائج الدراسة	أن ارتفاع أسعار النفط لها تأثير ذو دلالة إحصائية إيجابية بالنسبة للجزائر وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر وسوريا والإمارات العربية المتحدة، بينما لم يكن لصددمات أسعار النفط تأثير ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي لكل من البحرين، جيبوتي، مصر، الأردن، المغرب، وتونس.

أوجه التشابه	كلتا الدراستين تناولتا أثر تقلبات أسعار النفط.
أوجه الاختلاف	تختلف عن الدراسة الحالية في مدة الدراسة فضلاً عن أن الدراسة السابقة تناولت دول مختارة من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط كحالة دراسية ،في حين أن الدراسة الحالية اقتصرت على الاقتصاد العراقي كحالة دراسية.

## 2. دراسة (Zhenbo Hou and others,2014)

عنوان الدراسة	(The Oil price shockof Drivers, Impacts and policy Implications,2014). (صدمة أسعار النفط للمحركات والتأثيرات وانعكاسات السياسات ، 2014)
هدف الدراسة	أسباب وأثار الانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط وإثرها في كل من المصدرين والمستوردين.
نتائج الدراسة	إلى أن أسباب الانخفاض في أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة (2014) وبداية سنة (2015) يرجع إلى زيادة المعروض النفطي في الولايات المتحدة وبعض البلدان، وانخفاض الطلب العالمي، الذي كان له اثار مباشرة في التجارة وأخرى غير مباشرة بوساطة النمو والاستثمار والتغيرات في التضخم.
أوجه التشابه	كلتا الدراستين تناولتا أثر تقلبات أسعار النفط.
أوجه الاختلاف	تختلف عن الدراسة الحالية في مدة الدراسة فضلاً عن أن الدراسة السابقة تناولت دول المصدرين والمستوردين كحالة دراسية ،في حين أن الدراسة الحالية اقتصرت على الاقتصاد العراقي كحالة دراسية.

- أما بحثنا الحالي فهو وان كان امتداداً معرفياً للدراسات السابقة إلا انه يختلف عنها نسبياً بالاتي:-
- بين بحثنا الحالي أثر تقلبات اسعار النفط الخام للمدة (2004-2021) على متغيرات السياسات المالية (النفقات العامة، الإيرادات العامة ، الدين العام)، أي هي الاحداث من بين الدراسات السابقة.
  - لم تتطرق الدراسات السابقة المذكورة في اعلاه الى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية(الأنفاق العام ، الإيرادات العامة ،الدين العام) في العراق، في حين تناول بحثنا ذلك الموضوع على نحو مفصل.
  - تم استخدام نموذج متجهات الانحدار الذاتي ( VAR ) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، ومن ثم استخدام سببية جرانجر، وهذا الاسلوب لم تستخدمه الدراسات السابقة.

## الفصل الأول

### الإطار النظري والمفاهيمي لأسعار النفط والسياسة المالية

#### تمهيد

يعد النفط سلعة مهمة في السواق العالمي وهو أحد المصادر الرئيسية للطاقة في العالم الا ان أسعار هذه السلعة يتسم بالتقلبات الحادة و هذا يؤدي الى تقلب الايرادات النفطية وتقلب مصدر الايرادات العامة للدول المعتمدة على هذا المورد ويمتاز الانفاق في هذه الاقتصادات الريعية بميزة الانفاق الاستهلاكي وضعف ضبط الانفاق بحدود الايرادات مع غياب تنوع مصادر الايرادات الأخرى غير النفطية وبالنتيجة التأثير على خطط وبرامج التنمية وضعف تطبيق أدوات السياسة المالية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين وبهذا سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي :-

المبحث الأول : مفهوم أسعار النفط وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثاني : الإطار النظري للسياسة المالية.

المبحث الثالث : العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والسياسة المالية في الدول الريعية.

**الفصل الأول**  
**الإطار النظري والمفاهيمي لأسعار النفط والسياسية المالية**  
**المبحث الأول**  
**مفهوم أسعار النفط وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه**

**المطلب الأول: مفهوم النفط ومرجعيات تسعيره:**  
**أولاً : مفهوم النفط :-**

النفط أو البترول ( petroleum ) كلمة ذات مقطعين مشتقة من الأصل اللاتيني (Petra) وتعني الصخر و(oleum) وتعني الزيت، وتعني الكلمة باللغة العربية زيت الصخر أو الزيت الخام ( للتمييز بينه وبين زيوت الخضروات وشحوم الحيوانات ) و ان له اسماً شائعاً هو (الذهب الأسود).  
وتختلف الصفات الطبيعية للنفط الخام باختلاف أنواعه، فبعضها ثقيل ولزج وبعضها الآخر خفيف ورائق وله رائحة خاصة ولونه عادة أسود يميل إلى الخضرة<sup>(1)</sup>، ولكن لون بعض أنواعه بني أو اصفر داكن، و تختلف درجة الوزن النوعي للنفط من خام إلى آخر وتختلف نسبة الكبريت الذي يحويه، ومنه ما يحتوي على غاز كبريتيد الهيدروجين ويسمى زيتاً مرأً ومنه ما لا يحتوي هذا الغاز ويسمى زيتاً حلواً<sup>(2)</sup>. وهناك من يعرف النفط على أنه عبارة عن مزيج معقد يتألف مما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكربونية الخام ، والتي تحتوي على تركيبات مختلفة. ويعرف النفط الخام بأنه عبارة عن خليط من جزيئات الهيدروكربون والشوائب غير العضوية التي يمكن أن توجد في الحالة الصلبة أو السائلة (الزيت) أو الغازية<sup>(3)</sup>.

---

(<sup>1</sup>) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار أحياء التراث العربي ، 2011، ص 8.

(<sup>2</sup>) havard devold, Oil and gaz production hand book, an introduction to oil and gaz (production, ABBATPA OIL and GAZ, 2006, P: 17

(<sup>3</sup>) John R. Fanchi, Richard L. Christiansen, Introduction to Petroleum Engineering, Wiley & Sons ,Inc, United States of Americ ,2017, p1.

## ثانياً : مرجعيات تسعير النفط الخام:

نظراً لوجود عديد من الأصناف والدرجات المختلفة لمشتري النفط الخام وبأبعيه ، فقد وجد أنه من الأسهل الإشارة إلى عدد محدود من النفوط الخام المعيارية ثم تشعُر الأصناف الأخرى بخصم أو علاوة وفقاً لجودتها ، يتم تداول ما يقرب من (160) نوعاً مختلفاً من النفط الخام<sup>(1)</sup>، ويمكن الإشارة إلى اهم الأسعار المعيارية المعتمدة في الاسواق النفطية على النحو التالي:

**1. نفط خام برنت :** مزيج برنت يحتوي على 15 نوع من النفط من حقول برنت\* و نينيان\*\* بحوض شتلاند الشرقي<sup>(2)</sup>، اللذان ينتجان حوالي 500 ألف برميل يومياً . يستخدم خام برنت كميّار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي ، لاسيما في الأسواق الأوروبية والإفريقية ويعتبر برنت من النفوط الخفيفة الحلوة بسبب الكثافة النوعية البالغة 38 درجة وانخفاض نسبة الكبريت، والكثافة النوعية هي وزن النفط الخام لكل وحدة عند ضغط وحرارة محددين حيث يتم التعبير عن درجة الكثافة النوعية باستخدام المقياس الذي تم وضعه من قبل معهد البترول الامريكي ( America Petroleum Institution ) ( API) الذي يتراوح بين (الصفّر و60) والذي عن طريقه يتم تحديد جودة النفط ، فكلما ارتفعت درجة الكثافة النوعية، دل على أن النفط خفيف وذو جودة عالية وسعره مرتفع اما اذا انخفضت درجة الكثافة النوعية ، يكون أثقل وأقل جودة وسعره منخفض<sup>(3)</sup> . وبناء على الفرق بينه وبين الخامات الأخرى ، فإنه يتم بيعه بسعر أعلى من سلة نفوط " أوبك " بنحو دولار للبرميل وبسعر أقل من خام غرب تكساس بنحو دولار أيضاً ، وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية تستهلك أغلب إنتاج خام برنت ، إلا أنه يصدر أحياناً إلى الولايات المتحدة وبعض البلدان الأفريقية ، إذا كان الفرق بين سعره وسعر النفوط المماثلة في هذه الأسواق أكبر من تكاليف الشحن<sup>(4)</sup> .

**2. نفط خام غرب تكساس :** وهو أحد أشهر وأهم خامات القياس العالمية التي تستعمل في تسعير خامات النفط الأخرى، وهو خام خفيف ذو كثافة 39.6 درجة ، يتم المتاجرة به في مركز تبادل

---

(<sup>1</sup>)James G. Speight & other, An Introduction to Petroleum Technology, Scrivener Publishing, 3 Winter Street, Suite 3, Scrivener Publishing Collections Editors p127.

\*حقول برنت : هو حقل نفطي يقع في حوض شتلاند الشرقي في بحر الشمال في اسكتلندا ويستخرج منه خام برنت.

\*\* نينيان : وهو أكبر حقول النفط في بحر الشمال في بريطانيا ويستخدم كميّاراً عالمياً لتسعير النفط العالمي.

(<sup>2</sup>) مضر منعم السباهي ، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، 2012، ص12.

(<sup>3</sup>)علياء عبد الامير ابراهيم ،آليات تسعير النفط الخام المصدر في العراق للمدة (2003-2016)، بحث دبلوم عالي في اقتصاد الطاقة ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2018 ،ص5.

(4) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، مصدر السابق، ص 29-30.

نيويورك . إن خام غرب تكساس الوسيط ومنذ عام 1986 أدى دوراً متميزاً للدلالة السعرية وأساساً للتسعير وأن وكالة الطاقة الدولية (IEA) تستعمل خام غرب تكساس المتوسط مرجحاً لكافة النفوط المستوردة للولايات المتحدة الأمريكية ويتم التعامل مع خام غرب تكساس من قبل الكثير من المنتجين، إذ يصدر النفط نحو نقطة التسعير إلى مدينة كوشينج (Cushing) في أوكلاهوما، وبسبب شبكات انابيب نقل النفط الخام ، يبقى الطلب على النفط محصوراً في هذه المنطقة وإن أي انخفاض في الطلب، يؤدي الى زيادة في العرض في هذه المنطقة (1).

**3. خام دبي:** هو مزيج نفطي متوسط وحمضي يستخرج من دبي ويعد من المعايير القياسية المستخدمة في تحدد سعر النفط، إذ يبلغ الوزن النوعي لخام دبي 31 درجة (API) \* مما يعني انه أقل من خام غرب تكساس ب 8 درجات وأقل من برنت ب 7 درجات وتبلغ الكثافة النوعية 31 درجة ، ويبلغ محتواه من الكبريت 2% وزناً، ويتخذ خام دبي كمرجع لتسعير النفط الخام لمصدر لشرق آسيا ( سوق سنغافورة )، التي تنتج من الدول النفطية في الخليج العربي .وفي عام 2007 تم إنشاء بورصة دبي/عمان للطاقة، وكان الهدف من تأسيسها هو اعتماد أسعار شفافة وأكثر دقة للمنطقة وخاصة صادرات الشرق الأوسط الى آسيا، وتعتمد هذه السوق كلاً من خام دبي وخام عمان كمرجع لتسعير النفوط المصدرة وحسب أسعار البيع الرسمية العالمية (2).

**4. خام سلة أوبك:** هو عبارة عن متوسط حسابي لأسعار نفوط منظمة أوبك (OPEC) \*، إذ يعتمد على السياسة الإنتاجية لتحديد متوسطها الحسابي ويتكون من اثني عشر نوعاً. عشرة أنواع منها تنتج من قبل أعضاء أوبك، وتختلف أسعار هذه الخامات باختلاف الوزن النوعي لها ونسبة الكبريت، إذ يكون سعرها أقل من سعر برنت وغرب تكساس ، وتشمل النفط الخفيف والثقيل (3).

---

(1) أحمد بريهي علي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 32، الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، 2009، ص 24.  
\* API مقياس درجة النفط :هو الوزن النوعي للنفط حسب معهد البترول الأمريكي، وتعبّر عن نسبة وزن حجم معين من المادة إلى وزن نفس الحجم من الماء، ويتحدد سعر لنفط اعتماداً على الوزن النوعي .  
(2) نشوان جاسم محمد النعيمي ، اتجاهات إنتاج واسعار النفط الخام لمنظمة أوبك ، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، 2009، ص 4.

(3) نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، مصدر السابق ، ص 40.  
\* OPEC: هو الاسم المختصر لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط، وهي منظمة لمصدري النفط مهمته تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء، وتضم (الجزائر، أنغولا، كينيا الاستوائية، الغابون، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، السعودية، الإمارات، الكونغو، فنزويلا).

## المطلب الثاني: مفهوم أسعار النفط وأنواعه : أولاً: مفهوم أسعار النفط :

إقتصادياً يعرف السعر بأنه تعبير عن قيمة شيء مادي (سلعة)، أو معنوي (خدمة) بوحدة نقدية محددة خلال فترة زمنية معينة. لهذا فإن السعر قد يكون معادلاً للقيمة كما أنه قد يكون غير معادل للقيمة ، حيث نجد أن العلاقة بين قيمة الشيء وسعره هي علاقة غير ثابتة، إذ أنها تتغير تبعاً لتجاوب وتداخل عوامل عدة (اقتصادية، سياسية اجتماعية، ... الخ) (1) . ويعرف أيضاً بأنه التعبير النقدي عن قيمة السلعة أو كمية النقود، التي يدفعها المشتري إلى البائع مقابل خدمة أو مُنتج وتكون هناك علاقة بين قيمة الشيء وسعره المحدد، وان هذه العلاقة ليست ثابتة ، بل هي متغيرة وهذا التغير ناجم عن تداخل العديد من العوامل المختلفة (2) . لذا يعبر سعر النفط عن قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معينين في ظل مجموعة من العوامل الاقتصادية والمناخية فضلاً عن العوامل السياسية (3). ومن جانب آخر يعرف بأنه القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل و المعبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار) (4).

أن سعر النفط يخضع للتقلبات المستمرة بسبب طبيعية سوق النفط العالمية التي تتميز بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعاره وجعل هذه الأسواق غير مستقرة وتخضع إلى تقلبات مستمرة حتى أصبحت هذه الظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ اوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن (5)، فالنفت سلعة لذا فإن أسعاره تكون عرضة للتقلبات، وذلك اعتماداً على تغيرات السوق وعلى التطورات السياسية أيضاً. ان أسعار النفط متقلبة على مر العصور وغير مستقرة نتيجة عوامل عدة تؤثر بها ولها آثار ونتائج عدة على مؤشرات الاقتصاد المختلفة للدول المصدرة والمستوردة كالناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة والنمو وغيرها ،ففي خريف عام 1973 واجه الاقتصاد العالمي برمته اختلالاً ، بعد أن قامت الدول العربية المصدرة للبتترول في

(1) محمد أحمد الدوري ، مبادئ اقتصاد النفط ، دار شموع الثقافية ،لبياء، الطبعة الأولى،2003، ص 348،347 .  
(2) خضير عباس حسين الوائلي ، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)،رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2012، ص111.  
(3) حسن لطيف كاظم واخرون ،النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي ،رؤية مستقبلية ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات 15،بغداد ،2007،ص122.  
(4) نبيل جعفر عبد الرضا ،اقتصاد الطاقة ،دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، العين ، 2017، ص176.  
(5) سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب ، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضروريات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية ،دراسة تحليلية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد(36)، 2013،ص5.

منظمة (اوبك) بإيقاف تصدير النفط للدول، التي وقعت مع إسرائيل في حربها على العرب لهذا العام، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بمقدار ثلاث مرات (1) .

وفي عام 1980 وصل سعر النفط إلى (36) دولاراً للبرميل، نتيجة للحرب العراقية\_ الإيرانية ، التي تسببت في هبوط إجمالي إنتاج النفط من البلدين، وشهدت سوق النفط الدولية عام 2008 ارتفاعاً كبيراً في الاسعار وخاصة خلال النصف الأول من العام حيث وصلت الاسعار الاسمية لسلة أوبك 130 دولاراً للبرميل(2). وكان الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام 2014 ، بسبب انخفاض الطلب على النفط وخاصة من قبل أوروبا والصين. أما الركود العالمي الناجم عن تفشي فيروس كورونا في عام 2020 ، فقد أدى إلى تدهور الطلب على النفط وانخفضت الأسعار بشكل كبير(3) .

### ثانياً : أنواع أسعار النفط الخام:

وسادت الاسواق النفطية العالمية منذ بداية إنتاج النفط وتصديره مجموعتان من أسعار النفط الخام

هي :

**مجموعة المسميات الأولى :-** منذ عقود الامتياز وعقود المناصفة والتملك الكلي والمشاركة في الانتاج التي بدأ العمل بها قبل عام 1973 .إن الأسعار ضمن المجموعة الأولى ، يمكن أن تقسم إلى ما يأتي :-

1. **السعر المعلن (Posted Price) :** وهو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية في

كارتل الشقيقات\* السبع محسوباً بالدولار الأمريكي . وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام 1880، حين أعلنت شركة (ستاندر اويل نيوجرسي) عن سعر برميل النفط عند فوهة البئر . بعد ذلك استمر

---

(1)Artem Myronovych, The impact of oil price fluctuations on the ukrainian economy, degree Master of Arts in Economics, National University of “Kyiv-Mohyla Academy”, Ukraine,2001 , p1.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا ،أسواق النفط العالمية ،شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة ،العراق، الطبعة الأولى، 2016،ص 163\_167.

(3) ميرزا حسن القصاب ،ما بعد النفط تحديات البقاء في دول الخليج ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، الطبعة الأولى، 2021 ،ص 72 .

\*الشقيقات السبع: هو مصطلح يشير إلى سبع شركات للنفط سادت في منتصف القرن العشرين في مجالات إنتاج النفط والتكرير والتوزيع.

العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها والمعلوم أن الأسعار الرسمية التي تعلنها البلدان النفطية في إطار السعر الرسمي المعلن (1).

2. **السعر المتحقق (Realized /Actual Price)**: هو السعر الناجم عن السماحات أو التسهيلات المتنوعة ، التي يتفق عليها الطرفان المتبادلان لسعر السلعة النفطية موضع البيع والشراء. والسعر المتحقق يقصد به مقدار السعر المعلن مطروحاً منه مقدار الحسومات المتفق عليها بين البائع والمشتري وهذه الحسومات أو الخصم تكون بنسبة مئوية كبيرة أو قليلة حسب الاتفاق ، وهذا السعر ظهر للوجود نتيجة لوجود اطراف نفطية مستقلة وانماط نفطية جديدة كنمط المشاركة في الانتاج حيث تم بموجبها حساب الكميات النفطية المتبادلة وعبر بشكل فعلي عن قيمة النفط في السوق الدولية (2) .  
ومن هذه الحسميات ما يأتي :- (3).

أ- حسميات الموقع الجغرافي : ويقصد بها السماحات أو التخفيضات التي تعطى للنفوط التي تتميز دولها أو بلدانها أو منتجاتها بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الخام مباشرة إلى السوق الدولية.

ب- حسميات المحتوى الكبريتي : تمنح مقابل النفط ذات المحتوى الكبريتي العالي ومستوى الشوائب العالي.

ج- حسميات درجة الكثافة: تعطى إلى مشتري النفط الثقيل بنسبة عالية ولمشتري النفط الخفيف بنسبة أقل والحسميات يشار إليها في الاتفاقيات التي تعقد فعلاً بين الشركات ومجموعة الدول النفطية في أوبك مثل اتفاقية طهران (1971).

د- حسميات قناة السويس : تعطى للنفط الذي يتم تصديره مباشرة إلى السوق التي تمر من قناة السويس.

(1) نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد الطاقة ، مصدر السابق ، ص 176.

(2) محمد احمد الدوري ، اقتصاد البترول ، مطابع جامعة الموصل ، 1987 ، ص 263.

(3) محمد علي حميد العامري ورشا سالم جبار الزبيدي ، الصدمة النفطية وإثارها على اقتصاديات البلدان العربية النفطية (العراق والجزائر والسعودية) ، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، العراق - بابل ، الطبعة 1، 2019، ص 15 .

**3. السعر الضريبي (The Tax Price) :** يقصد به كلفة البرميل النفطي المستخرج زائداً المدفوعات النقدية والضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة ويطلق عليه بسعر الكلفة الضريبية ويعتبر من الاسعار الداخلية التي يتم بموجبها اتفاق بين الشركات النفطية(الأم) او بين فروعها<sup>(1)</sup>.

**4. سعر الإشارة ( The Reference Price ) :** تكون هذه الأسعار عادةً في مستوى وسط يقع ما بين السعر المعلن والسعر المتحقق ، وقد ظهر هذا السعر إلى جانب السعر المعلن والمتحقق في فترة الستينات ، إذ اعتمد هذا السعر لاحتساب قيمة النفط بين بعض البلدان النفطية المنتجة والشركات الأجنبية المستقلة، ويتم ذلك عن طريق عقد اتفاقية المشاركة أو المقابولة التي على أساسها تُحسب العوائد النفطية بين الاطراف المتعاقدة بموجب هذا السعر ، وقد طُبق هذا السعر في كثير من البلدان النفطية المنتجة ، وأول من طبق هذا السعر هي الجزائر حين عقدت اتفاقية مع فرنسا عام 1965 وكذلك فنزويلا مع الشركات النفطية الأجنبية عام 1968، ويقصد بنفط الإشارة متوسط سلة من أنواع النفوط المتقاربة في درجات الكثافة أو متقاربة أو متباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل إشارة أو مؤشر لتسعير مجموعة من أنواع نفط الإشارة . نذكر منها النفط العربي الخفيف، أوبك ،نفط غرب تكساس ، نفط برنت بحر الشمال <sup>(2)</sup> .

**مجموعة المسميات الثانية :** ظهرت في مدة أخرى بسبب نشأة أسواق جديدة كالأسواق الفورية أو ظهور صيغ جديدة في تجارة النفط الخام مثل صفقات الأجل الطويل، وبدأ العمل بها عام 1973، وهناك أيضاً مجموعة من الأسعار التي ظهرت في الفترة اللاحقة وهي :-

**1. السعر الفوري أو الآني :** هو السعر الذي يتم تحديده في السوق الحرة أو المفتوحة أو الفورية للنفط الخام معبراً عنه بوحدته نقدية واحدة في تلك الاسواق النفطية <sup>(3)</sup> .

**2. السعر الاسمي :** هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبراً عنه بالدولار الامريكي .

**3 . السعر الحقيقي :** ويعني مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل ، أو القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخصوم منه معدلات التضخم <sup>(4)</sup> .

<sup>(1)</sup> احمد حسين إلهيتي ،مقدمة في اقتصاد النفط ، الدار النموذجية للطباعة والنشر ،بيروت، الطبعة الأولى،2011،ص 141.

<sup>(2)</sup> مصطفى كاظمي وكرار يونس لفته ،أثر تقلبات النفط على الموازنة العامة في العراق للفترة (2008-

2018)،مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد10، العدد 3،2020،ص 134.

<sup>(3)</sup> حسين عبد الكريم جعاز الشمري ،توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع إشارة الى العراق للمدة

(1990-2013)، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ، 2016، ص 31.

<sup>(4)</sup> نبيل جعفر عبد الرضا ،مصدر سابق ،ص 178 .

4. الأسعار الآجلة أو أسعار صفقات الأجل الطويل : هي الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآني على أن يسلم النفط الخام في فترة زمنية أخرى .

5. سعر البرميل الورقي : هو سعر برميل النفط الخام محددًا في سوق الصفقات الآنية ويقترّب مفهوم هذا السعر من مفهوم سعر النفط في بورصات النفط الدولية<sup>(1)</sup> .

6. السعر الارجاجي : يعني سعر برميل النفط الخام محددًا في ضوء أسعار منتجاته ومكرراته التي سميت برميل أوبك (البرميل المركب) وهذا هو عبارة عن سعر البرميل يتم تحديده في ضوء اسعار منتجاته المكررة<sup>(2)</sup> .

#### رابعاً: قواعد تسعير النفط الخام :

هي مجموعة من الترتيبات والأنظمة التي وضعتها الشقيقات السبع الهدف منها تسعير برميل النفط الخام ، وقد صممت هذه القواعد في التسعير بطريقة تخدم مصالح شركات النفط الأجنبية ، وفي المقابل تقلل من وطأة المنافسة فيما بين النفوط عالية الكلفة والنفوط قليلة الكلفة مثل المنافسة بين النفط الأمريكي أو المكسيكي أو الفنزويلي مع نفط الشرق الاوسط وبالذات نفط الخليج العربي ويمكن تقسيم قواعد تسعير النفط إلى ما يأتي :

#### 1. قاعدة التسعير في نقطة الأساس في خليج المكسيك :

تعد الولايات المتحدة من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم حتى الحرب العالمية الثانية، ولذلك تأثرت أسعار النفط بشكل واسع بسياساتها ومصالحها ، وتم تحديد أسعار النفط في تلك الفترة بالأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة . وقد تم هذا الاتفاق بين ثلاث شركات نفطية كبرى (شركة ستاندرد اويل ، نيو جيرسي رويال داتش وشركة شل ) . وقد نفذ هذا النظام عام 1936 بسعر معلن قدره دولار وتسع سنتات لبرميل النفط الخام الأمريكي<sup>(3)</sup> . أن نظام نقطة الأساس يعني بإيجاز السعر العالمي للنفط في كافة موانئ العالم ومراكز التصدير يتحدد بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك ، على أن يضاف للسعر النهائي تكلفة النقل من نقطة الأساس إلى موقع التسليم ، لذلك صار الزاماً على المستورد أن يدفع سعر برميل النفط الخام المعلن في خليج المكسيك مضافاً

(1) محمد علي حميد العامري و رشا سالم جبار الزبيدي ، المصدر سابق ، ص 30 .

(2) أحمد حسين إلهيتي ، مصدر سابق ، ص 121 .

(3) نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، المصدر السابق ، ص 88 89 .

اليه أجور النقل من هذا الخليج إلى الميناء المستورد، بغض النظر عن ميناء التصدير سواء كان بعيداً أم قريباً عن خليج المكسيك فمثلاً ، سعر النفط العراقي ، الذي صُدّر من ميناء خور العمية إلى أي دولة من دول العالم يعادل السعر المعلن في خليج المكسيك مضاف إليه كلف النقل الوهمية من خليج المكسيك إلى ميناء الاستيراد. ونتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية فقد أخذ نظام نقطة التسعير الأحادية بخليج المكسيك يضعف ولذلك وافقت الشركات النفطية الكبرى على اختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى الدولي (1) .

## 2. نظام نقطة الأساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك :

أمتد نشاط الشركات النفطية الكبرى في المنطقة العربية في ظل عقود الشركات، مما دفع بالشركات إلى تبني نظام جديد للتسعير المزدوج الذي يقوم على مبدأ مهم هو أن هناك نقطتين للتسعير واحدة في الخليج العربي والثانية في خليج المكسيك ومع لزوم أن يكون السعر المعلن في النقطتين واحداً اي موحداً فيما بين الخليجين، وتحسب تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء الاستيراد. وقد وسعت هذه القاعدة من قدرة النفوط العربية على منافسة نفوط الولايات المتحدة الأمريكية حتى اندفعت الشركات الى اختيار نقطة تعادل او منطقة تعادل ، تجعل السعر المعلن زائداً تكاليف النقل واحداً في تلك النقطة وهي ميناء نابولي الايطالي بعد ذلك السعر الموحد في نابولي يدخل فيه البرميل النفطي إلى الاسواق العالمية ونتيجة للتحويل الحاصل في موقع الولايات المتحدة الأمريكية من منتجة للنفط الخام الى مستوردة فضلاً عن ظهور مراكز جديدة في العالم كدول البحر الكاريبي ومناطق الشرق الأوسط والخليج العربي منها تحديداً<sup>(2)</sup>، و حاجة أوروبا للطاقة لأعمار في اطار مشروع (مارشال) تحولت نقطة التعادل من نابولي\* الى ميناء ساوثهامبتون\*\* البريطاني ليستقر الحال في نظام التعادل باستحداث نقطة تعادل جديدة هي ميناء نيويورك في الولايات المتحدة في عام 1948 ، وتعادل هذه النقطة السعر المعلن لنفط البحر الكاريبي بسعر النفط العربي في الخليج العربي ثم يدخل السوق الدولية بسعر واحد اضافة الى كلف النقل والشحن والتأمين .لقد وجهت بعض الانتقادات للنظام المزدوج للأسعار في بعض البلدان المستهلكة للنفط ومن أهم هذه الانتقادات ارتفاع السعر المعلن

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، أسواق النفط العالمية، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق، الطبعة الأولى، 2016، ص 182 183.

(2) أحمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 2000، ص 122-123.  
\* ميناء نابولي : يعد ميناء نابولي أحد أكبر الموانئ البحرية الإيطالية وأحد أكبر الموانئ البحرية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

\*\*ميناء ساوثهامبتون: هو ميناء للركاب والبضائع يقع في الجزء الأوسط من الساحل الجنوبي لإنجلترا.

لبرميل النفط الخام المنتج في الخليج العربي قياساً بمصاريف إنتاجه المنخفضة وكذلك ارتفاع تكاليف النقل. استمر العمل بقواعد التسعير هذه حتى بعد دخول الصناعة النفطية نظام المناصفة والتملك الكلي والمشاركة إلا بعض الاستثناءات الخاصة بحركات التأميمات للفترة 1969-1972<sup>(1)</sup>.

#### خامساً : تطورات اسعار النفط الخام العالمية:

مرت أسعار النفط عبر العديد من المحطات ، مما أدى إلى تقلبات على مدار ما يقرب من قرن ونصف من تاريخ النفط ، فقد تراوحت أسعار النفط الخام خلال المدة من عام 1948 وحتى نهاية الستينات بين (2.50-3) دولار للبرميل ، واستقر على السعر الأخير حتى 1970. وواصلت الأسعار ارتفاعها تدريجياً حتى بلغت عند مستوى بين 12.5 دولار و14 دولارا خلال المدة ما بين 1974 و1978 . وقد اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط الخام (أوبك) لاحقاً بأن ترفع سعر النفط العالمي لزيادة دخولها، إذ قامت هذه الدول بخفض الكميات المنتجة للنفط، ثم ظهرت بوادر الاختلال بين المعروض من النفط في الاسواق والمطلوب من قبل مستهلكيه، وساعد هذا الاجراء الدول المصدرة للنفط برفع أسعار النفط وقد ساعدت هذه التطورات في أن يتحدد سعر النفط الخام في السوق الدولية من قبل (الأوبك) بدلاً من تحديدها من قبل الشركات النفطية الكبرى . ففي عام 1973 ارتفعت أسعار النفط بعد اجتماع بلدان الخليج العربي الستة الأعضاء في (الأوبك) التي تضم (العراق، إيران، الكويت، السعودية، فنزويلا، الجزائر) في الكويت وقررت برفع أسعار نفوط الأوبك من جانب واحد ، وتضمن المؤتمر ايضاً تخفيض إنتاج النفط ونتيجة لأستمرار الحضر النفطي العربي فقد حدث عجز في المعروض النفطي في السوق العالمية، ووفقاً لقانون العرض والطلب أدى ذلك الموقف غير المتوازن إلى تأثير الأسعار المعلنة للنفط، حيث بلغ سعر النفط حوالي (10.5) دولارات للبرميل عام 1974<sup>(2)</sup>. وفي عام 1979 تضاعفت الأسعار حتى وصلت القيمة الاسمية للبرميل إلى 29 دولار للبرميل نتيجة الثورة الاسلامية في إيران وانقطاع امدادات النفط حينها عن السوق بما يقارب 2 مليون برميل يومياً<sup>(3)</sup>. وفي عام 1980 ارتفعت أسعار النفط حيث بلغت 36 دولار للبرميل بسبب الحرب العراقية - الإيرانية . ثم أستمرت الاسعار بالارتفاع حتى عام سنة 1994. ثم بدأت بالانخفاض ، نتيجة الازمة الاقتصادية لدول اسيا (الازمة المالية الآسيوية) حيث وصل سعر البرميل

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد الطاقة ، مصدر سابق، ص182 .

(2) محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي - جامعة الموصل، 1980، ص238-247 .

(3) نبيل جعفر عبد الرضا، أسواق النفط العالمية، مصدر سابق، ص161، 162.

إلى 12 دولار في عام 1998. ثم استمرت أسعار النفط الخام بالتقلبات والاضطرابات حتى وقتنا الحاضر نتيجة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ومناخية مما اثر على قوى العرض و الطلب (1).

والجدول الآتي يوضح تطور أسعار النفط الخام العالمية للمدة (2004 - 2021) ، إذ شهدت السوق العالمية النفطية في المدة (2004-2008) تزايد مستمر في أسعار النفط العالمية التي تجاوزت سلسلة متتالية من المستويات القياسية الغير مسبوقه وخاصة في النصف الاول من عام 2008، لكن بعد الأزمة العالمية التي حدثت في الربع الأخير من عام 2008 انخفضت أسعار النفط الأسمية لتصل عام 2009 الى (61.06) دولار للبرميل بعد ان كان ( 94.45) دولاراً للبرميل عام 2008 ، نتيجة تراجع الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية التي حدثت في الولايات المتحدة ومن ثم انتقلت إلى باقي دول العالم ، ثم عادت أسعار النفط بالارتقاع مرة أخرى عام 2010 بعد أن تعافى الاقتصاد العالمي من الازمة، إذ أصبحت الأسعار (77.45) دولار (2)، ثم استمرت الأسعار بالارتقاع لتصل إلى ( 107.46-109.45) دولاراً للبرميل للأعوام (2011،2012)على التوالي.وفي عام 2013 انخفضت أسعار النفط بشكل طفيف إذ وصلت ( 105.87 ) دولار للبرميل ويعود سبب هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها زيادة الامدادات النفطية من دول خارج منظمة (أوبك) وبالأخص أمريكا الشمالية، إذ بلغت امداداتها (1.2) مليون برميل باليوم وتأثيرها بعوامل جيوسياسية، وعدم اسقرار بعض المناطق العربية(3). وفي عام 2014 انخفضت أسعار النفط الخام، إذ وصلت إلى (96.29) دولاراً للبرميل ويعزي ذلك الانخفاض الى اسباب اساسية أهمها زيادة جانب العرض نتيجة زيادة الانتاج الأمريكي من النفط الصخري، وتغيرات في سياسة منظمة (أوبك) باستهداف أسعار محددة للحفاظ على حصتها في السوق، وأما جانب الطلب فقد تراجع الطلب العالمي على النفط (4) . وشهدت أسعار النفط العالمية خلال الأعوام ( 2013 - 2016) انخفاضا في أسعار النفط، مما ادى إلى تراجع الصادرات النفطية في تلك الفترة، ثم عادت اسعار النفط في الارتفاع خلال المدة -2018 (2017) ، إذ بلغت ( 52.43 ، 69.78) دولاراً للبرميل، وانخفضت أسعار النفط الخام مرة اخرى

(1) نبيل جعفر عبد الرضا اقتصاد الطاقة ، مصدر سابق ، ص 163،164 .

(2) محمد علي حميد العامري ورشا سالم جبار الزبيدي ، مصدر سابق ، ص 89 - 96.

(3) صندوق النقد العربي،التقرير العربي الموحد، 2014 ،ص 95 .

(4) البنك الدولي ، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، انخفاض أسعار النفط الخام ، 2015 ، العدد4 ، ص 3 .

عام (2019) ، إذ بلغت ( 64.04 ) دولاراً للبرميل<sup>(1)</sup>. ثم تراجعت أسعار النفط الخام بشكل حاد عند نقشي جائحة كورونا دول العالم في سنة 2020 ، اذ انخفض سعر خام برنت خلال ساعات تداول السوق الآسيوية ، ليصل إلى (41.47) دولاراً للبرميل<sup>(2)</sup>. وتجدر الإشارة هنا إلى انهيار أسعار عقود خام غرب تكساس الأمريكي في شهر مايو(2020) بالأسواق الآجلة إلى (-37.63) دولاراً للبرميل في سابقة هي الأولى على الإطلاق منذ بدأ عمليات بيع النفط المستقبلية عام 1983 ، والمؤشر السالب يعني اضطرار البائع إلى الدفع للمشتريين للتخلص من هذه العقود، ومع اقتراب التسوية ، كان ينبغي على مالكي العقود استلام كميات النفط الخام المتفق عليها ونقلها وتخزينها، في الوقت الذي قاربت فيه بالفعل القدرة الاستيعابية لمنشآت التخزين بنقطة التسليم الفعلي في ولاية اوكلاهما الأمريكية على النفاذ ، إلى جانب الارتفاع الكبير في تكلفة التخزين، مما يعني أن تكاليف امتلاك العقود كانت أعلى تكلفة على البائعين. بينما شهدت أسعار النفط ارتفاعاً لتصل إلى (69.89) دولاراً في عام (2021) بسبب تحسن الوضع الاقتصادي بعد أن انحسر فايروس كورونا الذي أدى إلى التحسن في أسواق النفط العالمية<sup>(3)</sup>.

**جدول (1)**  
**تطور أسعار النفط الخام العالمية للمدة (2004-2021) دولاراً / للبرميل**

السنة	السعر الاسمي دولار / للبرميل	معدل التغير السنوي %
	(1)	(2)
2004	36.05	.....
2005	50.64	40.47
2006	61.08	20.61
2007	69.08	13.09
2008	94.45	36.72
2009	61.06	-35.35
2010	77.45	26.84
2011	107.46	38.75
2012	109.45	1.85
2013	105.87	-3.27
2014	96.29	-9.05

(1) عبد العظيم عبد الواحد الشكري وحسين ماجد ثامر ، تحليل تقلبات أسعار النفط الخام واثرها على استدامة الدين العام في العراق للمدة (2000-2019) ،مجلة الدراسة المستدامة ، السنة الثالثة ، المجلد الثالث ، العدد 4، 2021، ص 413، 414.  
(2) حميدة علي جابر ، استراتيجيات منظمة الأوبك لضبط اسعار النفط العالمي واثرها على استقرار الاقتصاد العراقي ،مجلة جامعة الامام جعفر الصادق (ع) للدراسات القانونية ، جامعة الامام الصادق كلية القانون ، العدد 1، ص 68.  
(3) صندوق النقد العربي الموحد ،التقرير العربي الموحد، 2021، ص 121.

-48.60	49.49	2015
-17.64	40.76	2016
28.63	52.43	2017
33.09	69.78	2018
-8.22	64.04	2019
-35.24	41.47	2020
68.53	69.89	2021

المصدر:-العمود(1) . (2004-2021) OPEC –Annual Statistical bulletin :-  
-العمود (2) من أعداد الباحث.

### المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في أسعار النفط :

تعدّ أسعار النفط أهم الأسعار الدولية للسلع التجارية على الاطلاق، إذ تراقب هذه الأسعار جميع بلدان العالم ومؤسساته الاقتصادية سواء الدول المستهلكة للنفط ام المنتجة،لما لهذه الأسعار من علامات خطيرة حول مستقبل تكاليف السلع والخدمات واسعارها والنمو الاقتصادي في جميع انحاء العالم . أصبحت أسعار النفط من أكثر السلع التجارية الدولية تقلباً ،ويعود ذلك الى العديد من المتغيرات التي تؤثر في سعرها، التي تشمل المتغيرات السياسية والاقتصادية أو المناخية ،أو عوامل المضاربة القائمة على التوقعات وكذلك العرض والطلب على النفط ويمكن أيجاز أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط بالآتي :

#### 1. حجم الاحتياطي النفطي :

يعد حجم الاحتياطي من أهم العوامل الرئيسة المؤثرة في أسعار النفط ،عندما يزيد الجيولوجيون من تقديراتهم لحجم الاحتياطي النفطي فإن ندرة المورد النفطي سوف تقل، مما يدفع المنتجين الى إعادة النظر بكلفة المستخدم باتجاه تخفيضها فينخفض سعر النفط الخام ، اما اذا أقتنع المنتجون بأن الاحتياطي أقل من السابق ،فإن أسعار النفط الخام سوف ترتفع إلى أن تتغير التوقعات مرة اخرى (1) .

#### 2.النفط الخام الاصطناعي : ويشتمل النفط الخام الاصطناعي على نفوط الخام الناتج عن التقطير

لحجر السجيل ورمال القار والفحم وكذلك النفط الصخري ، وتعد هذه المصادر مهمة في توفير مصادر بديلة للطاقة وفي الامكان تأثيرها على سعر النفط الخام التقليدي (2) .

#### 3. الجمود النسبي في مرونة الطلب على النفط :

يتميز النفط عموماً بمرونة سعرية منخفضة، وبعبارة أخرى، لا تؤدي الزيادة في سعر النفط الخام إلى انخفاض الكمية المطلوبة بصورة كبيرة،كذلك لا يؤدي انخفاض الأسعار إلى زيادة كمية

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، أسواق النفط العالمية ،مصدر سابق ،ص 187.

(2) أحمد حسين إلهيتي ، مصدر سابق ، ص124.

النفط المطلوبة. هذا على عكس عديد من السلع الأخرى ، حيث تؤدي تغيرات الأسعار إلى استجابات ضخمة للكميات المطلوبة منها على نحو كبير. لقد أدت اتجاهات أسعار النفط الخام والاستهلاك العالمي للنفط الخام إلى رد فعل المستهلك المحدود على التغيرات في أسعار النفط، بالإضافة إلى الفترة الطويلة ، التي يحتاجها المستهلكون للتكيف مع أسعار النفط المرتفعة.

#### 4. النمو الاقتصادي العالمي :

إن التقدم الاقتصادي مرتبط باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي، عندما ترتفع معدلات النمو الاقتصادي ويتوسع حجم النشاط سوف ترتفع معدلات الطلب على النفط وترتفع الاسعار ويحصل العكس في حالة انخفاض أو تباطؤ النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>. وتُظهر الأبحاث الاقتصادية علاقة قوية بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة (الطلب على النفط) في كل من البلدان المتقدمة والنامية<sup>(2)</sup>. وعلى الرغم من أن النظرية الاقتصادية ، تشير إلى أن الطلب له تأثير كبير على الأسعار، إلا أن هذا التأثير يختلف إلى حد ما. وتختلف البلدان في التقدم الاقتصادي والتكنولوجي المرتبط مع استهلاكهم للنفط الخام (التغيرات في الطلب على النفط الخام هي سبب التغيرات في الناتج القومي) ، حيث تكون أكبر منها في البلدان التي تكون كثافة رأس المال أقل من كثافة العمل في دالة انتاجها<sup>(3)</sup> .

#### 5. الجمود النسبي في مرونة العرض :

يتميز النفط بمرونة منخفضة نسبية للعرض (رد فعل الإنتاج لتغيرات الأسعار). وذلك لأن إنتاج النفط يعتمد إلى حد كبير على قدرة الاستخراج ومعدل الاستخراج الأمثل من الآبار، خاصة عندما يتعلق الأمر بزيادة العرض مع ارتفاع الأسعار، وهنا لن يزداد عرض النفط بشكل كبير، مما سيزيد من الضغط على الأسعار، ويدفع الأسعار إلى الأعلى. هذه مشكلة صعبة للغاية، خاصة عندما يصل الإنتاج إلى أقصى حد له، حيث ان زيادة الطلب سيتطلب زيادة في إنتاج النفط، وبعد ذلك سيكون من الضروري زيادة العرض وتطوير الآبار القائمة وزيادة معدل التنقيب عن آبار جديدة وهذه جميعها بحاجة الى وقت طويل<sup>(4)</sup> .

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، أوراق في السياسة النفطية ،كيف تسعر سومو النفط الخام العراقي المصدر إلى الاسواق العالمية ،شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2021، ص6.

(2) هاني مالك عطشان ، تحليل تقلبات أسعار النفط ونمط الانفاق العام في السعودية والعراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ،سنة 2017 ، ص 22.

(3) محمد علي حميد العامري ورشا سالم جبار الزبيدي ،مصدر سابق ص33 .

(4) نبيل جعفر عبد الرضا ،أسواق النفط العالمية ،مصدر سابق ،ص188،187 .

## 6. سعر صرف الدولار الأمريكي :

يتم تسعير النفط الخام بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية وأن إي تغيير في سعر صرف الدولار ينقل بشكل مباشر في سعر النفط الخام ، ويؤدي هبوط سعر صرف الدولار الأمريكي إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال الأثر غير المباشر والأثر المباشر ، يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لهبوط الدولار في ازدياد حدة المضاربات في عقود النفط ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط . فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار ، يكون رخيصاً مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى مقدرة بالعملة الأجنبية ، لذلك يزداد اقبال المستثمرين عليها. ويتمثل الأثر غير المباشر أو الطويل الأجل ، لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية بتغير أساسيات السوق ، عن طريق تأثيره في الطلب والعرض على النفط (1).

## 7. سعر الخصم :

اعتمد (هوتلنك)\* في نموذج على سعر الفائدة، لتحديد معدل نمو سعر النفط او المورد الناضب كما يسميه. وفي بداية عقد الثلاثينات كانت الأسعار المعلنة للنفط الخام من الشركات الاحتكارية خالية من التضخم، لكن العالم شهد تقلبا بالأسعار وتقلباً في معدلات التضخم فاقت عدم الاستقرار في اسعار النفط الخام نفسها، لذلك لابد من تقويم اسعار النفط الخام بالدولار الثابت من حيث قوته الشرائية، اي لابد من تحديد السعر الحقيقي للنفط الخام وليس التقديري ، ولكي يصل (هوتلنك) الى مبتغاه ، فقد استخدم اسعار الفائدة الحقيقية بدلاً من اسعار الفائدة الاسمية (2).

## 8. العوامل السياسية :

تؤدي العوامل السياسية دوراً مهماً في التأثير على أسعار النفط الخام ، وذلك لكونه سلعة استراتيجية على المستوى العالمي، لما تشكله من أهمية حيوية لقطاعات الطاقة والنقل والصناعة ، وبما أن البلدان الصناعية تستهلك قرابة النصف من إنتاج النفط في العالم، فإن الأدوار التي لعبتها هذه الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كان لها أثراً على الأسعار وأصبحت فاعلة من خلال وسائل متعددة أهمها بناء مخزون استراتيجي من النفط ، والاستثمار في استخراجها من مناطق

(1) نبييل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد الطاقة ، مصدر ساق ، ص 185 .  
\* هوتلنك : اقتصادي امريكي وهو أول من بحث مسألة الاستخراج الامثل للمورد الناضب عام 1931، الذي وضع فيه الاساس لنظرية (الموارد الناضبة) التي مفادها ( ان سعر المورد الناضب يجب أن ينمو بمعدل مساو لمعدل سعر الفائدة لان احتياطياته تنخفض بشكل ثابت بمرور الزمن سيادة ظروف المنافسة التامة ) وهي ما يطلق عليه بقاعدة هوتلنك.

(2) أحمد حسين إلهيتي ، المصدر السابق ، ص 126.

بحر الشمال في النرويج حيث ترتفع تكلفة الإنتاج في هذه المناطق، بالإضافة إلى التأثير على البلدان المنتجة للنفط وتوجيهها على زيادة الإنتاج، مثال ذلك المملكة العربية السعودية ودول الخليج (1).

### 9. انتشار المضاربة على النفط :

تعدّ هذه الظاهرة من الظواهر الجديدة التي تتعرض لها صناعة النفط اليوم، وهو ما جعل النفط احد سلع المضاربة، تعتمد المضاربة على النفط الخام اليوم على توقعات الأسعار المستقبلية بناءً على مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي والسياسة والمناخ، فإذا كانت هذه التوقعات حول المتغيرات التي تؤثر على النفط تشير إلى احتمالية ارتفاع الأسعار، سيبدأ المضاربون في شراء النفط وسيرتفع سعره أكثر، وعندما تنعكس هذه التوقعات تبدأ عمليات بيع النفط فتتخفّض أسعاره بصورة أكثر، وهذا يؤدي إلى زيادة نطاق التقلبات السعرية في النفط بفعل اتجاهات المضاربة (2).

### 10. مستوى المخزون العالمي من النفط :

إن ارتفاع مستويات مخزون النفط الخام أو المنتجات المكررة يدل على أن العرض يفوق مستويات الطلب، وغالباً ما يكون لهذا تأثير سلبي على الأسعار والعكس صحيح .

### 11. التقلبات في المناخ :

يشير إلى مجموعة عوامل الطقس والمناخ (الظروف الجوية) الموجودة في المجتمع بسبب موقعه الجغرافي على الأرض (3). وتعدّ التغيرات التي تحصل في المناخ من العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط الخام، كون النفط يعدّ المصدر الرئيس في توليد الطاقة، فإن هذه التقلبات سوف تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الطاقة، نتيجة زيادة استهلاك النفط لأغراض التدفئة، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية (4).

### 12. النمو السكاني :

يعدّ النمو السكاني من العوامل الأخرى المؤثرة في زيادة حجم الطلب على النفط الخام، فمع زيادة حجم السكان فالطلب على النفط يتزايد وبالعكس، وذلك بسبب الزيادة في الطلب على المنتجات النفطية لأهداف استهلاكية أو إنتاجية (5).

(1) خطاب عمران صالح واسحق يوسف حمدان، تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة (2004-2015)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 37.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا، أسواق النفط العالمية، المصدر السابق، ص 190، 191 .

(3) فرهاد محمد علي الأهدان، إقتصاديات الطاقة والبتترول، مكتبة ألانجلو المصرية، 1999، ص 66 .

(4) محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، مطبعة الارشاد، بغداد العراق، 1988، ص 367 .

(5) محمد علي حميد، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع اشارة إلى العراق للمدة (1990-2013)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، 2016، ص 36.

## المبحث الثاني الإطار النظري للسياسة المالية

المطلب الأول : ماهية السياسة المالية وأهدافها  
أولاً : مفهوم السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة<sup>(1)</sup>. واستخدم مصطلح (السياسة المالية Fiscal Policy) بوصفه مرادفاً للمالية العامة وموازنة الدولة، لتشمل الإيراد الحكومي العام والانفاق العام والدين العام، ولكن الاستخدام الحديث لمفهوم سياسة المالية له معانٍ مختلفة وأوسع، وهو يرتبط بجهود الحكومة من أجل تحقيق الاستقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

وتعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تتخذها الحكومة ، لتحقيق التوازن المالي العام، لذلك يتم استخدام أدوات مالية مهمة مثل الضرائب والرسوم والقروض العامة والنفقات العامة، للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة<sup>(3)</sup> . كما تعرف بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق العام والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، التضخم، الادخار، الاستثمار. لتحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة و المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى . ويقصد بها أيضاً مجموعة السياسات المتعلقة بالنفقات العامة والإيرادات العامة لغرض تحقيق أهداف محددة<sup>(4)</sup> . وهناك تعريف آخر للسياسة المالية وهي السياسات والإجراءات المخططة والمعتمدة والمتصلة بمستوى ونمط الانفاق ، الذي تقوم به الدولة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من ناحية أخرى<sup>(5)</sup>.

---

(1) طارق محمد الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، 2009، ص 201.  
(2) محمد حلمي الطوابي ، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الأولى، 2007، ص 8.  
(3) هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق، 2010، ص 11.  
(4) محمد سلمان سلامة ، الإدارة المالية العامة ، دار المعزز للنشر والتوزيع - الأردن - عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص 223.

(5) Philip.A.Klein , the management of market , oriented economic A comparative wadswor the publishing company , belmont california , 1973 , P 176 .

ومن التعريفات السابقة نستطيع القول أنها تتفق جمعياً في أن السياسة المالية هي فكر الدولة، التي تستخدمها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية برنامج أو أسلوب عمل مالي ، تتبعها الدولة من خلال استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة، إضافة إلى القروض العامة للوصول إلى أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ودفع عجلة التنمية ، والتقليل من التفاوت بين الافراد في توزيع الدخل والثروات وتقليل من الفارق بين طبقات المجتمع.

وما زالت السياسة المالية مرادفاً ومرافقاً لتطور المالية العامة، التي تشمل النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة وتحتاج معظم البلدان الى الأنفاق ، لتتمكن من تنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقها وتسير المصالح العامة ،وفي الوقت الذي كانت واجبات الدولة تقتصر على توفير الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدالة بين أفراد المجتمع (مفهوم الفكر التقليدي) نجدها اليوم أصبحت تشمل كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المفهوم الحديث للمالية العامة وهو الفكر أو المدرسة الكينزية) حيث أن أهم هدف للمالية العامة هو خفض نسب البطالة والحفاظ على مستوى الاسعار دون الوصول إلى حالة التضخم، أي تمارس وظائف مختلفة منها القيام بالمشاريع العمرانية وحماية الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى المعيشة وزيادة الثروة الوطنية وحفظ الصحة العامة ومعالجة الأزمات الاقتصادية ومع ازدياد تلك الوظائف فأن الدولة تحتاج إلى مزيد من الأموال<sup>(1)</sup> . أن السياسة المالية قد تطورت بدءاً بالدور المحايد للسياسة المالية في إطار ما شملته المالية العامة التقليدية (المدرسة الكلاسيكية ورائدها آدم اسمث)، التي ترتبط بضرورة أن يقتصر دور الدولة على مهمات تحقيق الأمن الداخلي والدفاع الخارجي وتوفير العدالة، وهو ما يتطلب معه انخفاض النفقات بحيث تكون أدنى قدر ممكن ، وأن يرافق ذلك وجوب تحقيق التوازن في الموازنة العامة، وأن لا يكون هناك فائض أو عجز في الموازنة<sup>(2)</sup> . ونتيجة التطورات في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية في جميع أنحاء الدول ، وخاصة في الدول الرأسمالية المتقدمة، ومنها ما ارتبط بأزمة الكساد الاعظم الذي حدث

(1) عباس كاظم جاسم الدعي وزهراء يوسف عباس السعدي ،مسارات السياسة النقدية والمالية ،مؤسسة دار الكتب ، العراق، الطبعة الأولى، 2019، ص 28.

(2) فليح حسن خلف ، المالية العامة ، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2008، ص 336.

في ثلاثينيات القرن الماضي (1929-1933) إلى تغير المعتقدات فيما يتعلق في دور الدولة، وظهرت العديد من الأفكار التي تدعو إلى المزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكان الاقتصادي (كينز) من دعا إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي. ووجد (كينز) أن التوازن الاقتصادي للدولة لا يحدث تلقائياً كما افترضت المدرسة الكلاسيكية، ولكن يجب ان يكون دور للدولة للوصول إلى حالة التوازن، لذلك يرى كينز لابد من تدخل الدولة وتستخدم السياسة المالية التي تتكون من شقين هما: الانفاق الحكومي والضرائب (1).

### ثانياً: أهداف السياسة المالية :

**1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي :** تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، ولا يقصد بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الركود أو الجمود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يقصد به الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار (2). في الدورات الاقتصادية من (الركود، الكساد، الانتعاش، التضخم) ، تسبب خللاً في الحياة الاقتصادية فتتسبب عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويأتي دور الدولة في التدخل من أجل معالجة الاختلال أو التخفيف منها وذلك عن طريق استخدام ادوات السياسة المالية، ففي حالة الكساد تستخدم السياسة المالية التوسعية، اذ تلجأ الحكومة إلى زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما، اما في حالة التضخم على العكس من حالة الكساد، تستخدم الدولة سياسة مالية انكماشية تعمل لخفض الانفاق الحكومي او زيادة الضرائب أو كليهما (3).

**2. معالجة التضخم :** يمكن للسياسة المالية أن تتحكم في التضخم من خلال التحكم في عناصر الطلب الكلي والسيطرة عليها، حيث يمكنها التحكم في إنفاق المستهلك وخفضه ورفع معدلات الضرائب غير المباشرة (4). واذا تمكن صانع السياسة من التنبؤ بدقة بالتضخم فان السياسة المالية المقيدة يمكن ان تستخدم لمنع الفجوة التضخمية\* من الحدوث ومواجهة رفع الاسعار . ذلك أن تخفيض مستوى

(1) نصير محمد عزال وآخرون، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010-

2017)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 64، 2010، ص 57 .

(2) وحيد بن عبد الرحمن بن نافع وعبد العزيز عبد المجيد علي ، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة ، مكتبة فهد الوطنية ، الرياض ، 2020، ص 23 .

(3) موسى إبراهيم ، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة ، دار المنهل ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، 1998، ص 13.

(4) Nouriel Roubini, Supply – Side Economics Tax Rate cuts Increase Growth new york, in the united state of America, 1997, p104 .

\*الفجوة التضخمية: هي الفرق بين المستوى الحالي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي المتوقع.

الاتفاق الحكومي ، يؤدي إلى انقاص الطلب الكلي مباشرة. وعلى العكس من ذلك قد تزيد الضرائب وزيادة الضرائب على الأفراد تؤدي الى تخفيض الدخل الممكن التصرف فيه الأمر، الذي يؤدي إلى تناقص الاستهلاك، وتؤدي زيادة الضرائب في قطاع الأعمال الى تقليل الاستثمارات. على أن رفع الضرائب، وتخفيض الانفاق الحكومي قد يحقق الموازنة العامة budget surplus وعندما ينشأ فائض الموازنة فان الضرائب تأخذ من تيار الدخل أكثر مما يضيفه الانفاق الحكومي، ويشير التحليل الكينزي الى أن هذه هي السياسة المناسبة ، التي توصف لمواجهة التضخم الناشيء عن فائض الطلب (1).

**3. تحقيق النمو الاقتصادي :** تعد زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال استخدام ادوات السياسة المالية ، وللوصول إلى هذا الهدف لابد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية ، بحيث تخدم هدف زيادة معدلات النمو ، حيث أن بنود السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة ، لذلك لابد من دراسة الظروف الاقتصادية واختيار الأدوات المالية الملائمة ، التي تساهم في تنشيط الطلب الكلي الأمر الذي يدفع لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد القومي .

يمكن زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال القيام بالاتي (2):

أ- تخفيض الضرائب على الطبقات ذات الدخل المحدود، وذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي ،الذي يحفز الطلب الكلي ،ويمكن ايضاً تخفيض معدلات الضرائب على رجال الاعمال والشركات لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العرض لكلي.

ب- زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، التي تسهم في زيادة الدخل إلى الطبقات الفقيرة ، وكذلك زيادة حجم الانفاق العام الاستثماري على مشاريع القاعدة الاساسية ، التي تساهم في توفير مناخ استثماري ملائم يشجع على الاستثمار،وجذب الاستثمارات الوطنية والاجنبية للقطاعات التي ترغب الدولة بتطويرها.

---

(1) جيمس جوارتيني و ريجادا ستروب، الاقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبدالرحمن وآخرون ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 306-307.  
(2) هيفاء غدير غدير، المصدر السابق ، ص 22، 23.

**4. تحقيق العدالة الاجتماعية:** يمكن للسياسة المالية أن تؤدي دوراً بارزاً في إعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع ، إذ تقوم الحكومة باقتطاع جزء من دخول الفئات ذات الدخل المرتفع عن طريق فرض الضرائب المباشرة ، ويتضح هذا الدور أيضاً من خلال السياسة الانفاقية الحكومية التي من خلالها يتم تقديم الخدمات العامة للأفراد ذوي الدخل المحدود وخاصة في مجالات التعليم المجاني والصحة، وتقديم الإعانات الاجتماعية من خلال الضمان الاجتماعي، وتقديم الإعانات الاقتصادية لدعم أسعار السلع الغذائية الضرورية ، مما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي ورفع قوتهم الشرائية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد مما يقلل من التفاوت الكبير في الدخل (1).

**5. الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل :** من وجهة نظر الاقتصادي (كينز) رائد النظرية الحديثة ليس من الضروري أن يتحقق التوازن بالاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل، حيث يمكن تحقيقه عند مستوى أدنى من مستوى التوظيف الكامل، مما يعني مستوى الناتج القومي المتحقق أقل عن المستوى الذي يمكن تحقيقه باستخدام كل القوى العاملة والموارد المادية المتاحة، الذي ينتج عن هذه الفجوة بطالة للقوى العاملة وتعطل للموارد المتاحة، ولكي يتحقق مستوى التوظيف الكامل ، ينبغي زيادة معدل الطلب الكلي وعليه يمكن زيادة الناتج القومي الإجمالي عن طريقة زيادة الطلب الكلي الفعال ، لتحقيق هدف استقرار مستوى السعر الإجمالي ، ويمكن الوصول إلى مستوى التوازن عند مستوى أعلى من التوظيف الكامل، أي أن زيادة الطلب الكلي عن الطلب اللازم، لتحقيق العمالة الكاملة والفرق بين الطلب الكلي و العرض الكلي، الذي يتناسب مع مستوى التوظيف الكامل ثغرة تضخمية تنعكس في صورة ارتفاع عام للأسعار (2).

(1) حسين علي سلطان ، دور السياسة المالية في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل ،دراسة تطبيقية في الاردن للمدة 1990-1999، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، العراق ، 2006، ص 10-16 .

(2) علام أحمد عبد السميع ، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2012، ص 301.

## المطلب الثاني : تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي: أولاً. السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي :

لقد آمن الاقتصاديون الكلاسيك وعلى رأسهم الاقتصادي (أدم سميث) بمبدأ «الحياد المالي»\* في ظل مفهوم الدولة الحارسة والإيمان المطلق بالحرية الاقتصادية ثقة منهم بالدافع الفردي والمشروع الخاص وقدرته في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفاه المجتمع<sup>(1)</sup>. وانطلاقاً من إيمانهم بتوازن الاقتصاد القومي بشكل دائم عند مستوى التوظيف الكامل والاعتماد على قانون ساي للأسواق (العرض يخلق الطلب) ، فإن دور الدولة ينظر إليه نظرة الدولة الحارسة للمصالح العامة الأساسية، لأن تدخلها استناداً إلى الفكر الكلاسيكي يترتب عليه آثار سلبية على كفاءة استخدام الموارد في المجتمع، وعلى ذلك صار النشاط المالي للحكومة نشاطاً محايداً. وهذا يعني إن السياسة المالية التقليدية المنبثقة عن المذهب الاقتصادي الكلاسيكي تجعل هدفها نحو المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة محاسبياً، من خلال تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة من دون التأثير في تحقيق الأهداف العامة، وهذا إنعكس على إعطاء دور محدد للإنفاق العام على اعتبار أن التوسع في الإنفاق يعتبر خطراً لا يمكن الإقتراب منه، عدا دورها في تمويل الوظائف العامة التقليدية على اعتبار أن تلك الوظائف غير منتجة. إن مبرر الكلاسيكيين في ضرورة توازن الموازنة العامة يبدو ظاهراً من خلال معارضتهم للفائض أو العجز في الموازنة العامة، ذلك أن وجود الفائض يعني زيادة العبء الضريبي على أفراد المجتمع، وإن زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة تنتج من ارتفاع حجم الإقتطاع الحكومي من موارد الأفراد من خلال فرض الضرائب المرتفعة، فضلاً عن أن الدولة لا تساهم في العملية الإنتاجية وبالتالي التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي والأفضل لو تركت بيد الأفراد أو القطاع الخاص<sup>(2)</sup>.

## ثانياً. السياسة المالية في الفكر الكينزي:

بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929 وتفاقم المشاكل الاقتصادية المتمثلة في زيادة المعروض السلعي وزيادة المخزون منه وتوقف العديد من المنشآت الصناعية وتسريح العمّال وظهور البطالة التي ارتفعت إلى حوالي 25% وانخفاض الأجور، عجزت النظرية الكلاسيكية في إيجاد تفسير مقبول لهذه

(1) رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، علم المعرفة، الكويت، 1997، ص163.

(2) نزار كاظم الخيكاني ، السياسات الإقتصادية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان- الأردن ، الطبعة الثانية، 2015، ص52-53.

\*الحياد المالي: هو وصف لحالة في الاقتصاد يتساوى فيها الإنفاق الحكومي مع الضرائب، إذ تخلق السياسة المحايدة مالياً حالة اقتصادية تتصف بعدم تأثير الإنفاق الحكومي أو الضرائب في الطلب، بمعنى أن الدولة لاتحاول تحفيز أي نشاط اقتصادي.

الأزمة لأنها أصلاً كانت لم تؤمن بحصول مثل هذه الأزمات إذ أنهم أمنوا (بتلقائية التوازن الاقتصادي) حسب قانون ساي ((العرض يخلق الطلب المساوي له)) وعدم التوازن هي حالة إستثنائية أو مؤقتة سرعان ما تتحوّل إلى توازن.

لقد أثبتت هذه الأزمة ضعف النظرية الكلاسيكية وقصورها في معالجة الأزمات وأنّ مبدأ الحرية والمنافسة اللتين كانت تؤمن بهما النظرية ، ولدتا فيما بعد مجتمعاً رأسمالياً احتكاريّاً . لقد شهد النظام الرأسمالي تغييراً فكرياً كبيراً بعد حدوث هذه الأزمة ولاسيما بعد ظهور أفكار الاقتصادي (جون ماينر كينز John M. Keynes) (1883-1946) التي وضعها في كتابه المعروف بالنظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود (The general theory of employment, Interest and money) وقد دعا من خلال أفكاره إلى زيادة دور الدولة وتوسيع وظائفها لتشمل جميع مجالات الحياة والابتعاد عن وظائفها التقليدية لها والتنازل عن سياسة حرية النشاط الاقتصادي وعدم التدخل لغرض تحفيز الطلب الكلي الفعّال الذي يعتبره هو المفتاح الرئيس للتخلص من هذه الأزمة ومعالجة المستويات المرتفعة من البطالة<sup>(1)</sup>، و أن مطالب (كينز) بتدخل الدولة وتوسيع نشاطها الاقتصادي كانت مبنية على عدة اعتبارات منها اعتبارات اقتصادية تدفع الدولة للتدخل لمعالجة الأزمات الاقتصادية كحالات الكساد والتضخم واعتبارات اجتماعية تستهدف إلى تحقيق قدرٍ عالٍ من الرفاهية الاجتماعية للأفراد من خلال تقديم أفضل السلع والخدمات لهم وبأسعار رمزية كخدمات الصحة والتعليم والسكن وغيرها، فضلاً عن الاعتبارات المالية، فعندما تشهد موازنة الدولة فائضاً يتطلب ذلك الارتقاء في مستوى الخدمات التي تقدّمها للأفراد وزيادة في بنيتها التحتية والخروج من فكرة توازن الموازنة وعدم اللجوء إلى القروض التي آمن بها الكلاسيك<sup>(2)</sup>. ومن هنا أصبحت الدولة بحاجة لاتخاذ إجراءات وتدابير معيّنة من خلالها تخطط لنفقاتها العامة وتدبّر مصادر لإيراداتها انسجاماً مع أهدافها العامة. وهذه الإجراءات والتدابير المتعلقة بالجانب المالي هي ما يسمى بالسياسة المالية (Fiscal Policy)، وهذا المصطلح تطوّر نتيجة لتطور دور الدولة، إذ بقي هذا المصطلح مرادفاً لمفهوم (المالية العامة) لفترة من الزمن<sup>(3)</sup>.

### ثالثاً. السياسة المالية في التحليل النقدي :

اكتسبت وجهة نظر النقوديين نفوذاً كبيراً في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وخاصة بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد اخفقت في احتواء التضخم الركودي (Stag flation) في الوقت الذي ارتفعت معدلات التضخم والبطالة بمعدلات عالية، إذ اعتقد

(1) لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986، ص270.

(2) عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي- دراسة مقارنة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان الأردن، 2008، ص397-398.

(3) عبد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ج2، مطبعة جامعة الموصل، 1984، ص382.

النقوديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية، هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، و أن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على المدى القصير على الأقل، وان عدم فاعلية السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بان الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح النظرية الكلاسيكية) ويعتقد أنصار المدرسة النقودية أمثال (ملتن فريدمان وكارل، برونر، ملترز وليرلد وفليب كادجان وغيرهم ) بأن اليد الخفية (Invisible Hand) التي تحدث عنها (آدم سميث) يمكن أن تعود الى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، وهم بذلك يقفون موقفاً معارضاً ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي، إذ يعتقد النقوديون أن تنفيذ سياسة مالية توسعية بحته من لدى الحكومة في مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما أطلق عليه النقوديون بأثر المزاحمة\* (Crowding out) وبالتالي يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي فقط آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص، نظراً لأن زيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالباً انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه، وفي هذه الحالة لا معنى نهائياً للتوسع في النفقات الحكومية سوى توفير الدعم للتوسع الحكومي (1).

#### رابعاً. السياسة المالية في إطار مدرسة التوقعات العقلانية :-

نتيجة لتعرض آراء المدرسة السابقة الذكر (النقودية) إلى انتقادات شديدة بسبب قصورها لجانب المعلومات، مما استلزم عنه صياغة نظرية حديثة عرفت بنظرية التوقعات العقلانية أو الرشيدة، تشير التوقعات العقلانية إلى الاستخدام الفعال لجميع المعلومات المتاحة المتعلقة بالموضوع، ولا تعني أن الأفراد لديهم معرفة كاملة ، حيث يمكنهم ارتكاب أخطاء ، والتي يمكن أن تكون كبيرة في بعض الأحيان، لكنها أخطاء غير منتظمة(2). إذ يرى أنصار هذه المدرسة أن امام كل وحدة اقتصادية كماً من المعلومات يمكن استغلالها بكفاءة عالية في بناء القرارات المستقبلية، فمثلاً لو أنّ الحكومة

(1) عباس كاظم الدعي ، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى، 2010، ص 55-56.

(2) مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة: محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1999 ، ص334.

\*المزاحمة: هي إحلال نشاط اقتصادي عام محل نشاط اقتصادي خاص ويحدث عند توسع السياسة المالية ، فالاقتراض الحكومي يزاحم استثمارات القطاع الخاص، أو من خلال تقديم الحكومة سلعة أو خدمة يمكن ان تكون فرصة عمل للقطاع الخاص .

استخدمت سياسة مالية توسعية في أوقات الركود الاقتصادي فإن الأشخاص سوف يتوقعون زيادة في الطلب الكلي وزيادة في فرص العمل وارتفاع الاسعار، مما يدفعهم إلى المطالبة بأجور أعلى بناءً على توقعاتهم وهنا سوف تخفق السياسة المالية التوسعية في تحقيق أهدافها والمتمثلة في تخفيض معدلات البطالة وتوفير فرص عمل. وعلى العكس من ذلك حينما تستخدم الحكومة سياسة مالية انكماشية نتيجة لعجز الموازنة فإن الأشخاص سوف يتوقعون رفع الضرائب مستقبلاً، وفي مثل هذا الوضع فإن السلوك العقلاني للأفراد يتطلب المحافظة على الاستهلاك الحاضر واستخدام اية زيادة في الدخل لأغراض الادخار بدلاً من زيادة الطلب الاستهلاكي وذلك لمواجهة أي زيادة في الضرائب في المستقبل ، وهنا ايضاً سوف ينعدم دور السياسة المالية (1) .

#### خامساً. السياسة المالية في اقتصاديات جانب العرض :-

انتشرت أفكار هذه المدرسة بصورة خاصة في أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي في العديد من الدول الرأسمالية والصناعية بفضل عدد من الباحثين الذين وجهوا انتقاداتهم الى الافكار الكينزية بسبب اهمالهم لجانب العرض الكلي وتركيزها على الطلب الكلي . إذ يعتقد اتباع هذه المدرسة ان افضل طريقة لتحسين الاداء الاقتصادي هو اتخاذ سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات ومن ثم فهم يؤيدون التخفيضات الحادة في معدلات الضرائب والتي يعتقدون أنها تقدم دافعاً كبيراً للعمل والادخار والاستثمار (2) .

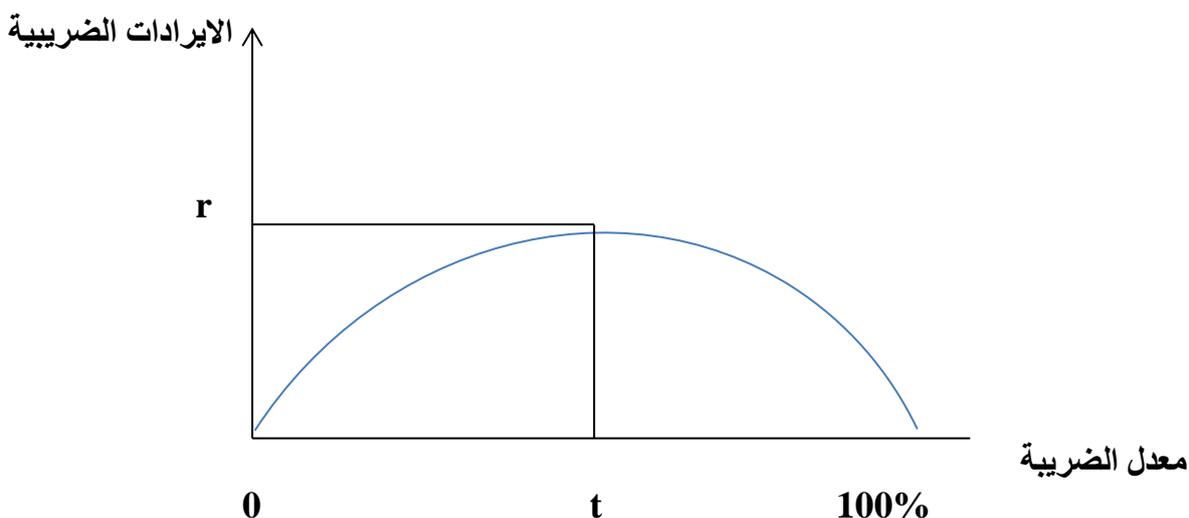
ويعتقد اقتصادي جانب العرض أن المعدلات الحدية المرتفعة للضريبة تشجع الادخار وتشجع الاستهلاك، وأن العناصر المسببة للاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي إنما تنشأ من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومن تقييد حرية الأفراد والمشروعات، لذا فهم يعتبرون أنّ دور السياسة المالية يتركز في انعاش الجهاز الانتاجي عن طريق تخفيض الضرائب والحد من التدخل الحكومي وخاصة في مجال تحديد الاجور والاسعار. كما أن التركيز على خفض الضرائب الذي نادى به اقتصادي جانب العرض كان من خلال اعتمادهم على منحنى (لافر **laver**) والذي يظهر أنّ خفض معدلات الضريبة لا يؤدي إلى خسارة في الإيرادات الضريبية ،وعليه فإن اتباع هذه المدرسة يعطون أهمية كبرى للسياسة المالية في مكافحة التضخم وكذلك أهمية للسياسة الضريبية بوصفها حافزاً

(1) جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، مصدر سابق ، ص 463، 467 .

(2) مايكل ابدجمان ، مصدر سابق ، ص 342 .

للعمل والانتاج<sup>(1)</sup>. يوضح منحنى (لافر) العلاقة بين معدلات الضرائب وإجمالي الإيرادات الضريبية، والفكرة الأساسية إن مردود الضريبة يرتفع ثم ينخفض شيئاً فشيئاً مع تزايد الضغط الضريبي، حيث تؤدي معدلات الضريبة المرتفعة إلى التهرب الضريبي، إضافة إلى إنه يضر بحوافز العمل والإدخار والاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي ومن ثم إلى انخفاض حصيلة الضرائب، وينتهي تحليل هذا المنحنى إلى أن تخفيض معدل الضرائب سوف يقود إلى زيادة العائد الكلي من الضريبة<sup>(2)</sup>. ويمكن تصور منحنى (لافر **laffer**) كما في الشكل الآتي:

الشكل (1)  
منحنى لافر



المصدر: Laffer Curve: History and Critique:  
<https://www.investopedia.com/terms/l/laffercurve.as>

حيث أن  $r$ : الإيرادات الضريبية و  $t$ : معدل الضريبة  
حيث تمثل المحور العمودي الإيرادات الضريبية ويمثل المحور الأفقي معدل الضريبة ( $t$ ) ، فعندما يكون معدل الضريبة صفر لا توجد إيرادات ضريبية ويبدأ المنحنى من نقطة الأصل وينتهي عند معدل الضريبة (100%) وعنده يفقد الأفراد الحافز في الانخراط في النشاط الاقتصادي لكون أن ما يتم الحصول عليه سيذهب بأكمله إلى الحكومة ومن ثم تعود الإيرادات إلى الصفر وينتهي عند المحور الأفقي . وما بين المعدلين (0) إلى (100%) يأخذ منحنى (لافر) الشكل أعلاه وهو يشير إلى أن الإيرادات الضريبة تزداد مع تزايد معدلات الضريبة حتى المدى ( $t$ ) بعدها يأخذ المنحنى

(1) انظر:- بول ساملوسيون ، وويليام نور هاوس ، علم الاقتصاد ، ترجمة: هشام عبدالله ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، 2001 ، ص 352.

(2) ميشيل بو وجيل دوستاليري ، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز ، ترجمة: حليم طوسون ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، 1997 ، ص 149.

بالانخفاض ، وفي المنطقة ما بين (0 و t) يكون أثر الزيادة في معدلات الضريبة مهيمناً على أثر الحوافز للعمل والاستثمار، ومن ( t الى 100%) يكون أثر غياب الحوافز هو المهيمن على الزيادة في معدلات الضريبة . وبذلك فإن معدلات الضريبة أكبر من (t) تؤدي الى انخفاض الإيرادات الضريبة، ونستنتج من هذه الحالة أن الطريقة المناسبة لزيادة الإيرادات الضريبة هي تخفيض معدلات الضريبة (1). إن مؤيدون مدرسة اقتصاديات جانب العرض يعطون أهمية أكبر للسياسة المالية في مكافحة التضخم من تلك التي يعطيها أصحاب المدرسة النقودية، لأنه وبحسب رأيهم أن التضخم ناتج عن فائض الطلب ومن ثم فإن علاجه يتطلب خلق الحوافز لدى المستثمرين، لزيادة الإنتاج بغرض زيادة العرض، أو في مواجهة المشكلة الأساسية بالنسبة لهم وهي الركود لكونها ناجمة إلى حد كبير عن النظام الضريبي الذي يقضي على المبادرة ويخلق تشوهات في الأسعار النسبية وفي تخصيص موارد المجتمع(2).

**المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية :**

**أولاً : الإنفاق العام :**

الإنفاق العام هو مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بغرض تحقيق نفع عام (جماعي) (3). وبهذا المعنى فهو يضم ثلاثة عناصر التي تميزها:

### 1. النفقة العامة مبلغ من النقود:

ان العامل الأساس للنفقة العامة هو استخدام مبلغ من النقود الذي يمثل الثمن لاحتياجات الدولة من السلع والخدمات الأساسية لتأمين سير المرافق العامة وثماناً لرؤوس الاموال الانتاجية التي هي بحاجة اليها لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تتولى امر تنفيذها ، ومنح الاعانات على اختلاف فئاتها، وطالما ان المبادلات والمعاملات الاقتصادية تتم عن طريق النقود في ظل نظام اقتصادي نقدي ، والنقود هي سبيل الدولة في الانفاق، شأنها في ذلك شأن الافراد (4)، وسواء في ظل نظريات العقد الاجتماعي أو التضامن الاجتماعي فإن الإيرادات هي مصدر الانفاق وهي بالضرورة نقدية ، لذلك اخذت النفقة العامة شكل نقود كما أن الأساليب ( غير النقدية ) التي تسلكها الدولة من أجل الحصول

(1) مايكل ايدمجان ، مصدر سبق ذكره ، ص354.

(2) رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة في العالم الثالث، سيناء للنشر، القاهرة، 1992، ص18.

(3) أعاد حمود القيسي ، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، الطبعة التاسعة، 2015 ص36.

(4) سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى، 2011. ص 56.

على ما تحتاج من منتجات، أو غيرها لا تعتبر نفقات عامة. وكما ساهمت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تزيين الصورة التي يأخذ فيها الانفاق شكل الانفاق النقدي حيث هو من أفضل الوسائل التي تتيح للدولة من خلاله القيام بدورها فيما يتعلق بإشباع الحاجات العامة . ومن مزايا استخدام النقود في الانفاق يسهل من عمل النظام المالي إذ إنه يركز مبدأ الرقابة على النفقات العامة تأميناً لأفضلية استخدامها طبقاً للقواعد التي تحقق المصلحة العامة (1) .

## 2. صدور النفقة العامة عن الدولة أو إحدى هيئاتها العامة :

ويقصد بالشخص العام كل شخصية اعتبارية تقوم بالخدمة العامة وتخضع لقواعد القانون العام. وهذه تشمل على سبيل المثال الحكومة المركزية وجميع الوزارات والحكومات المحلية، والهيئات العامة المستقلة ، والوحدات الإدارية المحلية ، والهيئات الوطنية . وهذا التحديد لاتجاه الإنفاق العام يمكننا من التمييز بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص . لذا فإن المبالغ التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة للمجتمع ، مثل التبرع ببناء مستشفى أو مدرسة، لا تعد من قبيل النفقة العامة ، حيث يشترط لكي تكون النفقة عامة أن تخرج من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام (2) .

## 3. هدف النفقة العامة تحقيق نفع عام :

ان النفقات العامة تهدف أصلاً لإشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ( Public benefit ) وهي بهذا المعنى لا تعتبر نفقة عامة تلك التي لا تشبع حاجة عامة ويعود السبب في ذلك أن الأفراد طالما متساوون في تحمل الأعباء العامة (الضرائب) فلا بد ان يكونوا متساوون بالانتفاع بالنفقات العامة للدولة، أي أن النفقة هي سداد لحاجة عامة وليس لمصلحة خاصة علما بأنه يصعب في كثير من الأحيان مراعاة الكفاءة الاقتصادية المثلى عند الأخذ بهذه القاعدة بسبب صعوبة تحديد أهمية ترتيب الحاجات العامة تحديداً موضوعياً، ولهذا فأن المعيار الذي يُعتمد عليه في هذا الشأن يعتمد على استخدام الدولة لسلطتها السياسية إذ إن السلطة السياسية هي التي تقرر أن هذا الانفاق يحقق منفعة عامة ام لا (3) .

(1) طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ص 17-18.

(2) عبد الله الشيخ محمود الطاهر ، مقدمة في اقتصادات المالية العامة ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، الطبعة الثانية، 1992، ص 110.

(3) سعود جايد مشكور العامري و عقيل حميد جابر الحلو ، مدخل معاصر في المالية العامة ، الطبعة الثانية، 2020 ، ص 26.

## ثانياً: أنواع الأنفاق العام:

هناك نوعان من التقسيمات لتصنيف الإنفاق العام ، يرتبطان بالأسس لهذا الانفاق، فهناك تصنيف اقتصادي وتصنيف آخر غير اقتصادي بمعنى أنه لايعتمد معياراً اقتصادي في تقسيم الانفاق العام فقد يكون المعيار زمنياً او جهودياً أو وظيفياً .

التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة وتشمل :-

### 1. بحسب أغراضها وتشمل:

أ. النفقات الجارية أو التشغيلية : ويقصد بالنفقات الجارية تلك النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة وتهدف الى تسيير المرافق العامة بانتظام فهي لاتساهم في تكوين رأس المال الثابت وإنما لديمومة الجهاز الإداري للدولة وبقية المرافق العامة ، مثل مرتبات وأجور الموظفين وسداد فوائد الدين العام والإعانات التحويلية ... الخ.

ب. النفقات الاستثمارية : وتشمل جميع الأموال التي تنفقها الدولة للحصول على وسائل الإنتاج اللازمة لزيادة الإنتاج في المجتمع، وتسهم في تكوين رأس المال الثابت الذي يدعم الهيكل الاقتصادي وزيادة الإنتاج ومعدلات النمو والدخل القومي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

### 2. بحسب أثرها على الدخل القومي وتشمل:

أ. النفقات الحقيقية : وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية ، مثل المرتبات وأثمان المواد والاستيرادات والمهمات اللازمة لتسيير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الرأسمالية أو الاستثمارية . فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استعمال الدولة للقوة الشرائية وينتج عنها الحصول على السلع والخدمات والقوة العاملة . والإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها<sup>(2)</sup> .

ب. النفقات التحويلية : والتي تتمثل بالنفقات التي لا يقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات ، كالإعانات مثلاً التي تمنح للأفراد والتي يتم تمويلها من خلال الإيرادات الضريبية حيث أنها تمثل تحويلاً للموارد من جهات معينة في المجتمع عن طريق اقتطاع جزء من موارد ودخول فئاته القادرة من خلال الضرائب، إلى الجهات الأخرى في المجتمع ، والتي تمثلها الفئات غير القادرة والأقل قدرة،

(1) أعاد حمود القيسي، مصدر سابق، ص 48.

(2) سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، 2006، ص 40.

من خلال استخدام هذه النفقات لصالح الطبقات ذات الدخل المحدود على شكل إعانات أو خدمات، وبالشكل الذي يساهم في زيادة دخولهم الناجمة عن مثل هذه النفقات التحويلية<sup>(1)</sup>. فهي مجرد نقل للقوة الشرائية بين الشرائح الاجتماعية ولا تحصل الدولة منها على أي مقابل وبذلك يبقى الدخل القومي ثابتاً.

**التقسيمات غير الاقتصادية وتشمل الآتي :**

### **1. التقسيم الدوري للنفقات العامة :**

طبقاً لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة الى نفقات عادية ونفقات غير عادية.

أ. النفقات العادية : هي تلك النفقات التي تتكرر في الفترات الزمنية المتعاقبة ، مثال النفقات اللازمة لسير الدولة وهيئاتها الوطنية والمحلية ، ونفقات الدفاع والأمن الداخلي<sup>(2)</sup> .

ب. النفقات غير العادية : أما النفقات غير العادية (غير الدورية) فهي نفقات استثنائية لا تتكرر بانتظام في موازنة الدولة فتحدث على فترات متباعدة، وعرضية يصعب التنبؤ بحدوثها كالنفقات الحربية ونفقات الكوارث..... الخ<sup>(3)</sup>.

### **2. التقسيم الجهوي للنفقات العامة :**

أ. النفقات المركزية أو القومية : وهي تلك النفقات التي تقوم هيئات الدولة المركزية بإنفاقها لأداء وظائفها على نطاق المجتمع بأكمله كنفقات الدفاع ، والقضاء والأمن ، فهي نفقات ذات طابع وطني .

ب. النفقات المحلية : هي تلك النفقات التي تقوم هيئات وسلطات الحكم المحلي في أنفاقها، وتشمل الإقليم المختص فقط كنفقات الخدمات الأساسية والاجتماعية مثل توزيع الماء و الكهرباء والمواصلات داخل المدينة أو الإقليم<sup>(4)</sup> .

### **3. التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :**

يقسم علماء المالية العامة النفقات العامة بحسب اهدافها واغراضها، أي بمعنى آخر بحسب النشاطات المختلفة والتي تقوم بها الدولة ويتم تصنيف النفقات في مجموعات متجانسة وتخصص كل مجموعة إلى وظيفة معينة من هذه الوظائف، وكالاتي:

أ. النفقات الاقتصادية :وهي التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية كالإعانات والمنح المقدمة للهيئات الاقتصادية وبناء المشاريع الاقتصادية المختلفة .

(1) فليح حسن خلف ، المصدر السابق ،ص 128 .

(2) عزت عبد الحميد البرعى ، مبادئ الاقتصاد المالي ،الولاء للطبع والتوزيع، جامعة المنوفية ، 2005 ،ص 81 .

(3) أعاد حمود القيسي ، المصدر سابق ، ص42.

(4) خديجة الأعسر ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 2016، ص84.

ب. النفقات الإدارية : وهي النفقات التي تهدف إلى تسيير المرافق العامة مثل رواتب الموظفين واثمان مشتريات الدولة ومستلزماتها الادارية والمبالغ المخصصة إلى أعداد وتطوير وتدريب الجهاز الإداري .  
ت. النفقات المالية : وتشمل نفقات خدمة الدين العام والسندات المالية وفوائد الاوراق المالية الأخرى .  
ث. النفقات الاجتماعية: ويمكن تقسيم هذا النوع إلى تحويلات نقدية وتحويلات عينية من السلع والخدمات ،فالنوع الأول من التحويلات هي النفقات التي يتم توزيعها على شكل مبالغ مخصصة لبعض الهيئات والجهات الاجتماعية ، بما فيها خدمات الضمان الاجتماعي مثل المدفوعات إلى دور العجزة والايتام والعاطلين عن العمل واصحاب الدخل المحدود والخدمات الصحية والرفاهية والتعليمية (1). أما التحويلات العينية من السلع والخدمات فتقوم الدولة بتقديمها في بعض الاحيان بهدف زيادة إنتاج سلعة معينة .

ح. النفقات العسكرية : وهي تلك النفقات المخصصة لوزارات الدفاع والداخلية وكذلك الاجهزة الأمنية كالتسليح وتجهيز القوات المسلحة داخلياً وخارجياً (2) .

كان الفكر الكلاسيكي (التقليدي) لا يؤمن بوجود الدولة المنتجة ويعدّ كل النفقات العامة نفقات استهلاكية ، ومن ضمن ذلك النفقات العسكرية ، أما في ظل التطور الحديث للمالية العامة فيمكن للنفقات العامة العسكرية أن يكون لها أثر على الانتاج القومي انكماشاً أو توسعاً.  
ثانياً : الإيرادات العامة :

يقصد بالإيرادات العامة، مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي(3). وتعرف كذلك بأنها المصادر التي تحصل منها الدولة على الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المختلفة من أجل إشباع الحاجات العامة اللازمة للمجتمع. ونظراً لتطور دور الدولة وجعلها مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي لم تعد الإيرادات العامة وسيلة لتغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظيفتها التقليدية (الأمن، الدفاع، القضاء) كما كان معروفاً عند الكلاسيك ولكن بعد أزمة الكساد الاعظم (1929-1933) وأراء المدرسة الحديثة والتي كان رائد هذه المدرسة العالم (كينز) بضرورة تدخل الدولة بالأنشطة الاقتصادية وعدم حصر دور الدولة على (الأمن الداخلي، الدفاع الخارجي والقضاء) مما تطلب ارتفاع حجم

(1) رائد ناجي أحمد ، عالم المالية العامة والتشريع المالي في العراق ، الطبعة الثالثة. 2017. ص30 .

(2) أعداد حمود القيسي ، مصدر سابق، ص 44.

(3) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى، 2008، ص 87.

الإففاق العام وهذا أدى إلى تطور حجم الإيرادات العامة والى تنوع أنواعها، وتختلف الأهمية النسبية لكل نوع منها، وقد تغيرت تبعاً لتغير طبيعة النظام السياسي والاقتصادي<sup>(1)</sup>.  
تقسم الإيرادات العامة إلى :

### 1. الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية :

أ. يقصد بالإيرادات العادية:- الإيرادات التي تدفع بصورة منتظمة وفي ظل أوضاع مستقرة إلى حد كبير مثل إيرادات الدولة من الدومين أو الضرائب أو الرسوم .  
ب. الإيرادات غير العادية:- هي تلك الإيرادات التي لا تظهر أو تتكرر سنويا بشكل منتظم، وهذه الإيرادات تظهر في ظل ظروف استثنائية كالكوارث أو الحروب .

### 2. الإيرادات الاقتصادية والإيرادات السيادية :

أ. الإيرادات الاقتصادية:- هي الإيرادات التي تحققها الدولة عند قيامها بأنشطة اقتصادية ذات طابع اقتصادي مثل أرباحها من المشاريع الاقتصادية أو ممتلكاتها أو من السندات والأسهم .  
ب. الإيرادات السيادية: هي الإيرادات التي تحققها الدولة باستخدام سلطة القانون وما يمنحها الأخير من قوة وإجبار من أجل تحقيق ذلك مثل الرسوم والغرامات والضرائب المباشرة<sup>(2)</sup>. وسنركز على الضرائب.

1. **الضرائب:-** هي فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية كمساهمة منه في تحمّل التكاليف والأعباء العامة من دون أن يعود عليه ذلك بمنفعة خاصة<sup>(3)</sup>.  
أو هي اقتطاع نقدي إجباري نهائي يتحمله المكلف ويقوم بدفعه بدون مقابل وفقاً لقدرته على الدفع مساهمة منه في الأعباء العامة أو لتدخل الدولة لإنجاز أهداف معينة<sup>(4)</sup>.

(1) محمد طاقة وهدى العزاوي ، إقتصاديات المالية العامة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى، 2007، ص75 .

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي ، المدخل الحيث في إقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى، 2006 ، ص83 .

(3) عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1992، ص154.

(4) محمود حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة الثانية، 2010، ص 50-51.

ويتضح من التعريف السابقة انه هناك خصائص للضريبة وهي :

أ- **الضريبة اقتطاع مالي يتم بصورة نقدية** :- في ظل اقتصاد مالي متطور صار التعبير النقدي عن الضريبة أمر لا بد منه ولم يعد التعبير العيني قابلاً للتعبير عن الضريبة (1). ولكون النفقات والإيرادات العامة هي نقدية ، إذاً تكون الضريبة بالمحصلة نقدية ايضاً .

ب - **الضريبة تفرض جبراً** : الفرد ليس حرّاً في دفع الضريبة ، لكنه ملزم على دفعها إلى الدولة، وهي تتمتع في سبيل اقتضائها بامتياز على أموال المدين. وقد نصت كافة القوانين على ألا تفرض أو تعدل أو تلغى الضريبة إلا بقانون يوافق عليه معظم ممثلي الأمة (2).

ت- **الضريبة بدون مقابل** : يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة . ويدفع المكلف الضريبة مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الاعباء والتكاليف العامة (3).

ث- **الضريبة تدفع بصفة نهائية** : يدفع الأفراد الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية ، مما يعني أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها لهم أو دفع أي فائدة لهم ، لذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين فيه كما تلتزم بدفع فوائد عن ثمن ذلك القرض (4).

ج- **الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام** : الدولة لا تلتزم بتقديم خدمة محددة إلى المكلف بدفع الضريبة وإنما تستخدم حصيلة الضرائب في مواجهة النفقات التي يترتب عليها القيام بها لتحقيق أهداف المجتمع، وبالإضافة إلى هذا أصبحت الضريبة تستخدم في مرحلة التدخل الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية لا شك في نفعها العام كحماية الصناعة الوطنية وتقليل التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع (5).

(1) نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي ، مصدر سابق ، ص93.

(2) بلال صلاح الأنصاري ، مبادئ واقتصاديات المالية العامة ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، الطبعة الأولى، 2017، ص102.

(3) سوزي عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 2000، ص119.

(4) سعود جايد مشكور وعقيل حميد جابر الحلو ، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق ، المطبعة العالمية ، العراق ، الطبعة الأولى، 2016، ص70.

(5) بلال صلاح الأنصاري ، مبادئ واقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص 103.

## 2. أنواع الضرائب

تصنف الضرائب إلى صنفين هما الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة:

أ. **الضرائب على الدخل** :- وهي ضريبة مباشرة وتُعد أداة مهمة في الحصول على الإيرادات العامة. تحتل الضريبة على الدخل الشخصية الأهمية الأكبر في جملة حصيلة الضريبة في البلدان الرأسمالية. وتتميز بكونها ضريبة تصاعدية إذ يتزايد معدلها مع تزايد الدخل الخاضع لها. وتأتي الرواتب والأجور بالمرتبة الثانية والتي تفرض على الدخل المتولد عن العمل وحده. وهو ما يعني أن الفوائد وأرباح الأسهم والسندات والايجارات والدخول الأخرى المتولدة عن رأس المال لا تخضع لهذه الضريبة<sup>(1)</sup>.

ب. **الضرائب على رأس المال** :- وهي ضريبة مباشرة وتشمل الضرائب التي تتخذ من رأس المال وعاء لها، ويقصد برأس المال أو الثروة ما متوافر بحوزة الشخص المكلف في لحظة زمنية محدودة من سلع مادية أو نقود أو حقوق معنوية مثل (السندات والاسهم) ومن أمثلتها ضريبة التركات (الإرث)<sup>(2)</sup>.

ج. **الضرائب على الإنفاق** :- هي نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة وتفرض على إنفاق الدخل لأغراض الاستهلاك أو على إنفاقه لأغراض الاستثمار أي على شراء العقارات والأسهم والسندات وغير ذلك من رؤوس الأموال . والضريبة على النفقات تفرض حين ينفق الفرد كل أو بعض رأس ماله أو دخله في سبيل سد حاجة له<sup>(3)</sup>.

---

(<sup>1</sup>)David N. Hyman, Public Finance: A Contemporary Application of Theory to Policy Tenth Edition, South-Western Cengage Learning, Mason (USA), 2011, p24.

(<sup>2</sup>) عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 142-133.

(<sup>3</sup>) علي زغود ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الرابعة، 2011، ص 203 .

### ثالثاً : القرض العام .

1. مفهوم القرض العام : مبلغ من المال سواء كان عيناً أو نقداً يدفع للدولة أو أحد أشخاص القانون العام من قبل وحدات اقتصادية محلية أو أجنبية وبصورة اختيارية وبموجب عقد يستند إلى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد الدولة بدفع فوائد على مبلغ القرض وسداد أصل القرض. يعتبر القرض العام من الإيرادات المؤقتة والغير نهائية، والدولة تلتزم بسداد أصل القرض وفوائده، بعد أخذ إذن السلطة التشريعية. يختلف القرض عن الضريبة بأنه اختياري والفائض من أموال الأفراد، بعكس الضريبة (مشاركة إجبارية، تخفيض إجباري من دخول أفراد المجتمع، حصيلتها نهائية إلى الخزانة العامة)<sup>(1)</sup>.

### ومن التعريف السابقة نلاحظ ان للقرض العام الخصائص الآتية:

أ. القرض مبلغ من المال :- يقصد بذلك أن الدولة تحدد احتياجها المالي من القروض ثم تطرح سندات على الاكتتاب العام لكي تجمع بعد ذلك المبالغ التي تحتاج إليها بشكل نقدي في أغلب الأوقات، لأن الأنظمة السابقة كانت تعتمد على القروض العينية، أما بعد تقدم العلاقات الاقتصادية وظهور النقود فقد أقلعت الحكومات عن القروض العينية إلى القروض النقدية<sup>(2)</sup>.

ب. القرض العام يدفع من أحد أشخاص القانون العام أو الخاص :- في القرض العام تقترض الدولة من أشخاص القانون العام (هيئات أو شركات أو مؤسسات) أو من القطاع الخاص (الأفراد) الذين يتمتعون بجنسيتها ومن الأجانب، كما تلجأ الدولة إلى دول أجنبية ومؤسسات مالية وطنية ودولية وإقليمية طلباً للقرض.

ت. القرض العام يتم بموجب عقد : حيث تحصل الدولة على القروض العامة بموجب عقد مبرم بين الطرفين هما الطرف المقترض المتمثل بالدولة أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي تتعهد برد مبلغ القرض فضلاً عن الفائدة السنوية الناشئة عليه بموجب أحكام العقد، والطرف المقرض الذي يتعهد بإقراض مبلغ من المال إلى الطرف المقترض.

(1) محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص93.

(2) محمد خير العكام، المالية العامة، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص245.

ث. القرض العام يتم من قبل الدولة أو إحدى مؤسساتها: إن القرض العام ينحصر بأشخاص القانون العام لا غير سواء أكان هذا الشخص هو السلطة المركزية أو وحدات الإدارة المحلية والبلديات أو المؤسسات والهيئات التي تتمتع بشخصيات معنوية وباستقلال مالي وإداري<sup>(1)</sup>.

ج. القرض العام اختياري :- أن الأصل في القرض أن يكون اختياريًا يقدم عليه الأفراد والشركات طمعاً في الفائدة وكذلك الامتيازات التي ترافق القرض العام والتي تضعها الدولة تشجيعاً للمقترضين. والقرض عقد مثل سائر العقود ينبغي أن يتوافر فيه نفس شروط العقد العادي من إيجاب وقبول إلا أنه يختلف عن العقود العادية في أن الدولة هي التي تضع شروطه وتحدد سعر فائدته ومقداره ومدته وما على الأفراد سوى قبوله أو رفضه .

ح. تتعهد الدولة بإعادة القرض إلى الدائنين مع الفوائد السنوية المترتبة عليه ضمن الشروط المتفق عليها، لذا يطلق على القرض بـ ( الضريبة المؤجلة)<sup>(2)</sup>.

## 2. أنواع القرض العام :

أ. القروض الاختيارية والقروض الاجبارية :- يقصد بالقروض الاختيارية تلك التي تتم بإرادة الطرفين لاختيار شروط القرض وبكل حرية، ويتم الاكتتاب بدافع ذاتي وبعيد عن الإكراه والإجبار، كالقروض الوطنية في التنمية الاقتصادية المحلية، والقروض الخارجية التجارية والاقتصادية بين الدول والمؤسسات الوطنية والمصارف الدولية الأجنبية<sup>(3)</sup>.

أما القروض الإجبارية التي تفرضها الدولة على مواطنيها بصورة إجبارية، تبرز عندما تكون الدولة في وضع مالي أو اقتصادي سيء وتمر البلاد بأوضاع صعبة، أو قد تكون الدولة في حاجة إلى الأموال الأجنبية لتغطية العجز المالي في الموازنة العامة أو ميزان المدفوعات. فتلجأ إلى القروض الإجبارية من خلال اجبار موظفي الدولة على الاكتتاب عن طريق السندات وبالمقابل استقطاع قيمة السند من رواتبهم<sup>(4)</sup>.

(1) أحمد رائد ناجي، عالم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، شركة العاتك لطباعة الكتب، الطبعة الأولى، 2012، ص52.

(2) بلال صلاح الأنصاري، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، مصدر سابق، ص66.

(3) طاهر الجنابي، المصدر السابق، ص73.

(4) أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، المصدر السابق، ص76.

ب. القروض المؤبدة والقروض المؤقتة:- هذا النوع من القروض يعتمد على مدة القرض: فالقروض المؤبدة أو الدائمة: هي القروض التي لا تكون الدولة ملزمة بسدادها خلال مدة معينة، فالدولة لها حرية اختيار الوقت المناسب لسداد القرض دون أن يكون للأفراد المكتتبين الحق في الاعتراض أو طلب استمرار القرض والحصول على فوائده.

أما القروض المؤقتة: فهي تلك القروض التي تلتزم الدولة بسدادها في موعد محدد وطبقاً للقواعد المتفق عليها في قانون الإصدار. وتنقسم القروض المؤقتة إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل<sup>(1)</sup>، فالقروض القصيرة الأجل لا تزيد مدتها عن سنة مثل حولات الخزينة ، والقروض الطويلة الأجل تزيد مدتها عن عشر سنوات فأكثر، أما القروض المتوسطة وهي التي تكون لفترة زمنية تتراوح بين السنة والخمس سنوات فهي التي تقع بين الاثنين، وقد تحدد الدولة تاريخاً واحداً لسدادها، كما تحدد تاريخين يحق لها ان تسدد القرض في ابعدها، وواضح ان تحديد تاريخين للسداد يعطي للدولة فرصة للتخفيف من اعباء القرض قبل حلول اجله النهائي<sup>(2)</sup>.

ت. القروض الداخلية والقروض الخارجية :- القروض الداخلية: وينشأ هذا النوع من القرض عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة بغض النظر عن جنسياتهم. ويمثل إجمالي الديون القائمة في ذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، أو هو ما تدين به الدولة بعمليتها الوطنية والتي اكتتب فيها رعاياها والمقيمون فيها، سواء كانوا أفراداً أم وحدات اقتصادية أخرى.

القروض الخارجية : وهو القرض الذي يكون الاكتتاب فيه من قبل الأفراد المقيمين خارج الدولة أي يتم تمويل القرض من المدخرات الأجنبية سواء أكان للأشخاص الطبيعية أم المعنوية . وينشأ هذا القرض نتيجة لعجز الموارد المحلية أو قصور حجم المدخرات الوطنية عن تغطية حاجة الاستثمارات المطلوبة، أو تغطية عجز الموازنة . ومن ثم تلجأ الدولة إلى مصادر أجنبية للحصول على التمويل. وقد يكون مصدر هذه الأموال حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أجنبية، ويتم ذلك في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية<sup>(3)</sup>.

(1) رانيا محمود عمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2015، ص 60-61.

(2) محمد طاقة و هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، المصدر السابق، ص 154.

(3) وحيد بن عبد الرحمن وعبد العزيز عبد المجيد علي، المصدر السابق، ص 144.

#### المطلب الرابع : أنواع السياسات المالية :

أولاً: السياسة المالية التوسعية :عندما لايستطع إجمالي الطلب استيعاب العرض الكلي للسلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد ، هذا يعني أن الطلب الكلي سوف يحتاج إلى التحفيز لسد الفجوات القائمة ، وهنا تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب وزيادة حجم الانفاق العام لرفع مستوى الطلب. هذا التحفيز قد ينشأ عنه إقامة المشروعات، وشق الطرق الجديدة، وإنشاء المدارس والجامعات والمستشفيات...إلخ، أو أنها تقوم بمنح إعانات اجتماعية مثل إعانات الشيخوخة كذلك قد تقوم الدولة بخفض نسب الضرائب على الافراد والشركات ، وعلية فأن جميع تلك الإجراءات تزيد من القوة الشرائية للأفراد وقطاع الأعمال، وهو ما يزيد من حجم الطلب الكلي، ومن ثم يزداد حجم الاستثمار، ويزيد الطلب على الايدي العاملة وهو ما ينعكس على زيادة معدلات التشغيل في الاقتصاد عموماً. وعليه فإن إجراءات السياسة المالية التوسعية تعني استخدام المزيد من الانفاق الحكومي، أو تقليل معدلات الضريبة المفروضة على القطاع العائلي أو قطاع الأعمال، وهذا ما يؤدي إلى إحداث نفس الأثر على الاقتصاد الكلي، وتتمثل في تحفيز مستوى الطلب الكلي لمجاراة مستوى العرض الكلي، وسد الفجوة بينهما للتخلص من حالة الكساد<sup>(1)</sup>.وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

1. زيادة مستوى الإنفاق العام : والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، و زيادة الطلب تدفع بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكلة البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

2. كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلاً من زيادة الأنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل الممكن التصرف فيه، لأن تلك الضرائب التي كانت تستقطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، ومن ثم تصبح نسبة الاستقطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل الممكن التصرف فيه المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري.

(1) اياد عبد الفتاح نسور، أسياسيات الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن، 2013، ص 163-164.

3. وقد تستخدم الحكومة الاثني معنا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد<sup>(1)</sup> .

ثانياً: السياسة المالية الانكماشية :- يتم استخدام السياسات والإجراءات المالية الانكماشية لمكافحة التضخم، حيث تستهدف خفض الإنفاق الكلي (الطلب الكلي الفعلي) إلى مستوى العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد. وبمعنى آخر يستهدف تخفيض الطلب الكلي الفعلي إلى مستوى الطلب الكلي اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن\*<sup>(2)</sup>.

وينطوي اتباع مثل هذه السياسة على تخفيض الإنفاق الحكومي، أو زيادة في حصيلة الضرائب المفروضة ، أو مزيجاً من كلا البديلين. فإذا كانت موازنة الدولة متوازنة، فإن اتباع مثل هذه السياسة الانكماشية، والتي تتضمن زيادة الإيرادات الحكومية عن نفقاتها، سوف تؤدي إلى نشوء فائض في الموازنة العامة<sup>(3)</sup>.

---

(1) هيثم الزغبى و حسن أبو الزيت ، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 2000، ص205 .

(2) محمد أحمد الأفندي ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، الطبعة الرابعة ، 2010، ص 288.

(3) محمود أحمد عباد صلاح وإبراهيم جابر السيد ، مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور سياسات الإنفاق ، دار الجديد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2020، ص 98-99 .

\*الدخل الكامن: هو ذلك المستوى من الدخل الفعلي الذي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل للموارد.

## المبحث الثالث

### العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والسياسة المالية في الدول الريفية

المطلب الأول : مفهوم الريع :

أولاً : المفهوم الاقتصادي للريع :

يعرف الريع (اقتصادياً) بأنه الثمن أو المقابل الذي يستولى عليه مالك الأرض، لقاء استخدام أرضه في العملية الانتاجية، ويتمثل هذا الريع بشكل إيجار نقدي أو عيني ومحددًا بنسب معينة من الإنتاج أو الريح (1).

الريع : هو الثمن المدفوع مقابل خدمات أي عامل من عوامل الانتاج يكون عرضه ثابتاً أي غير مرن على الاطلاق على المدى القصير. وغالباً ما يستخدم مصطلح الريع لثمن خدمات الأرض لأن الأرض هي أكثر العناصر الانتاجية التي يكون عرضها ثابتاً(2).

ثانياً: أنواع الريع

وبشكل عام يقسم الريع إلى قسمين رئيسيين هما:

أ - الريع الطبيعي : هو الريع الناتج عن الموارد الطبيعية المتوفرة في أجزاء مختلفة من العالم ، بما في ذلك الذهب ، فمثلاً ينطبق مصطلح الريع على ما حصلت عليه إسبانيا في العصور الوسطى من الذهب الأمريكي وكذلك من الألماس والغابات والمحاصيل الاستوائية. والنفط الخام هو من أهم وأشهر أنواع الريع الطبيعي في العالم. كما هو الحال مع معظم الدول المنتجة للنفط (3).

وعلى هذا الأساس عرف الريع بأنه: مردود ملكية الموارد الطبيعية غير المرتبطة بصنع الإنسان، و بمعنى آخر هو الريع العائد من هبات الطبيعة وبصورة أدق هو الفرق بين السعر السوقي للسلعة أو عوامل إنتاجها وتكلفة الفرصة البديلة(4).

ب- الريع الاستراتيجي : يشير الريع الاستراتيجي إلى الريع الذي تحصل عليه الدولة ذات الموقع الاستراتيجي، نتيجة استفادة دول أخرى من هذا الموقع الاستراتيجي، وتاريخياً يعود مصطلح الريع

(1) أحمد رعد عبد الكافي الربيعي، مآزق الدولة الريفية(هيمنة المورد الواحد)، دار رافد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2022، ص14.

(2) عبد السلام أديب، تاريخ اقتصاد الريع في المغرب، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 3911، 2012، ص1.

(3) خالد مطر مشاري، مستقبل الدولة الريفية في العراق، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، 2008، ص 6.

(4) زياد الحافظ، أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، جمهورية مصر العربية، نوفمبر، 2005، ص 21.

الاستراتيجي إلى ما تجنيه الدول التي تملك موانئاً بحرية أو قنوات مائية حيوية جيوسياسية أو تجارية ، مثل قناة السويس وقناة بنما<sup>(1)</sup>.

وقد تحصل بعض الدول التي لها حلفاء عسكريون أو سياسيون مع دول على الريع كالأردن الأردن وقطر ، اللذان يعتبران حليفين عسكريين للولايات المتحدة الأمريكية بسبب موقعهما الاستراتيجي في الشرق الأوسط. وقد يمثل الريع الاستراتيجي ما تحصل عليه دولة معينة من موقعها بجوار دولة أخرى ذات مجال حيوي للمصالح الاقتصادية والسياسية لدول أخرى وهذا الموقع يفرض عليها توفير الأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي، كموقع اليمن مثلاً بجانب دول الخليج النفطية فضلاً عن موقعها البحري.

ونقدياً يقصد بالريع الاستراتيجي هو الريع الذي يأخذ شكل المعونات والمساعدات والتي يمكن أن تصل في بعض الدول الفقيرة إلى نصف الميزانية ، ويأخذ الريع الاستراتيجي شكلاً آخر من أشكال الدعم، كالدعم اللوجستي والمعلوماتي الذي يحافظ على إبقاء النظام واستمراره. وقد يأخذ الريع شكلاً آخر يعرف بالريع العقاري وهو الريع العائد من تأجير العقار التابع للأفراد أو الدولة إلى طرف فردي أو حكومي<sup>(2)</sup>.

مما سبق نستنتج أنّ الريع هو العائد أو الدخل المتحقق من امتلاك ميزة اقتصادية معينة بالنسبة للاقتصاد المعني، بغض النظر عن حجم ذلك العائد، ومهما كان مداه الزمني قصيراً أم طويلاً.

### ثالثاً : خصائص الريع :

للريع خصائص متعددة ومن أهم هذه الخصائص<sup>(3)</sup> :

1. إن المستلم للريع هو الحكومة والأفراد.
2. يعتمد اقتصاد الريع على الجزء الأكبر من دخوله على الريع الخارجي المدفوع من قبل عاملين أجانب.
3. ينضم معظم السكان في استهلاك الريع أو توزيعه وليس انتاجه.
4. يعد حلقة وصل بين الاقتصادات الخارجية والاقتصادات المحلية بواسطة سيطرتها على الدخل من الريع.

(<sup>1</sup>)Hazem Beblawi, The Rentier state in the Arab world, Arab studies Quarterly pluto journals, No 4, 2014, p 391.

(<sup>2</sup>) نبيل جعفر عبد الرضا، مفهوم الدولة الريعية ، الحوار المتمدن، العدد3631، 2012، ص1.

(<sup>3</sup>)حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، المستقبل العربي، 1987 ، ص8.

## المطلب الثاني : الدولة الريعية والاقتصاد الريعي : أولاً : مفهوم الدولة الريعية :

الدولة الريعية هي الدولة التي تتلقى بشكل منتظم مبالغ كبيرة من الربح الخارجي ، ويقصد بالربح كل دخل لا يقابله نشاط إنتاجي ، أما الربح الخارجي فيتمثل في العوائد المدفوعة من طرف معونات اقتصادية خارجية إلى معونات اقتصادية في الداخل ، وهو تعريف يتعدى الربح النفطي (1). أول من ربط مفهوم الربح بالدولة باسم الدولة الريعية كان الكاتب الإيراني (حسين مهدي) في دراسته الموسومة (Rentier State) حول نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية مع أخذ إيران كحالة ، نشر في 1970. وشخص (مهدي) طبيعة الدولة الريعية في أنها الدولة التي تعتمد بالدرجة الأولى دخلاً ريعياً يأتي من مادة أولية. والدولة بهذا الحال تعول على دخلاً مستديماً يأتي من الخارج، وكما هو الحال في الدول النفطية النامية والتي لا يشارك فيها الاقتصاد المحلي بشيء يذكر في إنتاج النفط أو تصنيعه (2). أن الدولة الريعية هي الدولة التي تعتاش على الدخل الخارجي، إما من بيع المواد الخام، أو من تقديم الخدمات الاستراتيجية ( كما هو الحال في قناة السويس مثلاً) أو من الضرائب المفروضة على التحويلات من الخارج، فالدولة الريعية بهذا المعنى تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الإنتاج والعمل (3). ومن خلال تحليل الكاتب الإيراني (حسين مهدي) للدولة الريعية عد دخل النفط بوصفه ريعاً خارجياً تكسبه هذه البلدان من خلال تأجير الأراضي إلى الشركات النفطية، وهو ريع خارجي لا يتم كسبه أو توليده من العمليات الانتاجية للاقتصاد الوطني (4) . ومن سمات الدولة الريعية عند (حسين مهدي) الميل إلى التضخم في حجم الدولة وحجم القوات الامنية والميل إلى الدكتاتورية (5). مما سبق يتضح لنا بأن الدولة التي تعتمد على الربح الخارجي في تمويل نفقاتها تعتبر دولة ريعية، والدولة الريعية ليس بالضرورة أن تكون معتمدة على النفط، ففي القرون

(1) لمياء عماني ، إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية ، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون ، العدد 38، 2014، ص52.

(2) عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية، معهد دراسات عراقية، بيروت، الطبعة الأولى ، 2013، ص2.

(3) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة - حالة العراق، مؤسسة فريدرش ايبرت، مكتب العراق، بغداد، 2013، ص5.

(4) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف ، دراسة في اثر نظام النقد الدولي عن التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص118.

(5) عدنان الجنابي ، المصدر السابق، ص 2.

الوسطى كانت الدول الأوروبية لاسيما إسبانيا تعتمد الذهب و الفضة في تمويل نفقاتها (1). هناك أربع خصائص رئيسية تشترك فيها جميع الدول الريعية في العالم العربي (2):

1. الدخل الريع هو الدخل الرئيسي في الاقتصاد.
2. يأتي الريع من الخارج فلا يحتاج الاقتصاد المحلي لقطاع إنتاجي قوي.
3. القوى العاملة المشاركة في الريع هي نسبة صغيرة من إجمالي القوى العاملة.
4. تكون الدولة الريعية هي المتلقي الوحيد للريع الأجنبي.

#### ثانياً: مفهوم الاقتصاد الريع :

هو الاقتصاد الذي تكون نسبة إيراداته الريعية النسبة الأكبر في الناتج القومي الإجمالي والذي غالباً ما يتجاوز 50% من حجم الناتج القومي الإجمالي (3). وهناك فرق بين مفهوم الاقتصاد الريع وبين مفهوم الدولة الريعية والتي تعرف بأنها تلك الدولة التي تشكل الإيرادات الريعية نسبة كبيرة من موازنتها العامة، إذ توجه تلك الإيرادات الى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وتتحكم الدولة بتوزيع تلك الإيرادات، إضافة الى ذلك غالباً ما نلاحظ في الدولة الريعية قلة استخدام الضرائب كنوع من الإيرادات العامة لتمويل نفقاتها العامة، والتي تكون في الغالب هي نفقات استهلاكية، إذ تقتصر أغلب تلك الدول الى الخطط السليمة في توجيه انفاقها العام لغرض إقامة المشروعات الانتاجية ومن ثم تساعدها على تنويع مصادر دخلها، اي تحريرها من التبعية الاقتصادية للمورد الريع الواحد لموازنتها (4).

بينما نرى أن هناك دولاً أخرى سواء أكانت ريعية أم غير ريعية ممن لها موارد محدودة فأنها تعاني من مشكلة نقص الإيرادات الكافية لتغطية نفقاتها العامة بالدرجة الأساس، ولكن إذا لم تتوفر لها الأموال الكافية والرؤية الاستراتيجية الكاملة لإخراج اقتصادها من دائرة الاعتماد على القطاعات الريعية وبناء قاعدة إنتاجية قوية من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية وتنمية القطاع الخاص فأنها غير قادرة للنهوض بالاقتصاد إلى المستوى المطلوب.

(1) حازم البيلاوي ، مصدر سابق، ص8.

(2) أعياد عبد الرضا عبدالله وعدنان كاظم جبار الشيباني، الاقتصاد الريع وأثره في بناء دولة العراق وقوته، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 56، المجلد 13، 2017، ص275.

(3) محمد حسين كاظم ، تحديد حجم الإنفاق العام الأمثل في الاقتصادات الريعية دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (1988 - 2009) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2012 ، ص40.

(4) صالح ياسر ، مصدر سابق ، ص4 .

ثانياً : أسباب نشوء الاقتصاد الريعي :

هنالك مجموعة من الأسباب التي أسفرت عن ظهور الاقتصادات الريعية وتنقسم إلى اسباب داخلية وخارجية وكما يأتي :

أ. الاسباب الداخلية : ويمكن توضيحها بما يأتي<sup>(1)</sup> :

-إن النمو السكاني يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب عدم وجود خطط وبرامج تنموية من قبل حكومات هذه الدول والضعف الخطير في أنظمة الإنتاج،مما يؤدي إلى انتشار البطالة والفقر في مجتمعات هذه الدول.

-إن وجود موارد طبيعية وفيرة أو الموقع الاستراتيجي لهذه البلدان يولد موارد مالية لهذه البلدان. - كان لحكومات هذه الدول الريعية سيطرة كاملة على الموارد الطبيعية بالإضافة إلى مصادر مختلفة من الريع ، مما أدى إلى العديد من الصراعات والانقلابات العسكرية في هذه البلدان ، لا سيما في الخمسينيات والستينيات .

ب. الاسباب الخارجية: ويتعلق الأمر بطبيعة الاقتصاد العالمي والعلاقة التي تربط الاقتصاد الريعي بالاقتصاد العالمي ، ومن أهم العوامل<sup>(2)</sup>:-

- لدى القوى الاستعمارية رغبة قوية في السيطرة على الثروة النفطية والتأثير على الدول الريعية، وتحويلها إلى مستهلكين فقط وليس منتجين، أي تحويلها إلى أسواق مفتوحة للتخلص من منتجاتها والتأثير عليها بشكل دائم .

- يرجع التبعية الاقتصادية والاجتماعية للدول الريعية إلى ضعف معدات إنتاجها وتخلفها، فضلاً عن ضعف البنية التحتية لهذه الدول وتخلفها، بحيث لا تتمكن من التطور اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً واللاحق بركب الدول المتقدمة.

(1) محمد حسين كاظم ، المصدر السابق ، ص 42 .

(2) حسين عبد الكريم جعاز الشمري، مصدر سابق، ص 11.

### المطلب الثالث : اتجاهات السياسة المالية في الدول الريعية :

واجهت السياسة المالية بعض المشاكل في معظم البلدان الريعية، لا سيما تلك التي لم تحاول تنويع اقتصاداتها، وقد تتفاقم المشكلة بسبب حقيقة أن هذه المجموعة من البلدان ليس لديها تنوع في هيكل الدخل بسبب طبيعتها الريعية، مما يجعل السياسة المالية وأدواتها رهينة لتغيرات أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية ، وخاصة تلك التي تدر ريعاً، تتجلى بشكل أكبر في حالة الدول النفطية ، مثل حالة تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يؤثر بشكل سلبي على أداء السياسة المالية، إذ يعتبر النفط أهم جزء من إيراداتها العامة، كما هو الحال في عديد من الدول الريعية مثل ليبيا والعراق وبعض دول الخليج العربي، مما يجعل اقتصادات هذه الدول عرضة للفوضى من حيث الأداء المالي والاقتصادي. وأن المهام الرئيسة التي كان على السياسة المالية أن تؤديها في الدول الريعية تتمثل بوظائف التخصيص والتوزيع والاستقرار، لكن مستوى الأداء والظروف المحيطة والنجاح تختلف من دولة إلى دولة (1).

ويمكن أن نستعرض القضايا الأساسية المتعلقة بأداء السياسة المالية في الدول الريعية من حيث:

#### أولاً : الاتجاهات :

يمكن تلخيص الاتجاه العام لمعظم البلدان الريعية من حيث مستوى أداء سياستها المالية على النحو التالي :

1. يعتمد بشكل شبه كامل على الدخل الريع، إذ يشكل الدخل الريعى الجزء الأكبر من الإيرادات العامة للبلاد (2).
2. يعتمد الناتج المحلي الإجمالي على هذه المداخل، مما يعني أن الدخل الريعى السنوي يؤثر بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي ، على عكس ما هو معروف، لأن الإيرادات العامة لدولة ما تعتمد بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي. إذ إن الإيرادات الريعية تشكل نسبة مهمة من الناتج المحلي الاجمالي .
3. ضعف الاستقطاعات الضريبية، سواء من حيث القيمة المطلقة أو النسبية لمعظم الدول الريعية، خاصة تلك التي لم تحاول تنويع اقتصاداتها.

---

(1) اويستين نورينج، التجربة النروجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية ، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الامكانيات والقيود ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى ، أبو ظبي، 2007.  
(2) OPEC regrets that it is unable to answer all enquiries concerning the data in the ASB 2008.

4. غالباً ما يكون الإنفاق الحكومي في البلدان الريفية غير منتج ولا يساهم في تحول كبير في نمط الإنتاج الحالي. على الرغم من أن هذه النفقات كثيرة لكن لا يزيد الإنفاق من الترابط القطاعي بين قطاعات الإقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى فشل في تنمية الإقتصاد الوطني ويمكن الاستدلال عليه بمقارنة نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي ، والإنفاق الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup>.

5. استخدام الإنفاق الحكومي لتوسيع القطاع العام بغض النظر عن جدواه في التوسع الاقتصادي. وهذا يفرض عبئاً إضافياً على الدولة لدعم القطاع العام في المستقبل ، وهو ما ينعكس في زيادة حصة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الاستثماري في البلدان الريفية .

6. يذهب جزء كبير من الإنفاق الحكومي إلى الإنفاق العسكري، مع تداعيات مختلفة أو باسم حماية الأمن القومي، لكن هذه النفقات غالباً ما تهدف إلى تجنب الغضب الشعبي والمطالبة بالديمقراطية حيث أدى الإنفاق العسكري إلى استنفاد معظم واردات ريع النفط في عديد من البلدان الريفية<sup>(2)</sup>. تمثل الاتجاهات السابقة سمة عامة للسياسة المالية لهذه المجموعة من البلدان ، وهذه العوامل السلبية تعرقل الأداء العام للسياسة المالية وبالتالي تؤدي بالضرورة إلى فشل مهمتها. والأهم أنها تخلصت من التخصيص الأمثل للموارد المالية ، وأصبحت مسؤولة عن تغذية القطاع العام وتوسيع نطاقه إلى حد أنها وضعت عبئاً إضافياً على عاتقها للقيام بالمسؤوليات المنوطة بها، وهذا الوضع سيجعل من عملية توزيع الدخل وإعادة توزيعه غير قادرة على الإسهام بشكل فاعل في التقليل من حدة التفاوت في مستويات الدخل، و من ثم فإن السياسة المالية ستعثر في تحقيق حالة الاستقرار مما يعني عدم بلوغ الاستخدام الشامل للموارد المادية والبشرية وعدم الاستقرار في مستويات الأسعار وتذبذبها وربما تراجع في معدلات النمو الاقتصادي وحصول عجز مستمر في ميزان المدفوعات .

إن التأثيرات السلبية التي رافقت عمل السياسة المالية في الدول الريفية، لا يمكن تعميمها، فهي متفاوتة بحسب النظام الاقتصادي الذي تنتمي له كل دولة ريفية، وبحسب طبيعة النهج الذي خطته لنفسها، ودرجة النجاح الذي حققته في هذا المجال<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup>The cooperation council for the ARAB states of the Gulf, secretariat General Informatiocenter-statistical Department .

<sup>(2)</sup>محمد السعيد إدريس ، النفقات التسليحية لدول الخليج ،الموقع على شبكة الانترنت : / www.alalam ir / site / mokhtaraz.mk

<sup>(3)</sup>عبد العزيز محمد الدخيل ، التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ، قراءة نقدية ، دار الحالي ، لبنان ، الطبعة الأولى، 2012، ص82.

## ثانياً. الفاعلية :

الحكومات التي تمول نفسها بدخل ريعي ولديها موازنات ضخمة هي أكثر عرضة من غيرها لأن تكون دولاً ريعية. نظرًا لأن هذه الحكومات يمكنها استعمال عائدات النفط لتخفيف الضغط الاجتماعي ، يمكن أن يحدث هذا من خلال ثلاث طرق (1) :

1. فعالية الإنفاق: وهذا يعني أن الثروة النفطية تؤدي إلى زيادة الإنفاق ، مما يخفف أو يلغي الاعتراضات المحتملة التي تسعى لبناء الديمقراطية. وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان التي يرتبط فيها استخراج النفط بمرحلة بناء الدولة الحديثة ، حيث ينحرف تطويرها عن مؤسساتها ، مما يقوض قدرتها على كبح اتجاهات الاستهلاك وتعزيز اتجاهات الإنتاج ، على الرغم من أن الأخيرة ضرورية لظهور اقتصادات قابلة للديمومة (2). حيث أن الاعتماد على النفط شجع على ظهور نظام جديد حول الدور الموسع للقطاع العام، معززة بالوفرة المالية التي أحدثها النفط، ويتجلى ذلك في نصيب الإنفاق الاستهلاكي من الإنفاق الإجمالي للدولة .

2. فاعلية الضرائب:- إن الدولة التي تحصل على إيرادات كافية من مبيعات النفط، لا تعود بحاجة إلى فرض ضرائب باهظة مما سيخفف ميل الشعب إلى المطالبة بمحاسبة الحكومة، إذ الحجج المتعلقة بمدى فاعلية الضرائب لتكريس الدولة الريعية يستند إلى المطالب الشعبية بالتمثيل في الحكومة عبر الانتخابات (3) .

3. تشكيل فئات اجتماعية :- ويقصد بذلك إن النمو المعتمد على تصدير المعادن الطبيعية يخفق في تحقيق التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تساعد إلى نشره و ترسيخ حكم ديمقراطي وبالتالي إن هذا النمط من النمو المعتمد على الربح الذي يكرس من بلورة دولة ريعية ، إذ إن إيرادات النفط تمنح الحكومات أموالاً تمكّنها من منع فئات وشرائح اجتماعية مستقلة عن الدولة ومن ثم عدم مقدرتها للمطالبة بالحقوق السياسية والاقتصادية (4).

---

(1) مايكل روس ، الاقتصاد السياسي لعنة الموارد نقد وتحليل الأدبيات النفطية ، في النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2007، ص 166.  
(2) تيري لين كارل ، مخاطر الدولة النفطية ، تاملات في مفرقات الوفرة ، ترجمة عبد الاله النعيمي ، دراسات عراقية ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 117-118.

(3) Jal Crystal Oil and politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar New York: Cambridge University press, 1990.p10 .

(4) مايكل روس، المصدر السابق، ص 164 .

#### المطلب الرابع : تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية :

إن اعتماد البلدان على إنتاج وتصدير سلعة ما يجعل اقتصادات هذه البلدان أكثر حساسية لتقلبات أسعار هذه السلعة في السوق العالمية مما يؤثر على التنمية الاقتصادية. وهذا ما تمتاز به الدول الريفية النفطية المصدرة للنفط والتي تعتمد على إنتاج وتصدير النفط الخام حيث تشكل الإيرادات النفطية نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي وجزءاً كبيراً من الإيرادات العامة، بينما تمثل صادرات النفط النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، لذا فإن التقلبات في أسعار النفط الخام تؤثر بشكل عام على اقتصادات هذه الدول، مما يتطلب من هذه الدول تعديل سياساتها والسيطرة عليها لضمان التمويل وتحقيق العدالة بين الأجيال، وسينصب التركيز على تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصادات الريفية التي تصدر النفط الخام، وتأثير هذه التقلبات على الإيرادات العامة والنفقات والدين العام والضرائب على النحو الآتي:

#### أولاً: تأثير تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة :

تعد الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات للتأثير على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتمكينها من تنفيذ سياساتها العامة. وتتمثل بالأموال الكلية التي تجبها الدولة من مختلف الجهات والمصادر من أجل تمويل مختلف النفقات العامة والإيفاء بالالتزامات والحاجات العامة<sup>(1)</sup>. وتتصف العائدات النفطية أو الإيرادات النفطية في الاقتصادات الريفية المصدرة للنفط الخام بخصائص منها اعتماد هذه الإيرادات على مورد غير متجدد (ناضب) ويتم الحصول على هذه الإيرادات من مصادر خارجية، وهذه الإيرادات أيضاً غير مؤكدة ومتقلبة<sup>(2)</sup>. وفي حالة هبوط أسعار النفط، ستواجه الدول المصدرة للنفط تحديات تدهور وتراجع عائدات النفط وتراجع الإيرادات العامة، مما يوفر فرصة جيدة لتصحيح هذا الخلل وتعديل الهيكل المالي والاقتصادي<sup>(3)</sup>. بموجب هذه القاعدة ، تضع الدول الريفية بعض الحدود القصوى للضرائب (حدوداً عليا ودنيا) على الإيرادات بحيث لا تزيد الإيرادات الضريبية إلى الحد الذي يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي (يُقاس بقسمة الإيرادات الضريبية على إجمالي الناتج المحلي)، مما يؤثر على الاقتصاد

(1) سعود جايد مشكور وعقيل حميد الطلو ، مصدر سابق ، ص 53 .

(2) Teresa Ter-Minassian, The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom, IMF, March 5, 2007, p17.

(3) حيدر حسين آل طعمة ، هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة دراسة في نمط الربيع النفطي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الأنبار ، المجلد 8 ، العدد 15، 2016 ، ص 17 .

تأثير سلبي، على أن تكون الإيرادات الضريبية ليست أقل من الحد الذي لا تستطيع الحكومة أداء واجباتها العامة (1).

إن الزيادة في عائدات النفط الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط الخام ستؤدي إلى زيادة مستوى القدرة التمويلية للموازنة العامة للدول المصدرة للنفط، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين الظروف الاقتصادية، وارتفاع مستويات الدخل والمعيشة الحقيقية لغالبية السكان في هذه البلدان، ومن المؤكد أن بعض هذا النمو سيخصص للإنفاق على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي عليهما، كذلك فإن زيادة تدفقات عائدات النفط سيحسن من وضع الدول الريعانية أمام المجتمع الدولي ويجعلها ذات جدارة ائتمانية عالية، مما يفتح الباب أمامها للحصول على القروض الدولية التي تحتاجها، خاصة عندما تتراجع الإيرادات يتم الاقتراض من أجل الحفاظ على ثبات مستويات الدخل الشخصي، إلا أن الموازنة العامة للدول النفطية استندت إلى الإيرادات من قطاع النفط، حيث زادت حكومات هذه الدول الإنفاق العام على جميع القطاعات والمشاريع العامة خلال فترة ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الاستيراد من السلع والخدمات (2).

#### ثانياً: تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة:

تعد مسألة الإنفاق الحكومي من القضايا المهمة لأنها الأداة الأساسية لتنفيذ السياسة المالية الحكومية في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة. ومن الضروري اتباع سياسة مالية متوازنة موجهة نحو ضبط الإنفاق. أن زيادة الإنفاق الحكومي تنعكس في زيادة إنتاج وتصدير النفط الخام ومن ثم زيادة عائداته الأمر الذي ينعكس في زيادة الإيرادات العامة (3). لذلك يتأثر الإنفاق الحكومي في الدول المصدرة للنفط بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، بسبب اعتمادها على عائدات النفط، وبما أن السياسة المالية في هذه الدول تعتمد على أداة رئيسية وهي النفقات العامة، لذا فإن زيادة هذه النفقات وخفضها تتم وفقاً لتقلبات أسعار النفط (4). ولا يزال خطر حدوث انخفاض

(1) كمال امين الوصال، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان: ازمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة، دار بن رشد، القاهرة - مصر، 2016، ص83.

(2) Latife Ghalayini, The Interaction between Oil Price and Economic Growth, Middle Eastern Finance and Economics, ISSN: 1450-2889 Issue 13 (2011, p127-140).

(3) براق عيسى وبركان انيسة، ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر: تطورها اسبابها ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، جامعة ديبلدا- الجزائر، المجلد 7، العدد 8، 2011، ص 113-120.

(4) وسام حسين علي الدليمي، اثر تغيرات اسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الاعضاء في منظمة اوبك للمدة 1990-2007، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2009، ص 96.

غير متوقع في أسعار النفط قائماً وهذا ويؤدي إلى انخفاض مفاجئ في حجم عائدات النفط للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام، وخاصة البلدان الربعية التي يعتمد دخلها وإجمالي الناتج القومي ونموها الاقتصادي على عائدات النفط إلى حد كبير، حيث يكمن الخطر في أنه إذا استمر هذا الانخفاض في الأسعار، فإن التأثير على المالية العامة سيكون طويل الأمد (1).

### ثالثاً : تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على الدين العام :

نظراً لأن أكثر حالات العجز يتم تمويلها بواسطة الاقتراض فقد أدى العجز المستمر على مر السنين إلى تراكم أشكال مختلفة من الدين منها المحلية ومنها الخارجية وتشكل من هذه الأموال المقترضة المتركمة الدين العام وأن تزايد الدين العام فوق المستوى المستدام يعد خطيراً ومؤثراً على الاقتصاد (2) .

إنَّ زيادة أو انخفاض الدين العام للدول المصدرة للنفط الخام يرتبط بتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية ، فانخفاض أسعار النفط وانخفاض العوائد المالية مقارنة بحجم الانفاق الحكومي والذي يؤدي إلى حدوث العجز في الموازنة يجعل من هذه الدول تلجأ إلى الاقتراض مما يزيد من الدين والمديونية أي أن انخفاض أسعار النفط قد زاد من نسبة الدين العام، وارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة مقارنة بحجم الانفاق العام وتراكم الفوائض ، ويمكن لهذه الدول الاستفادة من هذه الفوائض في سداد الديون (3) . فالدول التي كونت احتياطات جيدة خلال فترة ارتفاع أسعار النفط تتمكن ولفترة معينة من تغطية العجز في الموازنة خلال فترات انخفاض أسعار النفط أما الدول التي ليس لديها هذه الاحتياطات فهي إما أن تلجأ إلى الاقتراض لتغطية العجز أو أن تلجأ إلى اتباع إجراءات لضبط أوضاعها المالية كتخفيض الانفاق ولكن في حال استمرار انخفاض الأسعار في المدى المتوسط إلى المدى البعيد فأن الأمر يعد معيقاً لاستمرار برامج الحكومة والإنفاق الحكومي (4) .

(1) ميثم خضير جواد اليساري ، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية السعودية والعراق حالة دراسية للمدة (1990- 2012) ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد، 2016 ، ص 45 .

(2) Adedokun Adeniyi Jimmy, Budget Deficit and Public Debt Management in Developing Countries, Management Science and Engineering, Canadian Research & Development Center of Sciences and Cultures, vol 8 ,no 2 , 2014, p38 .

(3) احمد عزت محمود المتولي وآخرون، المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي ، مقال متوفر على الرابط

[https://democraticac.de/?p=77228#\\_Toc74428040](https://democraticac.de/?p=77228#_Toc74428040) .

(4) خالد راشد الخاطر ، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ، 2015 ، ص 13 .

#### رابعاً : تأثير تقلبات أسعار النفط على الضرائب :

مع تعاظم الموارد الريعية اصبحت موارد الجباية كالضرائب والرسوم وغيرها موارد عادية أو ثانوية وهذا ما جسدها الخطط التنموية التي تنتهجها الدول المنتجة للنفط مما كان لها أثر في بلورة النظام الجبائي والذي فيه نوع من التراخي فيما يخص الضرائب ومحاربة الاحتيال الضريبي بسبب ارتفاع أسعار النفط التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة<sup>(1)</sup>. وان اعتماد التنمية على دعم الاسعار المفتعل بفضل الربوع النفطية والغاء الإيرادات المستمدة من الضرائب وغيرها من الموارد المحلية. تعمل هذه التحولات وغيرها على التغير من اطار صنع القرار على نحو يحفز ويرسخ التحولات السلبية، بحيث تتولد عن ذلك حلقات مفرغة من نتائج التنمية السلبية<sup>(2)</sup>.

---

(1) خباية عبدالله، أساسيات في اقتصاديات المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، الطبعة الأولى، 2009، ص 164-165.

(2) تيري لين كارل ، مخاطر الدولة النفطية (تأملات في مفارقة الوفرة) ، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الأولى، بغداد ، 2007، ص 11.

## الفصل الثاني

تحليل تطور أسعار النفط ومؤشرات السياسة المالية في العراق للمدة (2004-2021).

### تمهيد

يدور هذا الفصل حول تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق، وتحليل الواقع الاقتصادي للعراق مع معظم قطاعاته ونسبة مساهمة هذه القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (من غير القطاع النفطي) كقطاع تمويل رئيسي للاقتصاد العراقي، ونسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومؤشرات السياسة المالية في العراق.

المبحث الأول : واقع القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني : تطور مؤشرات السياسة المالية في العراق للمدة (2004 – 2021).

المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومؤشرات السياسة المالية في العراق للمدة (2004 – 2021).

## المبحث الأول واقع القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي المطلب الأول : واقع الاقتصاد والقطاع النفطي في العراق: أولاً : واقع الاقتصاد العراقي :

يعد الاقتصاد العراقي أنموذجاً للاقتصادات النامية كونه يعتمد على قطاع واحد كمصدراً رئيساً للدخل القومي، ومن ثم يعد اقتصاداً ربيعياً، إذ انتهجت فيه الدولة نظام التخطيط المركزي لسنوات عديدة، فخلال الحقب الزمنية التي سبقت عام (2003) برزت تطورات كثيرة انعكست آثارها على الاقتصاد العراقي، أهمها زيادة العائدات النفطية، وتميز الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) بالفراغ الدستوري والذي أدى إلى تفكيك مؤسسات الدولة بعد الاحتلال الأمريكي وما نتج عنها من اختلالات تمثلت بغياب الاستراتيجيات الواضحة للتنمية الاقتصادية سواء كانت الانتاجية أم الخدمية، حيث إلى الآن لم نرى صورة واضحة لشكل الاقتصاد العراقي ، هل هو رأسمالي أم اشتراكي أم مخطط؟ بل نلاحظ وجود ضبابية تسود مجمل الاقتصاد وما نتج عنه من هدر في القدرات المادية والبشرية على حد سواء<sup>(1)</sup>.

### 1. واقع الاقتصاد العراقي قبل عام (2003) :

لقد خرج العراق من حربه مع إيران، وهو يعاني من أضرار كبيرة طالت مجمل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعضواً عن التفكير في اتجاه جدي وجذري لهذه الأزمات سارعت الحكومة العراقية آنذاك إلى اعتماد الحل العسكري بدخول الكويت في (2\8\1990) مما أدى إلى دمار اقتصادي واجتماعي شامل وفقدان العراق بنيته الاقتصادية والاجتماعية والمدنية وتعرض اقتصاده إلى خسائر هائلة، وتراجعت مستويات المعيشة وتدهورت إلى أدنى مستوياتها حيث قدرت البنية التحتية المدمرة في حرب الخليج عام (1991) بما يعادل (232) مليار دولار، وقد بلغت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العراقي خلال الأشهر الستة الأولى من فرض العقوبات الدولية بحسب تقديرات الحكومة العراقية بما مقداره (17) مليار دولار، شملت (10) مليار دولار خسائر تصدير النفط (1 - 5) مليار دولار خسائر توقف الانتاج المحلي (1) مليار دولار زيادة كلفة الإنتاج (0 - 7) مليار دولار تأخيرات مشروعات التنمية إضافةً إلى (1.3) مليار دولار خسائر أخرى، ولغرض أعمار ما دمرته الحرب والتوسع في الإنفاق تم الاعتماد على الموارد الذاتية واللجوء إلى سياسة

(1) أحمد جاسم محمد، مستقبل الاقتصاد العراقي والبدائل المقترح لتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2، 2014، ص 136.

التمويل بالعجز (طباعة النقود)، مما أدى زيادة الكتلة النقدية (عرض النقد) التي لا يقابلها زيادة في كميات السلع والخدمات، مما أدى إلى خلق ضغوطات تضخمية لم تقتصر نتائجها على الاقتصاد وحده، وإنما اتسعت لتشمل جميع النواحي، إذ بلغ تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعاشية في العراق أقصاه عام (1995) وسعيًا من الحكومة لمواجهة المشكلات التي خلفتها الحرب والحصار أتبعت مجموعة من الإجراءات للتخفيف من حدة هذه المشكلات (1).

ويرى بعض الاقتصاديين أن لتوفير البطاقة التموينية الفضل في تحسن الأوضاع الغذائية في النصف الثاني من عقد التسعينيات، وذلك لاحتوائها على عدد من المكونات الغذائية الرئيسة وبأسعار مخفضة كإحدى قنوات الرعاية الاجتماعية لمذكورة التفاهم (برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء) التي بموجبها تم تجهيز العراق بالغذاء والدواء مقابل النفط، ولم تكن اتفاقيات التجهيز ومسارات الاتفاقية بالشفافية المطلوبة، مما ترتب عليه حالات من الفساد<sup>(2)</sup>، لقد عانى الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة جراء العقوبات التي فرضت عليه ولأكثر من عقد من الزمن، الذي كان من نتائجه تدهور القطاع الحقيقي وانخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات دون مستوى معدل نمو السكان السنوي وانتهجت الدولة منهجاً جديداً، وذلك بإصدار التشريعات والقوانين التي تسهّل الاستثمار العربي وقدمت حوافز للقطاع الخاص وسمحت بالاستيراد دون تحويل خارجي وقامت بتسريح أعداد كبيرة من موظفي الدولة، وأطلقت الأسعار لعدد كبير من السلع، الأمر الذي انعكس في ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية للمواطنين، وانخفاض مستواهم المعاشي، فقد ارتفعت معدلات التضخم وتدهورت قيمة العملة على نحو لم يشهده العراق منذ تأسيس دولته<sup>(3)</sup>.

## 2. واقع الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) :

لقد تميزت هذه المرحلة بدخول العراق حرباً أسفرت عن تفكك الدولة العراقية، وحدث فراغ دستوري، وتدمير البنى التحتية المدنية، ومنشآت تخزين المواد الغذائية والمجمعات الصناعية ومحطات تكرير النفط، ومحطات ضخ المياه ومرافق الاتصالات والطرق وسكك الحديد وعديد من الجسور، وعليه عانى الاقتصاد

(1) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص113 – 115.

(2) أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي.. إلى أين، دار المواهب للنشر والتوزيع، النجف، الطبعة الأولى، 2011، ص25.

26.

(3) سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، 2011، ص5.

العراقي من اختلالات وتشوه ظهرت بعد عام (2003) إلا أنها لم تكن بمنأى عن الاختلالات والتشوهات المتولدة من التصرفات والسياسات الخاطئة للنظام السابق، فمن أبرز هذه التشوهات التي ورثها الاقتصاد العراقي عن سياسات النظام السابق هي الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد التي تتمثل في ملخصها بالاختلالات المؤسسية في إدارة الاقتصاد الوطني، والاختلال في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني ودرجة عالية من الاعتماد على الخارج، واختلال هيكل الموازنة العامة والعجز المالي والمديونية الخارجية.

أما من أبرز الاختلالات والتشوهات التي ظهرت على الساحة العراقية بعد عملية التغيير عام (2003) انعدام وجود استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية مما أثر بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي من خلال تراجع العديد من مؤشراتته الأساسية وخاصةً ضعف البنى التحتية وتدني مستوى الخدمات التي تتكفل الدولة في تقديمها للمواطنين ومنها الكهرباء والماء وتفاشي الفساد الإداري وتدهور الأداء الاقتصادي في قطاعي الزراعة والصناعة وانتشار ظاهرة الفقر والمديونية وانعدام الأمن والفساد الإداري والمالي، في حين أن الإيرادات النفطية بلغت معدلات عالية جداً بعد عام (2003) بسبب الانتعاش الكبير في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية الأمر الذي أدى بدوره إلى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري، وإهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى التي من شأنها أن تنوع مصادر الدخل، وتجعل الاقتصاد العراقي أكثر قوةً وتماسكاً من جراء أي صدمة خارجية كما هو الحال في الأزمة المالية الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بين فترة وأخرى بسبب انخفاض إيرادات النفط من جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وأن هذه الأزمة المالية التي نعيشها بين حين وآخر في العراق وبقية الدول الريفية ما هي إلا نتيجة منطقية لاعتمادنا على قطاع النفط، وإهمال بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي من شأنها أن تسهم في تنويع مصادر الدخل القومي<sup>(1)</sup>.

### ثانياً : أهمية النفط في الاقتصاد العراقي:

لقد كان للطلب الخارجي على النفط العراقي دور بارز في تحديد حجم الموارد المالية للبلد، وبعد أحداث عام (2003) وبالتحديد في النصف الثاني من هذا العام تم استئناف تصدير النفط الخام وأخذت الإيرادات النفطية منحى تصاعدياً مع نهاية عام (2003)، وقد أصدرت الأمم المتحدة قرارها المرقم (1483) في آيار (2003) الذي تأسس بموجبه ما عرف بصندوق تنمية العراق لغرض إيداع عائدات النفط مقابل الغذاء،

(1) سحر قاسم محمد، المصدر السابق، ص18 .

وكذلك جميع الأموال والأصول المالية التي تمتلكها الحكومة العراقية، وله أهمية إنتاجية كبيرة في الأسواق العالمية وعلى مستوى الدول المصدرة للنفط، إذ إن وجود مثل هذه الثروة النفطية وما لها من ثقل في الأسواق العالمية للنفط وفي منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) يتطلب وجود قطاع عام قادر على التحكم بسياسات العرض والطلب للنفط وبما يتلاءم مع مصلحة البلاد من حيث إطالة عمر المكنم النفطي والحفاظ على السعر الملائم للنفط وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص لا يراعي سياسات العرض والطلب من جانب تأثيرها الاقتصادي في البلاد، فهو يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج وبأقل تكلفة ممكنة بهدف تعظيم أرباحه وغير مراعي لسقف النضوب في المكنم ولا لأسعار النفط في الأسواق النفطية الخارجية<sup>(1)</sup>.

أخذ الطلب العالمي على النفط العراقي بتزايد بوتيرة عالية خصوصاً من الدول الأوروبية ودول الشرق الأقصى وبعض الدول الآسيوية، إذ حققت مستويات الطلب على النفط أعلى مستوى لها، ولقد كانت الزيادات غير المتوقعة في حجم النفط من الدول سريعة النمو خصوصاً الصين من العوامل الرئيسة وراء تلك الزيادات في الإنتاج والتصدير، وهذا يعود إلى الحاجة الفعلية للنفط واستخداماته المتنوعة في هذه الدول وأيضاً لما يتمتع به النفط العراقي من مزايا تفوق غيره من نفوط العالم بناءً على كون أسعاره في الأسواق العالمية أسعاراً تنافسية، وكذلك يعد من أجود أنواع النفط في العالم لانخفاض نسبة الكبريت المتواجدة<sup>(2)</sup>.

---

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، مستقبل الدولة الربعية، شركة غدير للنشر والتوزيع، البصرة، الطبعة الأولى، 2016، ص 67 - 68.  
(2) نعم حسين نعمه، ادارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (12)، العدد (35)، 2015، ص 25.

## المطلب الثاني : تطور مؤشرات قطاع النفط الخام في العراق : أولاً : تطور أسعار النفط الخام في العراق للمدة (2004 – 2021) :

يتضح من الجدول (2) إن أسعار النفط الخام قد ارتفعت من (36.05) دولار للبرميل الواحد في عام (2004) إلى (50.08) دولار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي (38.91 %) بسبب زيادة الطلب على النفط الخام العراقي بصورة خاصة والنفط وبقية نفوط الدول بصورة عامة في الأسواق العالمية، مما أدى إلى زيادة إنتاج وتصدير كميات النفط الخام العراقي، ثم استمر بالارتفاع بشكل مستمر ليبلغ (61.08) ، (69.1 ، 88.8) دولار للبرميل الواحد على التوالي لأعوام (2006 ، 2007 ، 2008) بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط الخام بشكل مستمر، إضافةً إلى تراجع سعر الصرف الأجنبي الذي كان له دوراً كبيراً في زيادة أسعار النفط الخام، لأن انخفاض أسعار صرف الدولار تؤدي إلى زيادة الطلب على النفط، مما تدفع الأسعار بالارتفاع.

أما عام (2009) شهدت أسعار النفط الخام انخفاضاً إلى (58.96) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تغير سنوي (33.60 - %) بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي تركت أثراً سلبية على أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص، مما أدت إلى تراجع الطلب العالمي على النفط الخام في الأسواق العالمية. بينما شهدت ارتفاعاً إلى (75.96) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تغير سنوي (28.83%) في عام (2010) بسبب تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية وتعافي الاقتصاد العالمي، وتحسن معدل النمو الاقتصادي العالمي، مما انعكس على زيادة الطلب العالمي على النفط العراقي في الأسواق العالمية. ثم ارتفعت إلى (103 - 107) دولار على التوالي في عامي (2011 - 2012) على التوالي بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط العراقي نتيجة العوامل الموسمية التي لها علاقة بالطقس ولاسيما موسم الشتاء البارد في منتصف الكرة الأرضية الشمالي مقارنةً مع درجة الحرارة المرتفعة نسبياً ولاسيما في أوروبا خلال الربع الرابع من عام (2011). بينما انخفضت إلى (103) دولار في عام (2013) بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط الخام العراقي في الأسواق العالمية مقابل زيادة المعروض النفطي في تلك الأسواق، ثم استمر بالانخفاض للأعوام (2014، 2015، 2016) ليصل (36) دولار في عام (2016) بسبب تدهور الوضع الأمني في البلد نتيجة دخول عصابات داعش الإرهابي والتي سيطرت على المناطق الشمالية الغربية وتفجير أنابيب النفط، مما أدت إلى صعوبة إنتاج وتصدير النفط الخام. بينما ارتفعت إلى (49 - 65) دولار

في عامي (2017 - 2018) على التوالي بسبب تحسن الوضع الأمني في البلد، فضلاً عن الاتفاقية الجديدة لدول الأوبك بتخفيض الإنتاج، مما أدى إلى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام. بينما انخفضت إلى (60) دولار للبرميل الواحد في عام (2019) بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط الخام، ثم انخفضت إلى (40) دولار في عام (2020) بسبب انعكاس تداعيات جائحة كورونا على أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص والتي انعكست على تراجع الطلب العالمي على النفط الخام العراقي في الأسواق العالمية، بينما شهدت ارتفاعاً إلى (68) دولار في عام (2021) بسبب تحسن الوضع الاقتصادي بعد أن انحسر فايروس كورونا الذي أدى إلى التحسن في أسواق النفط العالمية، والسماح بزيادة إنتاج وتصدير كميات أكثر من النفط الخام.

من خلال استعراض ما سبق بلغ معدل النمو السنوي المركب لأسعار النفط الخام لمدة البحث (3.78%) وهو معدل منخفض ويعود إلى التقلبات الحاصلة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مما انعكست سلباً في الطلب على النفط وهذا ما انعكس على النفط العراقي أيضاً.

**الجدول (2)**  
**تطور أسعار النفط الخام في العراق للمدة (2004 - 2021) (دولار)**

معدل التغير السنوي %	أسعار النفط الخام	السنوات
----	36.05	2004
38.91	50.08	2005
21.96	61.08	2006
13.13	69.1	2007
28.50	88.8	2008
-33.60	58.96	2009
28.83	75.96	2010
35.59	103	2011
3.88	107	2012
-3.73	103	2013
-7.86	94.9	2014
- 52.89	44.7	2015
-19.46	36	2016
36.11	49	2017
32.65	65	2018
- 7.69	60	2019

-33.33	40	2020
70.95	68.38	2021
	3.78	معدل النمو المركب %

المصدر:

- العمود (1) التقارير السنوية، البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2004 – 2021).
- العمود (2) من اعداد الباحث اعتمادا على المعادلة الآتية:

$$\text{معدل التغير السنوي \%} = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100$$

معدل النمو المركب % تم احتسابه وفق المعادلة الآتية (1) :

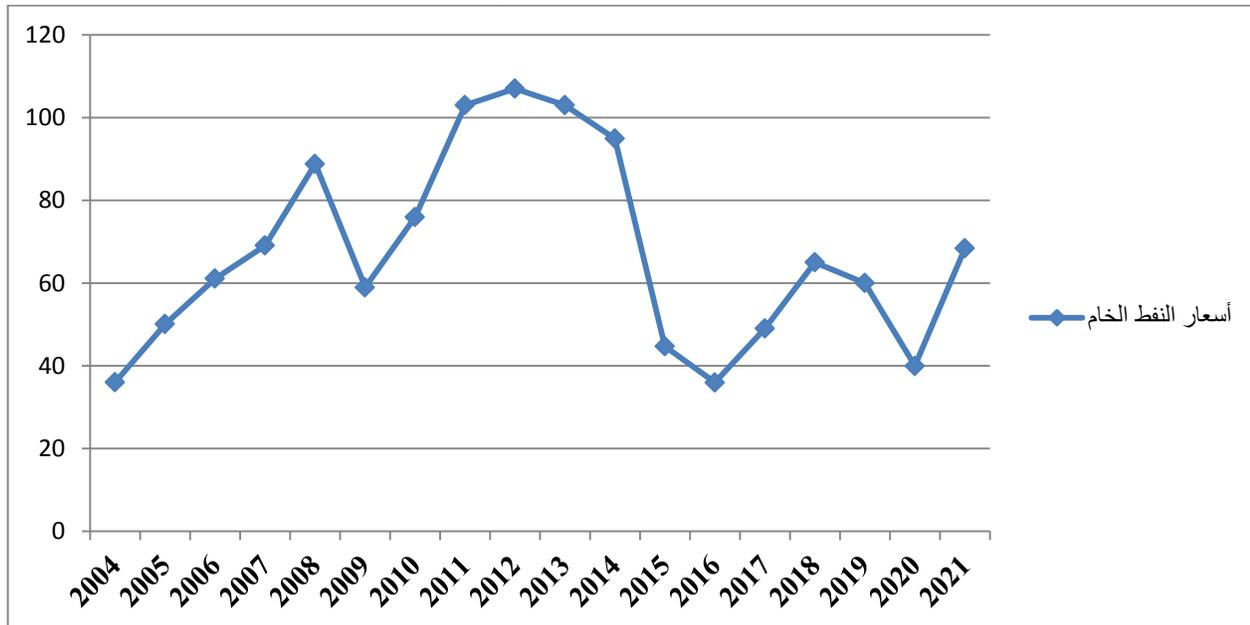
$$R \% = \left( \frac{Y1}{Y0} \right)^{1/n} - 1 * 100$$

إذ أن :

R % : معدل النمو المركب ، ( Y1 ) : السنة الحالية ، ( Y0 ) : السنة السابقة ، n : عدد السنوات.

الشكل (2)

تطور أسعار النفط الخام في العراق للمدة (2021 – 2004)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (2)

(1) حسين ديكان درويش، ملامح وأفاق التنمية الاقتصادية في الهند، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد4، العدد10، 2007 ، ص132

ثانياً : نسبة مساهمة الناتج النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004- 2021) :  
يعد القطاع النفطي من أهم القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد العراقي، إذ تعد صادرات العراق النفطية المورد الرئيس للموازنة العامة، وتعد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي هي الأكبر قياساً بالقطاعات الاقتصادية، وإن صادرات العراق النفطية تؤثر وبشكل واضح في هيكل التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات عن طريق الحساب الجاري، وأن الفوائض المتأتية من هذا القطاع يجب أن توزع على القطاعات الاقتصادية الأخرى لغرض تنويع مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم عدم الاعتماد على المورد النفطي كونه سلعة ناضبة وهناك تذبذب كبير في أسعاره في السوق الدولية<sup>(1)</sup>.

ويتضح من خلال الجدول (3) أن الناتج النفطي قد ارتفع من (37,052,444) مليون دينار في عام (2004) إلى (47,223,277) مليون دينار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي (27.44%) ونسبة مساهمة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي مقدارها (69.60%) بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة الطلب على النفط الخام العراقي في تلك الأسواق، فضلاً عن رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق قبل عام (2003)، مما أدى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من (53,235,358) مليون دينار إلى (73,533,598) مليون دينار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد العراقي. ثم استمر الناتج النفطي بالارتفاع ليصل إلى (87,537,800) مليون دينار في عام (2008) ونسبة مساهمة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقدارها (55.74%) ويعود السبب إلى استمرار زيادة الطلب العالمي على النفط الخام، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية لتصل إلى (88.8) دولار للبرميل الواحد، وبالتالي أدت إلى زيادة إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي، وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدلات البطالة. بينما شهد انخفاضاً إلى (56,231,200) مليون دينار في عام (2009) وبمعدل تغير سنوي (-35.76%) ونسبة مساهمة منخفضة (43.04%) نتيجة انعكاس آثار الأزمة المالية العالمية عام (2008) على الأسواق العالمية، مما أدت إلى تراجع الطلب العالمي على النفط ومن ثم انخفضت أسعاره إلى (58.96) دولار للبرميل الواحد، وعليه انعكست على انخفاض الناتج النفطي والناتج المحلي الإجمالي العراقي.

(1) مايح شبيب الشمري وآخرون، الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد (تجربة دولية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الأولى، 2019، ص97.

وفي الأعوام (2010 ، 2011 ، 2012) سجل الناتج النفطي ارتفاعاً مستمراً ليبلغ (72,905,000 ، 115,488,4000 ، 126,435,000) مليون دينار على التوالي بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط لتبلغ (75.96 ، 103 ، 107) دولار على التوالي، مما أدت إلى زيادة الناتج النفطي والناتج المحلي الإجمالي وانتعاش في نشاط الاقتصاد العراقي.

أما في السنوات (2013 – 2016) فقد شهد انخفاضاً مستمراً ليصل إلى (60,653,000) مليون دينار في عام (2016) وبنسبة مساهمة (29,75%) بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل مستمر إذ بلغت (103) دولارات للبرميل الواحد في عام (2013) حتى وصلت إلى (36) دولار للبرميل الواحد. إضافة إلى تدهور الوضع الأمني وسيطرة الإرهاب على حقول النفط في المناطق الشمالية الغربية الذي أدى إلى صعوبة إنتاج وتصدير النفط، مما انعكست على تراجع الناتج النفطي والناتج المحلي الإجمالي وانكماش في الاقتصاد العراقي. بينما شهد ارتفاعاً في عامي (2017 – 2018) ليبلغ (85,794,100 ، 117,856,300) مليون دينار على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية إلى (49-65) دولار للبرميل الواحد بعد اتفاقية الأوبك بلص بتخفيض إنتاج النفط ، كذلك القضاء على عصابات داعش الإرهابية وعودة الحقول الشمالية الغربية بالإنتاج. بينما شهد انخفاضاً في عام (2020) ليصل إلى (63,335,700) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (44.61-%) وبنسبة مساهمة مقدارها (28.82%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي والصحي بعد انتشار جائحة كورونا الذي وصل سعر البرميل الواحد إلى (40) دولار مما أدى إلى انخفاض الناتج النفطي والناتج المحلي الإجمالي وانكماش في الاقتصاد العراقي. بينما ارتفع إلى (137,673,500) مليون دينار في عام (2021) وبمعدل تغير سنوي مقداره (117.37%) بسبب تحسن وارتفاع أسعار النفط الخام إلى (68.38) دولار للبرميل الواحد في الأسواق العالمية .

### الجدول (3)

نسبة الناتج النفطي إلى الناتج المحلي الاجمالي العراقي (2004- 2021) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	أسعار النفط الخام (دولار)	الناتج النفطي (2)	معدل التغير السنوي % (3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)	نسبة الناتج النفطي إلى المحلي الاجمالي % (5)
2004	36.05	37,052,444	----	53,235,358	69.60
2005	50.08	47,223,277	27.44	73,533,598	64.22
2006	61.08	61,893,097	27.44	95,588,954	64.74
2007	69.1	76,112,742	22.97	111,456,813	68.28
2008	88.8	87,537,800	15.01	157,026,062	55.74
2009	58.96	56,231,200	-35.76	130,642,187	43.04
2010	75.96	72,905,000	29.65	162,064,565	44.98
2011	103	115,488,400	58.40	217,327,107	53.14
2012	107	126,435,000	9.47	254,225,490	49.73
2013	103	125,573,000	-0.53	267,395,614	46.96
2014	94.9	116,940,000	-6.68	266,420,384	43.89
2015	44.7	60,965,000	-47.86	199,715,699	30.52
2016	36	60,653,000	- 0.51	203,869,832	29.75
2017	49	85,794,100	41.59	225,995,179	37.96
2018	65	117,856,300	37.37	251,064,479	46.69
2019	60	114,386,300	- 2.94	262,917,150	43.50
2020	40	63,335,700	- 44.61	219,768,800	28.82
2021	68.38	137,673,540	117.37	301,439,513	45.67
المتوسط					48.18

-العمود (1 ، 2 ، 4) التقارير والنشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للسنوات (2004 - 2021)

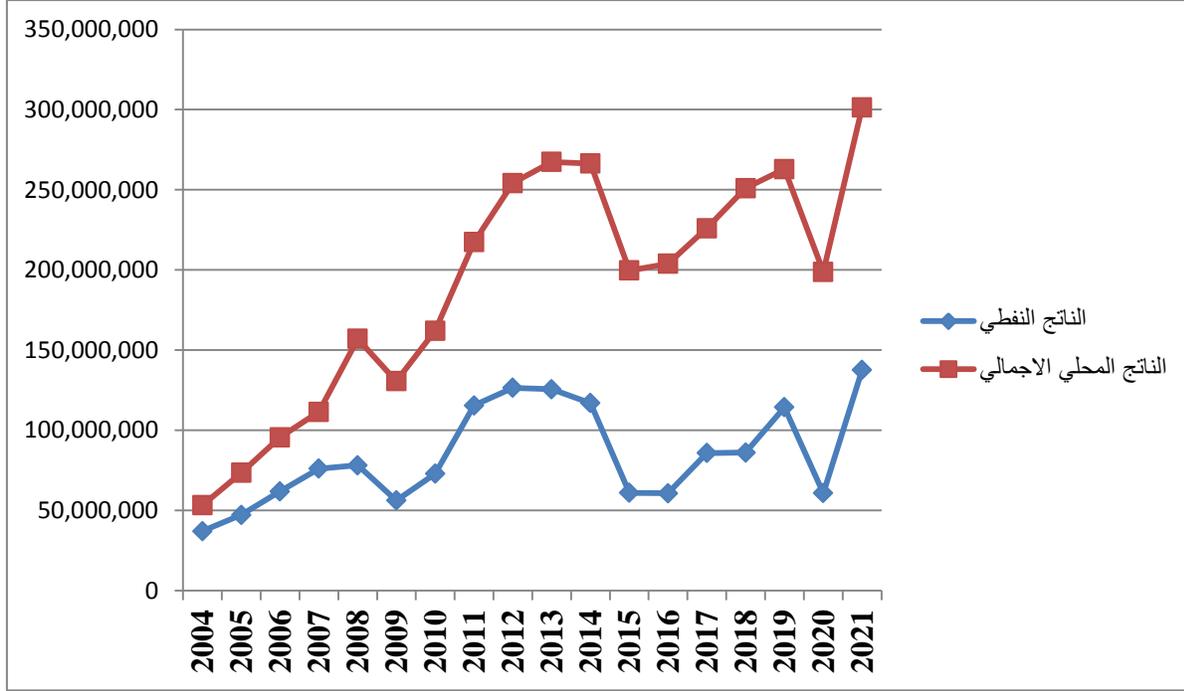
-العمود (3) من إعداد الباحث

-العمود (5) من إعداد الباحث اعتمادا على المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة المساهمة \%} = \frac{\text{الناتج النفطي}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

### الشكل (3)

تطور نسبة الناتج النفطي إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004- 2021)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3).

ثالثاً : تطور القطاع الزراعي والصناعي في العراق للمدة (2004 – 2021) :  
1. تطور الناتج الزراعي في العراق للمدة (2004 – 2021) :

يلاحظ من الجدول (4) أن الناتج الزراعي قد ارتفع من (2,257,540) مليون دينار في عام (2004) إلى (2,754,800) مليون دينار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي (22.02%) وبنسبة مساهمة بلغت (3.74%) وهي نسبة منخفضة جداً بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط الخام، وفي عامي (2007 - 2008) سجل انخفاضاً ليبلغ (5,399,300 – 5,454,100) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية (2.06% ، -1%) على التوالي، بسبب شحت المياه، ارتفاع ملوحة الأراضي نتيجة تدهور شبكات الري والبزل عبر عقود من الزمن كذلك انتشار الأمراض والأوبئة وعدم استخدام التقنيات الحديثة<sup>(1)</sup>. فضلاً عن زيادة الطلب على السلع الأجنبية المستوردة من الخارج، بينما سجل ارتفاعاً في عام (2009) ليبلغ (6,132,700) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (13.58%) واستمر بالارتفاع ليصل إلى

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2007، ص 3.

(13,045,900) مليون دينار في عام (2013) بسبب توجه الحكومة في دعم تنشيط القطاع الزراعي وتزويد المناطق الزراعية بالحصة المائية من وزارة الموارد المائية. فضلاً عن ارتفاع إنتاج المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة، الشعير) خلال هذا العام.

أما عام (2014) فقد سجل انخفاضاً ليبلغ (10,902,000) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (-16.43%) واستمر بالانخفاض ليصل إلى (6,322,700) مليون دينار في عام (2018) وبنسبة مساهمة مقدارها (2.51%) وهي نسبة متدنية جداً بسبب المشاكل التي واجهت هذا القطاع منها : نقص الأسمدة والبذور، تدنى كفاءة طرق الري، انقطاع التيار الكهربائي، انتشار الملوحة التي باتت تهدد الأراضي، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني والحروب التي شهدتها البلد.

وفي الأعوام (2019-2020-2021) فقد سجل ارتفاعاً ليصل إلى (10,411,100 ، 11,716,00 ، 11,912,800) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية (64.66% ، 12.53% ، 1.67%) على التوالي وبنسب مساهمة (3.95% ، 5.33% ، 3.95%) بسبب تراجع الطلب على السلع المستوردة، وتشجيع المنتجات المحلية وخاصة بعد قيام الاحتجاجات الشعبية نهاية عام (2019) ومقاطعة المنتجات المستوردة من الخارج، مما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية المحلية. فضلاً عن فرض حظر التجوال الشامل خلال انتشار جائحة كورونا في كافة دول العالم.

الجدول (4)

تطور الناتج الزراعي في العراق للمدة (2004 – 2021) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	الناتج الزراعي (1)	معدل التغير السنوي % (2)	الناتج المحلي الاجمالي (3)	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الاجمالي % (4)
2004	2,257,540	-----	53,235,358	4.24
2005	2,754,800	22.02	73,533,598	3.74
2006	5,569,000	102.15	95,588,954	5.82
2007	5,454,100	-2.06	111,456,813	4.89
2008	5,399,300	-1	157,026,062	3.43
2009	6,132,700	13.58	130,642,187	4.69
2010	8,366,200	36.41	162,064,565	5.16
2011	8,808,600	5.28	217,327,107	4.05
2012	10,404,600	18.11	254,225,490	4.09
2013	13,045,900	25.38	267,395,614	4.87
2014	10,902,000	- 16.43	266,420,384	4.09
2015	8,160,800	-25.14	199,715,699	4.08
2016	7,832,000	-4.02	203,869,832	3.84
2017	7,421,600	-5.24	225,995,179	3.28
2018	6,322,700	-14.80	251,064,479	2.51
2019	10,411,100	64.66	262,917,150	3.95
2020	11,716,000	12.53	219,768,800	5.33
2021	11,912,800	1.67	301,439,513	3.95
المتوسط				4.22

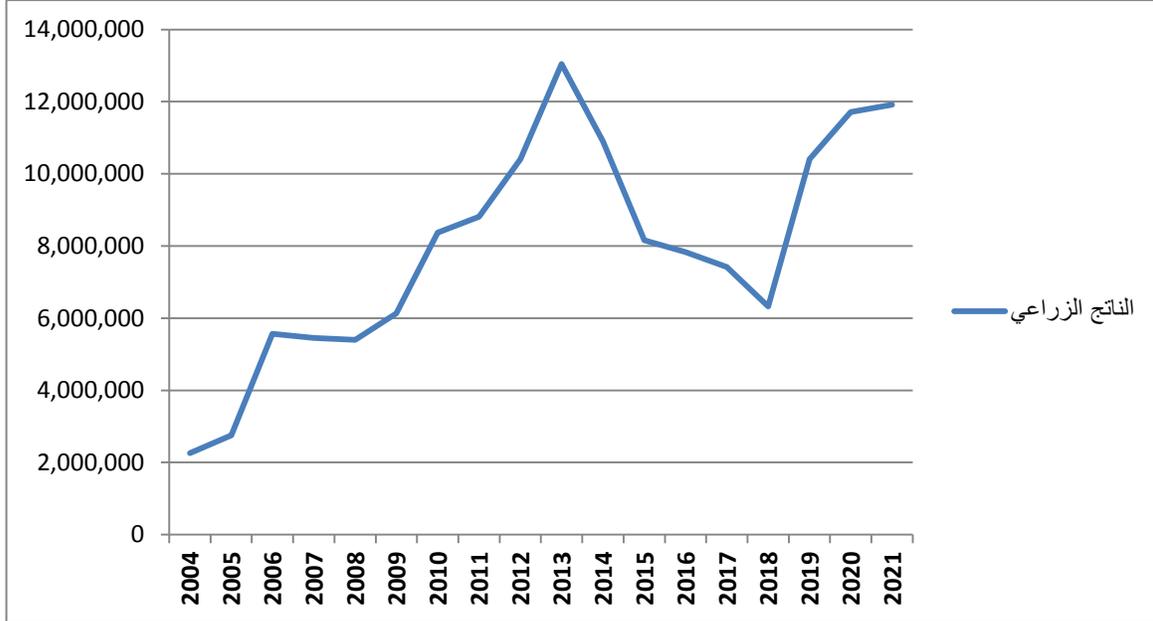
المصدر:

- العمود (1 ، 3 ) البيانات السنوية لوزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث، لسنوات مختلفة.
- العمود (4) من إعداد الباحث اعتماداً على المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة المساهمة \%} = \frac{\text{الناتج الزراعي} \backslash \text{الناتج المحلي الاجمالي}}{100} \times 100$$

#### الشكل (4)

#### تطور القطاع الزراعي في العراق للمدة (2021 – 2004)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (4).

#### 2. تطور الناتج الصناعي في العراق للمدة (2021 – 2004) :

لقد كان الاقتصاد العراقي يعاني من إهمال وتدهور شديد ببناء التحتية نتيجةً لما مر به البلد من ظروف الحرب والإرهاب منذ ثمانينات القرن الماضي وإلى يومنا هذا فقد اصابه شلل تام في جميع منشآته الصناعية والمصانع الكبيرة والمعامل الصغيرة للقطاعين الحكومي والخاص وبالأخص بعد عام (2003)، بعد إن كانت صناعتنا الوطنية متطورة ومواكبة بقدر مقبول لآخر التطورات التكنولوجية على الرغم من العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق عام (1991)، ولسنوات طويلة والحروب المدمرة التي خاضها العراق لعقود بسبب الممارسات الخاطئة للنظام السابق، والتي عكست آثاراً مدمرة على الاقتصاد العراقي بشكل عام. أما بعد عام (2003) فقد انهار هذا القطاع بشكل كلي لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ قام بتدمير جميع البنى التحتية للقطاع الصناعي وخاصةً المنشآت العملاقة والمصانع الكبيرة، وحتى المعامل الصغيرة، بالإضافة إلى تردي الوضع الأمني في البلد، مما أدى إلى تراجع هذا القطاع الحيوي وتخلفه بشكل واضح<sup>(1)</sup>.

(1) مايح شبيب الشمري وآخرون، المصدر السابق، ص117.

يتضح من الجدول (5) أن الناتج الصناعي ارتفع من (7,254,650) مليون دينار في عام (2004) إلى (8,222,000) مليون دينار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي (13.33%) بسبب مساهمة الصناعة المنزلية الإنتاجية، بينما انخفض إلى (1,473,200) مليون دينار في عام (2006) وبمعدل تغير سنوي (-82.08%) وبنسبة مساهمة (1.54%) بسبب تراجع الطلب على السلع المحلية نتيجة عدم استجابة الجهاز الإنتاجي في العراق واللجوء إلى الاستيراد من الخارج، إضافةً إلى تدهور الوضع الأمني الذي أدى إلى تعطل معظم المصانع والمنشآت الإنتاجية مما انعكست سلباً على مساهمة هذا القطاع.

بينما سجل ارتفاعاً ليصل إلى (1,817,900) مليون دينار في عام (2007) وبمعدل تغير سنوي (23.39%) ثم استمر بالارتفاع ليصل إلى (3,916,500) مليون دينار في عام (2010) وبنسبة مساهمة مقدارها (1.63%) بسبب تحسن الوضع الأمني بشكل أوسع وفتح باب الاستثمار للقطاع الخاص ليؤدي دوره في زيادة الطاقة الإنتاجية، وكانت صناعة الأسمت لها الدور الأكبر في زيادة مساهمة هذا القطاع.

أما المدة (2011 - 2018) فقد شهد تذبذباً ما بين الارتفاع والانخفاض حتى عام (2018) ليصل إلى (4,933,400) مليون دينار وبنسبة مساهمة مقدارها (1.96%) بسبب التقلبات الاقتصادية والأمنية والسياسية التي شهدها البلاد لهذا المدة والتي تمثلت (تذبذب أسعار النفط، عجز الموازنة، دخول الإرهاب، زيادة النفقات العسكرية) التي انعكست سلباً على مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

بينما سجل ارتفاع للسنوات (2019, 2020, 2021) ليبليغ (5,257,100 ، 5,988,500 ، 6,193,700) مليون دينار على التوالي وبنسبة مساهمة مقدارها (1.99% ، 2.72% ، 2.05%) بسبب الدور الذي قامت به وزارة الصناعة خلال جائحة كورونا من خلال تصنيع وإنتاج نماذج ريادية لأجهزة التنفس الصناعي، وجهاز تنقية الهواء وروبوتات ناقلة للدواء والطعام وتوصيلات لأجهزة التنفس الصناعي لتوفير خدمات إلى المصابين من فايروس كورونا. فضلاً عن توقف الاستيراد بقرار من خلية الأزمة العالمية.

الجدول (5)

تطور الناتج الصناعي في العراق للمدة (2004 – 2021) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	الناتج الصناعي	معدل التغير السنوي %	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الاجمالي %
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	7,254,650	---	53,235,358	13.62
2005	8,222,000	13.33	73,533,598	11.18
2006	1,473,200	-82.08	95,588,954	1.54
2007	1,817,900	23.39	111,456,813	1.63
2008	2,331,800	28.26	157,026,062	1.48
2009	3,369,400	44.49	130,642,187	2.57
2010	3,916,500	16.23	162,064,565	2.41
2011	3,879,900	-0.93	217,327,107	1.78
2012	6,817,600	75.71	254,225,490	2.68
2013	6,402,300	-6.09	267,395,614	2.39
2014	7,608,100	18.83	266,420,384	2.85
2015	3,771,700	-50.42	199,715,699	1.88
2016	4,118,500	9.19	203,869,832	2.02
2017	5,266,900	27.88	225,995,179	2.33
2018	4,933,400	-6.33	251,064,479	1.96
2019	5,257,100	6.56	262,917,150	1.99
2020	5,988,500	13.91	219,768,800	2.72
2021	6,193,700	3.42	301,439,513	2.05
المتوسط				3.28

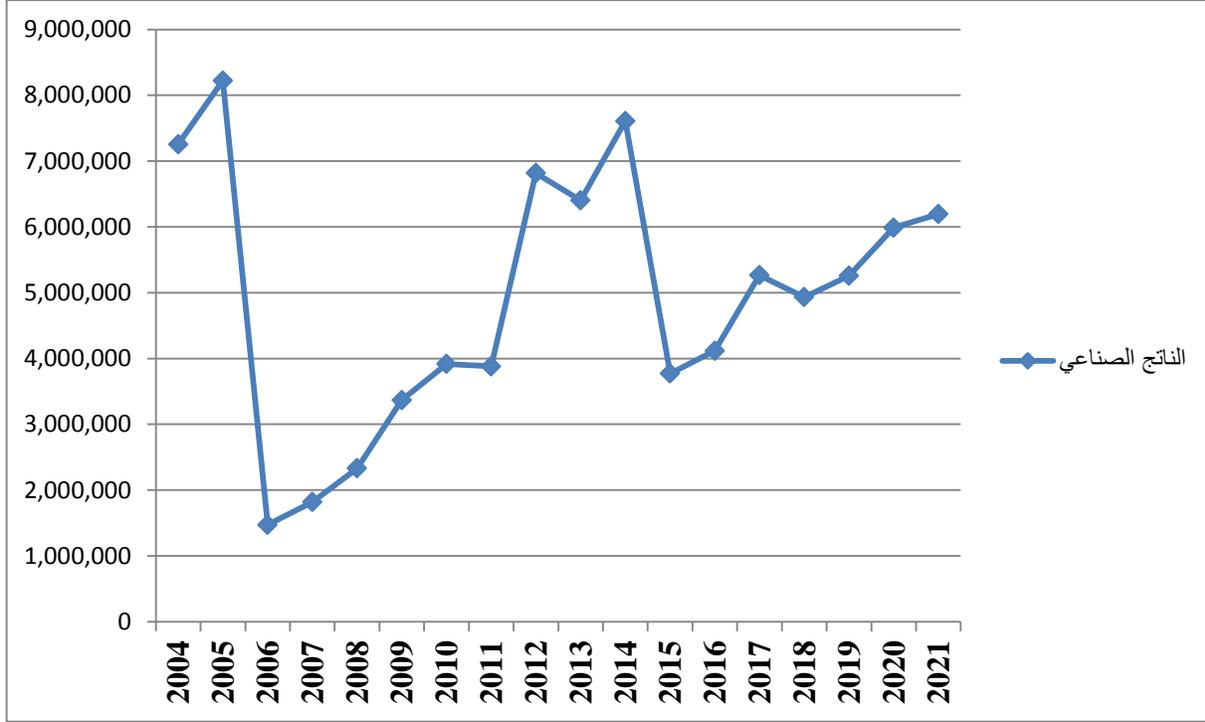
المصدر:

- العمود (1 ، 3) من خلال البيانات السنوية لوزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث، لسنوات مختلفة.
- العمود (4) من إعداد الباحث اعتماداً على المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة المساهمة \%} = \frac{\text{الناتج الصناعي}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

## الشكل (5)

### تطور القطاع الصناعي في العراق للمدة (2021 – 2004)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (5).

رابعاً : نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة في العراق للمدة (2021 – 2004) :  
يلاحظ من خلال الجدول (6) أن الإيرادات النفطية قد ارتفعت من (32,627,203) مليون دينار في عام (2004) إلى (39,480,069) مليون دينار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (21%) ونسبة مساهمة في الإيرادات العامة مقدارها (97.47%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما انعكست على زيادة صادرات النفط الخام وزيادة إيراداته، ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى (79,131,752) مليون دينار في عام (2008) ونسبة مساهمة في الإيرادات العامة مقدارها (98.60%) بسبب الزيادة المستمرة الحاصلة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية والتي انعكست على زيادة الإيرادات من قطاع النفط الخام وزيادة الإيرادات العامة، بينما انخفضت إلى (43,309,228) مليون دينار في عام (2009) وبمعدل تغير سنوي (-45.27%) ونسبة مساهمة (91.93%) بسبب انخفاض أسعار النفط من جراء الازمة المالية العالمية التي بدأت في (2008) إلى (58.96) دولار للبرميل الواحد، مما انعكست على تراجع

الإيرادات النفطية بسبب انخفاض انتاج وتصدير النفط الخام. بينما ارتفعت إلى (66,819,670) مليون دينار في عام (2010) بسبب ارتفاع أسعار النفط وخروج الكثير من دول العالم من الازمة المالية إلى (75.96) دولار في الأسواق العالمية، واستمرت لتصل إلى (116,597,076) مليون دينار في عام (2012) وبالتالي انعكست على زيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة. بينما انخفضت إلى (110,677,542) مليون دينار في عام (2013) وبمعدل تغير سنوي (-5.07%) بسبب انخفاض أسعار النفط إلى (103) دولار للبرميل الواحد ثم استمرت بالانخفاض لتصل إلى (44,267,063) مليون دينار في عام (2016) بسبب عصابات داعش الارهابية، مما انعكست على انخفاض الإيرادات العامة والعجز في الموازنة العامة. بينما شهدت ارتفاعاً في الأعوام (2017-2019) بعد القضاء على داعش لتصل إلى (65,071,929 ، 95,619,820 ، 99,216,318) مليون دينار على التوالي بسبب تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد تزايد الطلب العالمي على النفط العراقي. بينما انخفضت إلى (54,448,514) مليون دينار في عام (2020) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام إلى (40) دولار للبرميل الواحد في الأسواق العالمية وانتشار وباء كورونا، مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية والإيرادات العامة. لكنها ارتفعت إلى (95,270,298) مليون دينار في عام (2021) بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق إلى (68.38) دولار للبرميل الواحد. مما انعكس على زيادة الإيرادات العامة وبالتالي زيادة نسبة مساهمة الإيرادات النفطية لتصل إلى (78.33) من الإيرادات العامة .

#### الجدول (6)

تطور الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2021) بالاسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية	معدل التغير السنوي %	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	32,627,203	---	32,982,739	98.92
2005	39,480,069	21	40,502,890	97.47
2006	46,534,310	17.86	49,063,361	94.84
2007	53,162,292	14.24	54,599,451	97.36
2008	79,131,752	55.93	80,252,182	98.60
2009	43,309,228	-45.27	47,112,517	91.93
2010	66,819,670	54.28	69,521,117	96.11
2011	98,090,214	46.79	99,998,776	98.09
2012	116,597,076	18.86	119,817,224	97.31

97.25	113,798,395	-5.07	110,677,542	<b>2013</b>
92.11	105,386,623	-12.29	97,072,410	<b>2014</b>
77.20	66,470,252	-47.13	51,312,621	<b>2015</b>
81.35	54,409,270	-13.73	44,267,063	<b>2016</b>
84.14	77,335,955	46.99	65,071,929	<b>2017</b>
89.72	106,569,834	46.94	95,619,820	<b>2018</b>
92.23	107,566,995	3.76	99,216,318	<b>2019</b>
86.15	63,199,689	-45.12	54,448,514	<b>2020</b>
87.3	109,081,464	74.97	95,270,298	<b>2021</b>
92.12				<b>المتوسط</b>

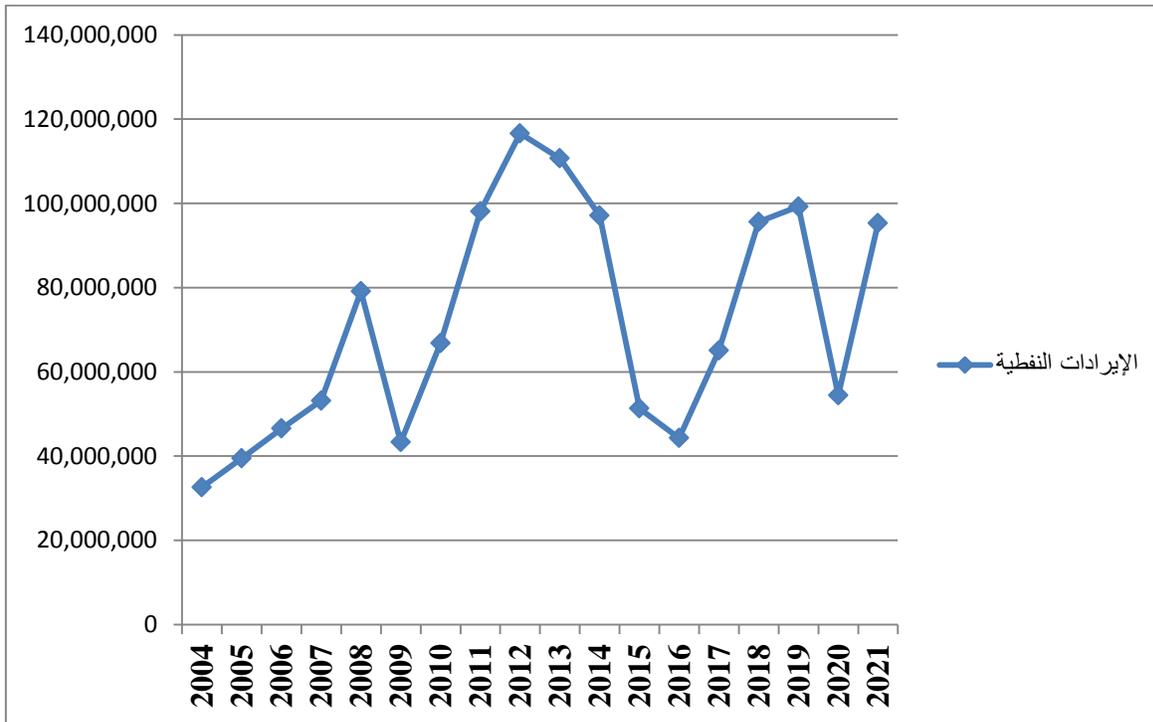
المصدر:

العمود (1، 3) من النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للسنوات (2004 – 2021).  
العمود (4) من إعداد الباحث اعتماداً على المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة المساهمة \%} = \frac{\text{الايادات النفطية}}{\text{الايادات العامة}} \times 100$$

### (6) الشكل

نسبة الايرادات النفطية إلى الايرادات العامة في العراق للمدة (2004 – 2021)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (6).

## المبحث الثاني

### تطور مؤشرات السياسة المالية في العراق

#### المطلب الأول : واقع السياسة المالية في العراق :

أولاً : واقع السياسة المالية في العراق قبل عام (2003) :

مثلت السياسة المالية في العراق قبل عام (2003) الأداة الرئيسة للتأثير في الاقتصاد العراقي، وذلك استناداً إلى الفلسفة الاقتصادية المتبعة من قبل النظام السياسي خلال فترة السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي والمعتمدة على المنهج الاشتراكي، إذ كان توجه الإنفاق للدولة يستهدف توجيه الاقتصاد نحو أهداف التنمية الاقتصادية والنمو وبما يتفق مع الخطط والبرامج الموضوعية.

إذ خلال حرب الخليج الأولى للفترة (1980 - 1988) ثم حرب الخليج الثانية (1990 - 1991) وتبعها الحصار الاقتصادي للفترة (1990 - 2007)، أخذ التوجه الإنفاقي للسياسة المالية إلى تمويل النفقات العسكرية خلال الحروب، وكذلك لتوفير المتطلبات والسلع الغذائية الرئيسة للمواطنين خلال فترة الحصار الاقتصادي، في ظل حقيقة مفادها (الريع النفطي للاقتصاد العراقي) وبقي القطاع النفطي يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بعد الفشل في تحقيق التنمية الهادفة إلى معالجة التشوه في الهيكل العام للاقتصاد العراقي<sup>(1)</sup>.

وكان لتلك الظروف المذكورة أعلاه تمهيداً لتكون السياسة المالية خلال المدة (1990 - 2003) هي المسيطرة على قرارات السياسة النقدية، أي جعل السياسة النقدية تابعة بشكل كامل للسياسات المالية، إذ اعتمدت السياسة المالية في عدم استقلالية معدلات تمويل إنفاقها العام على الاقتراض المباشر من البنك المركزي وكانت الأداة الائتمانية المستخدمة في الإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز في الموازنة العامة، إذ ساهمت تلك السياسات في زيادة معدلات التضخم بسبب زيادة كميات النقود بشكل مستمر مقابل معدلات منخفضة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ وصلت معدلات التضخم إلى مستوى التضخم الجامح الذي لا يمكن السيطرة عليه باستخدام أي من الأدوات التقليدية للسياستين المالية والنقدية<sup>(2)</sup>.

---

(1) احمد حسين الهيتي، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2007)، الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العدد3، 2010، ص12.

(2) همسة قصي عبداللطيف، اتجاهات السياسة المالية في العراق، مجلة الأكاديمية العراقية، 2012، ص58.

ثانياً : واقع السياسة المالية في العراق بعد عام (2003) :

في عام (2003) حدث تغيير للنظام السياسي في العراق وتمخض عن النظام الجديد تغييراً للفلسفة الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق والذي كان من المتوقع أن تتغير توجهات السياسة المالية في العراق من أداة لإدارة الاقتصاد الريعي إلى أداة لإدارة التحول باتجاه اقتصاد السوق، إلا أن الواقع الفعلي كان بخلاف ذلك، إذ أصبحت السياسات المالية للدولة عبارة عن قناة لتوزيع عوائد النفط الخام وذلك من خلال الإنفاق الاستهلاكي بصورة كبيرة والإنفاق الاستثماري الخدمي بعيداً عن الشروط الأساسية للكفاءة الاقتصادية في الإنفاق وبعيداً عن المعايير الأساسية لتقييم الأداء للسياسات الاقتصادية بموجب الأهداف المحددة في ظل الفلسفة الاقتصادية الجديدة وخطط التنمية المعدة لتلك الفلسفة الاقتصادية، إذ إن اتجاه السياسات المالية التوسعية في هذه المرحلة يأتي انعكاساً لمتطلبات إعادة بناء البلاد ولاسيما إعادة بناء القطاعات الخدمية والمؤسسات الحكومية المختلفة، ولذلك ظل الإنفاق العام يزداد باستمرار خلال السنوات اللاحقة لعام (2003) نتيجة الزيادة المستمرة في الإيرادات النفطية وازدادت بسبب رفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ (1990).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن زيادة النفقات التشغيلية كان السبب في تأخير تطور وتكوين رأس المال الثابت في القطاع العام ومن تلك النفقات الرواتب والأجور التي بقيت مهيمنة على هيكل النفقات التشغيلية ، وبذلك أصبحت السياسة المالية التوسعية غير ملائمة لأهداف إعادة الإعمار بسبب محدودية الإنفاق الاستثماري التي تُشكل قيداً في الإسراع بعمليات الإعمار<sup>(1)</sup>.

---

(1) حيدر عبد الحسين الجبوري، رؤية مستقبلية حول مستوى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية للمدة (2003 – 2010)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، المجلد 20، العدد 1، 2013، ص12.

**المطلب الثاني : تطور أدوات السياسة المالية في العراق للمدة (2004 – 2021) :**  
**أولاً : تطور الإنفاق العام في العراق للمدة (2004 – 2021) :**

الإنفاق العام هو مجموع المبالغ النقدية التي تنفقها الحكومة بهدف إشباع الحاجات العامة، ويعد إحدى أدوات السياسة المالية والتي تسعى من خلاله إلى تحقيق أهداف اقتصادية كزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على التضخم والبطالة.

كما يعد الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أداة رئيسة في إطار السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لاسيما النامية منها بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق ما تسعى إليه للنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ تعكس تلك النفقات توجهات الحكومة وطبيعة أنشطتها في المجالات المختلفة، إذ إن زيادة الإنفاق العام أصبحت ظاهرة طبيعية لدى جميع الدول على اختلاف أنظمتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة تطور الحاجات العامة وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

يلاحظ من خلال الجدول (7) أن الإنفاق العام انخفض من (32,117,491) مليون دينار في عام (2004) إلى (26,375,175) مليون دينار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي (17.87-%) وانخفض الإنفاق الاستهلاكي من (29,102,758) مليون دينار إلى (21,803,157) مليون دينار، بسبب قيام الحكومة في تقليل حجم إنفاقها من أجل تجنب ارتفاع معدلات التضخم، وتجنب العجز في الموازنة العامة، أما الإنفاق الاستثماري فقد ارتفع من (3,014,733) مليون دينار إلى (4,572,018) مليون دينار للأعوام المذكورة. بسبب سعي الدولة إلى تمويل المشاريع الاستثمارية لرفع معدلات النمو الاقتصادي.

بينما شهد ارتفاعاً مستمراً للأعوام (2006 ، 2007 ، 2008) ليبلغ (38,806,679 ، 39,031,232 ، 59,403,375) مليون دينار على التوالي بسبب زيادة أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بشكل مستمر، مما أدت إلى زيادة الإيرادات النفطية وزيادة الإنفاق العام، أما الإنفاق الاستهلاكي فقد انخفض من (32,778,999) مليون دينار عام (2006) إلى (31,308,188) مليون دينار عام (2007) من أجل تجنب حدوث ارتفاع في معدلات التضخم، بينما ارتفع إلى (47,522,700) مليون دينار عام (2008) بسبب استمرار ارتفاع اسعار ودعم البطاقة التموينية للمواطنين. بينما شهد الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً مستمراً ليبلغ (6,027,680 ، 7,723,044) مليون دينار للأعوام المذكورة بسبب سعي الدولة إلى تمويل المشاريع

ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة بناء وتعمير المنشآت الانتاجية التي تعرضت الى التخريب والنهب خلال الحروب السابقة التي شهدها العراق.

أما عام (2009) شهد الانفاق الحكومي العام انخفاضاً إلى (52,567,025) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (-11.50%) بسبب تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بعد أزمة العقار العالمية عام 2008، مما أدت إلى انخفاض الإيرادات والانفاق العام لهذا العام، بينما شهد ارتفاعاً في عام (2010) ليبلغ (64,351,984) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (22.41%) بعد أن تحسنت أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب انتهاء الازمة المالية العالمية، ثم استمر بالارتفاع ليصل إلى (106,873,027) مليون دينار في عام (2013) بسبب اتخاذ الحكومة سياسات مالية توسعية بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية وتقليل معدلات البطالة، فضلاً عن الدعم الحكومي للبطاقة التموينية. وزيادة حصة الانفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاستثمارية في البلد. بينما شهد انخفاض للأعوام (2014، 2015، 2016) ليبلغ (83,556,226 ، 70,397,515 ، 67,067,737) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية (21.81%- ، 15.74%- ، 4.72%-) على التوالي بسبب تدهور الوضع الاقتصادي بعد انهيار أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بشكل مستمر للأعوام المذكورة وكذلك سيطرة عصابات داعش على معظم المناطق الغربية للعراق، إذ وصل سعر برميل النفط إلى (36) دولار في عام (2016)، مما أدى الى انخفاض الإيرادات العامة والإيرادات النفطية بشكل خاص ، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني نتيجة دخول عصابات داعش الإرهابي مما أدى إلى زيادة النفقات العسكرية لتمويل العمليات الحربية ضد الإرهاب. بينما شهد ارتفاع للأعوام (2017- 2018) ليبلغ (75,490,115 ، 80,873,189) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوية (12.55% ، 7.13%) على التوالي بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تحقيق الفائض في الموازنة العامة وزيادة الانفاق العام، وبلغ الانفاق الاستهلاكي ( 59,025,700 ، 67,052,856) مليون دينار على التوالي، والانفاق الاستثماري بلغ (13,820,333 ، 16,464,400) مليون دينار للعامين المذكورين. ثم ارتفع الانفاق الحكومي العام إلى (111,723,523) مليون دينار في عام (2019)، بينما انخفض إلى (76,082,443) مليون دينار في عام (2020) وبمعدل تغير سنوي (-31.90%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة نقشي كوفيد19 ليصل إلى (40) دولار للبرميل الواحد، مما انعكس على عجز الموازنة وتخفيض الانفاق

الحكومي. لكنه ارتفع الى (102,849,659) مليون دينار في عام (2021) وبمعدل تغير سنوي (35.18%) بسبب تحسن وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. أما الإنفاق الاستهلاكي فقد بلغ (89,526,700) مليون دينار والإنفاق الاستثماري بلغ (13,322,700) مليون دينار للعام المذكور بسبب تمويل المشاريع الاستثمارية التي توقفت خلال فرض حظر التجوال الشامل نتيجة انتشار جائحة كورونا. تأسيساً على ما تقدم أن الإنفاق الاستهلاكي يشكل الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي العام بسبب زيادة الرواتب والأجور لموظفي القطاع الحكومي ودفع نفقات الحروب، وبلغ أعلى معدل لنمو الإنفاق العام قدره (52.19%) عام (2008) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

#### الجدول (7)

تطور هيكل الإنفاق العام في العراق للمدة (2004 – 2021) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

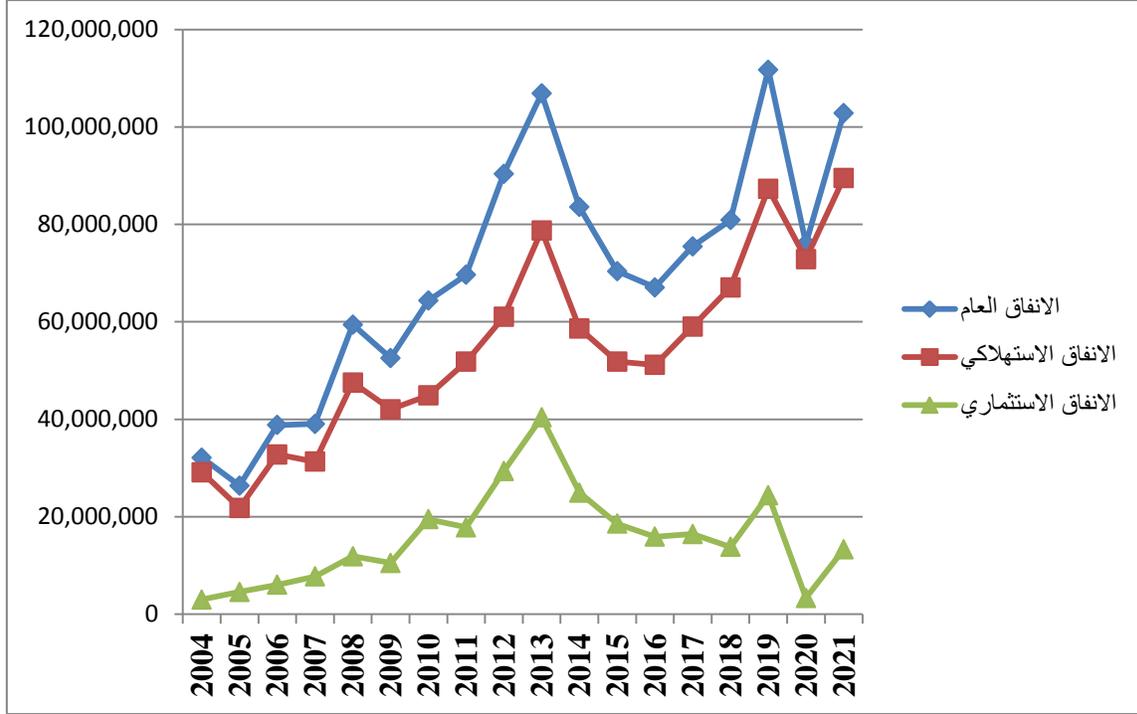
السنوات	الإنفاق الاستهلاكي (1)	الإنفاق الاستثماري (2)	الإنفاق العام (3)	معدل التغير السنوي % (4)	نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الإنفاق العام % (5)	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام % (6)
2004	29,102,758	3,014,733	32,117,491	----	90.61	9.38
2005	21,803,157	4,572,018	26,375,175	-17.87	82.66	17.33
2006	32,778,999	6,027,680	38,806,679	47.31	84.46	15.35
2007	31,308,188	7,723,044	39,031,232	0.57	80.21	19.79
2008	47,522,700	11,880,675	59,403,375	52.19	80	20
2009	42,053,620	10,513,405	52,567,025	-11.05	80	20
2010	44,879,984	19,472,000	64,351,984	22.41	69.74	30.26
2011	51,807,411	17,832,112	69,639,523	8.21	74.39	25.61
2012	61,023,832	29,350,951	90,374,783	29.77	67.52	32.48
2013	78,743,314	40,384,241	119,128,455	31.81	66.09	33.89
2014	58,625,000	24,931,000	83,556,226	-29.86	70.16	29.84
2015	51,832,840	18,564,670	70,397,515	-15.74	73.62	26.37
2016	51,173,430	15,894,000	67,067,737	-4.72	76.30	23.70
2017	59,025,700	16,464,400	75,490,115	12.55	78.19	21.81
2018	67,052,856	13,820,333	80,873,189	7.13	82.91	17.09
2019	87,301,000	24,422,600	111,723,600	38.14	78.14	21.86
2020	72,873,500	3,308,900	76,182,400	-31.90	95.65	4.34
2021	89,526,700	13,322,700	102,849,400	35.18	87.04	12.95

- المصدر: النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للسنوات (2004 – 2021).

- العمود (6،5،4) من أعداد الباحث.

## الشكل (7)

### تطور الانفاق العام في العراق للمدة (2021 – 2004)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (7)

### ثانياً : تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة (2021 – 2004) :

تعتمد الحكومة إلى استخدام أدواتها المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي وحسب الاهداف المراد تحقيقها، إذ تتجلى بالموارد التي تحصل عليها الحكومة في شكل تدفقات نقدية لتغطية الإنفاق العام بهدف إشباع الحاجات العامة، وتشمل الإيرادات العامة المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة من (النفط، الصناعة، الزراعة، الضرائب، النقل والمواصلات والاتصالات وغيرها).

يلاحظ من الجدول (8) أن الإيرادات العامة ارتفعت من (32,982,739) مليون دينار عام (2004) إلى (40,502,890) مليون دينار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي (22.80%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (80,252,182) مليون دينار عام (2008) ويعزى ذلك إلى الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام، مما أدت إلى زيادة الإيرادات العامة المتحصلة من الإيرادات النفطية، بينما انخفضت إلى (47,112,517) مليون دينار في عام (2009) وبمعدل تغير سنوي (-41.29%) بسبب انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية وانخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة

ازمة الرهن العقاري عام 2008 ، مما أدى إلى تراجع الإيرادات العامة. بينما شهدت ارتفاعاً مستمراً للأعوام (2010- 2011- 2012) لتبلغ (69,521,117، 99,998,776 ، 119,846,623) مليون دينار على التوالي بسبب الزيادة المستمرة في أسعار النفط، فضلاً عن اهتمام الدولة بتطبيق التشريعات الضريبية الأمر الذي انعكس على زيادة أجمالي الإيرادات العامة لهذه المدة مما أدت إلى زيادة الإيرادات العامة. بينما شهدت انخفاضاً مستمراً للأعوام (2013 – 2016) لتصل (54,409,270) مليون دينار في عام (2016) بسبب الصدمة المزدوجة التي شهد الاقتصاد العراقي وهي الصدمة الاقتصادية والأمنية، فالاقتصادية تمثلت في انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع الإيرادات النفطية، أما الأمنية تمثلت بدخول عصابات داعش الإرهابية إلى العراق وسيطرته على الحقول النفطية في المناطق الغربية .

أما الإيرادات الضريبية فهي تشكل النسبة الأقل من مجموع الإيرادات العامة، وذلك بسبب اعتمادها على الإيرادات النفطية لكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً إلى جانب تخلف الوعي الضريبي في العراق، في حين نجد أن الإيرادات الضريبية في الدول المتقدمة تعتبر الموارد المالية المهمة في تمويل الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن ضعف كفاءة الجهاز الضريبي.

ويلاحظ أن الإيرادات الضريبية بلغت قيمتها (159,644) مليون دينار في عام (2004) وبنسبة مساهمة للإيرادات العامة مقدارها (0.48%) وهي نسبة منخفضة جداً بسبب تخلف النظام الضريبي وضعف كفاءة الإدارة الضريبية، واستمرت بالتذبذب خلال المدة (2006 – 2008)، بينما سجلت ارتفاعاً إلى (3,334,809) مليون دينار في عام (2009) وبنسبة مساهمة مقدارها (7.07%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، بالتالي أدت إلى زيادة الضرائب لتمويل الإيرادات العامة للموازنة مقابل انخفاض الإيرادات النفطية. وبعدها أخذت بالتذبذب ، ولم تشهد ارتفاعاً إلا عام (2017) لتصل قيمتها (6,298,272) مليون دينار وبنسبة مساهمة (8.14%) بسبب تعويض الانخفاض الحاصل في الإيرادات النفطية وسد العجز في الموازنة العامة خلال السنوات الماضية.

تأسيساً على تقدم يلاحظ أن الإيرادات الضريبية تشكل الجزء الأقل من مجموع الإيرادات العامة بسبب اعتمادها على الإيرادات النفطية والتي تشكل نسبة (92.12%) بالمتوسط من مجموع الإيرادات العامة، فضلاً

عن ضعف كفاءة الجهاز الضريبي في العراق، وارتفاع حالات التهرب الضريبي بسبب ضعف القوانين في البلاد.

### الجدول (8)

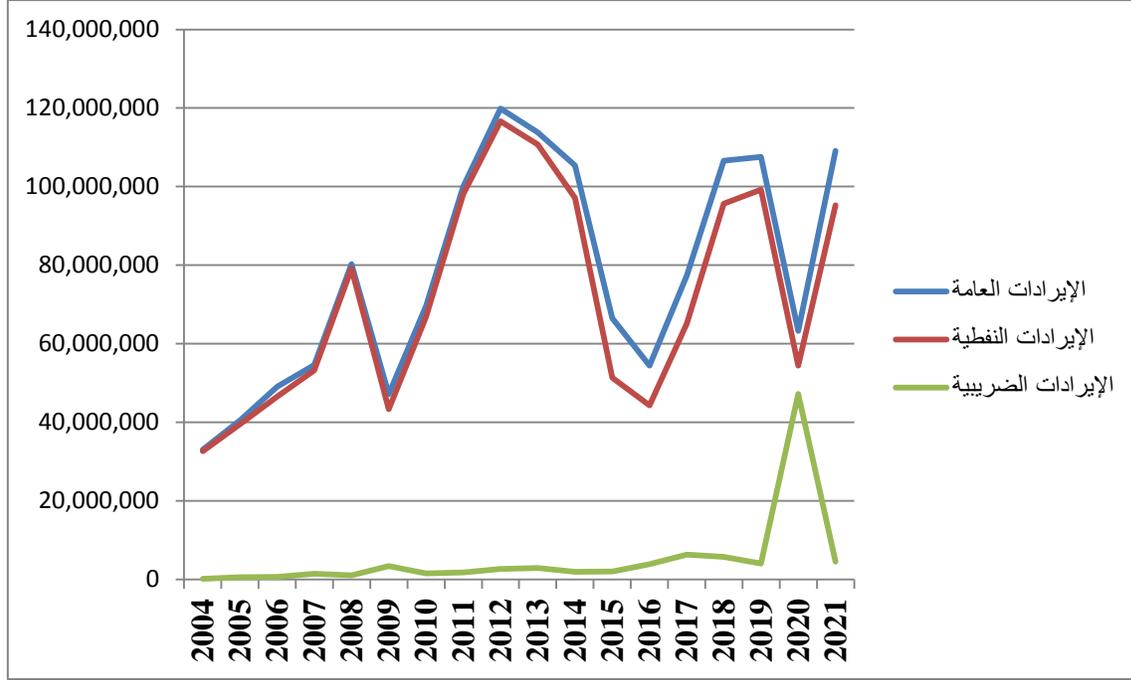
تطور هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004 – 2021) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	معدل التغير السنوي %	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة %	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة %	الإيرادات الأخرى
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	
2004	32,982,739	----	32,627,203	98.92	159,644	0.48	195,892
2005	40,502,890	22.80	39,480,069	97.47	495,282	1.21	527,539
2006	49,063,361	21.13	46,534,310	94.84	591,229	1.20	155,3615
2007	54,599,451	11.28	53,162,292	97.36	1,397,991	2.56	38,868
2008	80,252,182	49.98	79,131,752	98.60	985,837	1.22	134,593
2009	47,112,517	-41.29	43,309,228	91.93	3,334,809	7.07	155,485
2010	69,521,117	47.56	66,819,670	96.11	1,532,438	2.19	1,169,009
2011	99,998,776	43.83	98,090,214	98.09	1,783,593	1.78	124,969
2012	119,846,623	19.84	116,597,076	97.31	2,633,357	2.19	235,970
2013	113,798,395	-5.07	110,677,542	97.25	2,876,856	2.52	212,997
2014	105,386,623	-7.36	97,072,410	92.11	1,885,127	1.78	6,429,086
2015	66,470,252	-36.92	51,312,621	77.20	2,015,010	3.03	13,142,621
2016	54,409,270	-18.14	44,267,063	81.35	3,861,896	7.09	6,280,311
2017	77,335,955	42.13	65,071,929	84.14	6,298,272	8.14	5,965,754
2018	106,569,834	37.80	95,619,820	89.72	5,686,211	5.33	5,263,803
2019	107,566,995	0.93	99,216,318	92.23	4,014,531	3.73	4,336,146
2020	63,199,689	-41.24	54,448,514	86.15	4,718,189	7.46	4,032,985
2021	109,081,464	72.59	95,270,298	87.33	4,536,242	4.15	9,274,924
المتوسط				92.12		3.41	

- المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والابحاث، للسنوات (2004- 2021)
- الأعمدة (6،2،4) من أعداد الباحث اعتماداً على المعادلة الآتية نسبة المساهمة % = الإيرادات النفطية \ الإيرادات العامة × 100
- الأعمدة : (7،5،3،1) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2004-2021).

## الشكل (8)

### تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة (2021- 2004)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (8).

### ثالثاً : تطور مكونات الدين العام في العراق للمدة (2021 – 2004) :

الدين العام هو مجموع المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من خلال الاقتراض من المصارف المحلية والأجنبية والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية، والغرض من الدين العام هو تمويل العجز في موازنة الدولة بسبب نقص الإيرادات العامة ولغرض سد النفقات العامة.

يتضح من الجدول (9) إنَّ الدين الداخلي ارتفع من (5,925,061) مليون دينار في عام (2004) إلى (6,593,960) مليون دينار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي قدره (11.28%) بسبب توجه الحكومة نحو الاقتراض الداخلي من المصارف والمؤسسات المالية لتمويل الأنشطة الاقتصادية وإعادة إعمار الجهاز الإنتاجي الذي تعرض إلى التخريب فترة الاحتلال الأمريكي عام (2003). لكنه انخفض إلى (5,307,008) مليون دينار في عام (2006) وبمعدل تغير سنوي قدره (19.51% -) واستمر لغاية عام (2008) ليبلغ (4,455,569) مليون دينار نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام وارتفاع الإيرادات النفطية، فضلاً عن السياسات المالية التي أتبعها العراق في عدم التوسع الكبير في الأنفاق العام خلال فترة طفرة الإيرادات

النفطية واستخدام جزء من هذه الإيرادات النفطية جزء كبير من الدين العام لا سيما الدين المحلي. بينما سجل ارتفاعاً ليبلغ (8,434,049) مليون دينار عام (2009) وبمعدل تغير سنوي قدره (89.29%) لتمويل العجز في الموازنة العامة، بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وانخفاض الإيرادات النفطية. وفي الأعوام (2010 – 2012) بدأ بالانخفاض تدريجياً ، بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط الخام مرة أخرى، وزيادة الإيرادات العامة الأمر الذي دفع الحكومة إلى تقليص حجم الدين المحلي .

أما الأعوام (2013 – 2016) فقد شهد ارتفاعاً بسبب حدوث العجز في الموازنة العامة ويعود السبب إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً لنفس السنوات، إضافة إلى سيطرة عصابات داعش الإرهابية على المناطق الغربية من العراق، وأدى إلى زيادة الإنفاق العسكري لتمويل العمليات الحربية، فضلاً عن توجه الحكومة نحو الاقتراض المحلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة ومؤسسة الشهداء والسجناء السياسيين فضلاً عن هيئة دعاوي الملكية عن طريق اصدار السندات بالحكومية<sup>(1)</sup>. بينما شهد انخفاض في السنوات (2017-2019) على التوالي ليبلغ (47,678,796 ، 41,822,918 ، 38,331,548) مليون دينار بسبب تحسن أسعار النفط الخام عالمياً

أما الدين الخارجي فقد بدأ بالانخفاض التدريجي إذ يلاحظ أنه انخفض من (186,021,778) مليون دينار في عام (2004) إلى (162,737,207) مليون دينار في عام (2005) واستمر بالانخفاض ليصل إلى (67,632,836) مليون دينار في عام (2010) بسبب رفع العقوبات الاقتصادية بعد عام (2003) مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة، وكذلك تخفيض الديون بموجب اتفاقية نادي باريس، إذ نرى في عام (2007) انخفضت النسبة إلى (84%) بعد أن كانت (115%) وذلك لالتزام العراق بكافة الشروط التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي وعلية انخفض رصيد الديون الخارجية المسجلة في عام (2003) بنسبة (80%) في عام (2007).

وفي السنوات (2014 ، 2015 ، 2016 ، 2017) فقد شهد ارتفاعاً مستمراً ليصل إلى (90,960,449) مليون دينار عام (2017) بسبب انخفاض اسعار النفط الخام عالمياً، فضلاً عن الانفاق العسكري لتمويل العمليات العسكرية لاستعادة المناطق التي سيطرة عليها عصابات داعش الارهابي منذ (2014). وفي عامي

(1) جمهورية العراق – البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2014، ص66.

(2018 - 2019) انخفض الدين الخارجي إلى (54,776,800) مليون دينار بسبب ارتفاع سعر النفط عالمياً وتحسن الوضع الامني في البلد.

وفي عامي (2020 - 2021) فقد شهد ارتفاعاً الى (75,698,700 ، 80,842,250) مليون دينار على التوالي لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة نتيجة انتشار جائحة كورونا والذي اصاب الشلل في الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص والذي أدى بدوره إلى انخفاض أسعار النفط الخام عالمياً لادنى مستوياتها نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط العراقي، وبالتالي أدى إلى طلب قروض جديدة لتمويل الانفاق الحكومي.

تأسيساً على ما تقدم أن الدولة تلجأ إلى الاقتراض العام الداخلي والخارجي بين مدة وأخرى من أجل تمويل نفقاتها العامة في أوقات الحروب والازمات والتقلبات الحاصلة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما ينعكس بشكل مباشر على تراجع الإيرادات النفطية بسبب الصفة الربعية للاقتصاد العراقي.

### الجدول (9)

تطور مكونات الدين العام في العراق للمدة (2004 - 2021) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

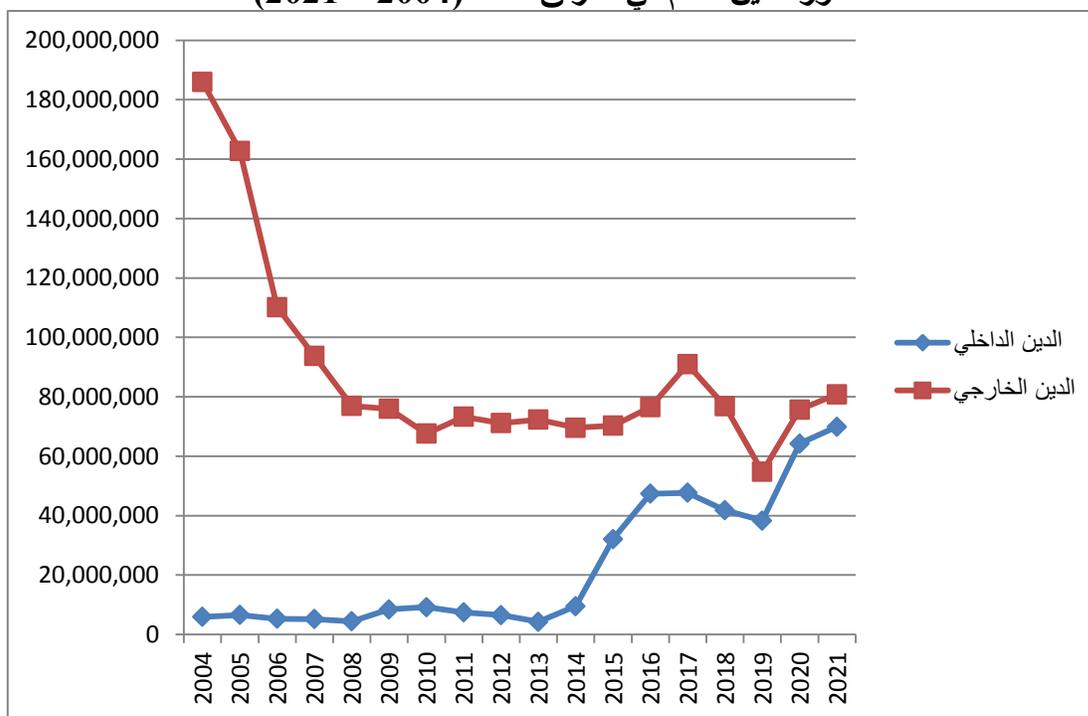
السنوات	الدين الداخلي	معدل التغير السنوي %	الدين الخارجي	معدل التغير السنوي %	أجمالي الدين العام	معدل التغير السنوي %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2004	5,925,061	----	186,021,778	----	191,946,839	.....
2005	6,593,960	11.28	162,737,207	-12.51	169,331,167	-11.78
2006	5,307,008	-19.51	110,172,175	-32.30	115,479,183	-31.80
2007	5,193,705	-2.13	93,758,000	-14.89	98,951,705	-14.31
2008	4,455,569	-14.21	76,947,489	-17.92	81,403,058	-17.73
2009	8,434,049	89.29	75,989,598	-1.24	84,423,647	3.71
2010	9,180,806	8.85	67,632,836	-10.99	76,813,642	-9.01
2011	7,446,859	-18.88	73,275,332	8.34	80,722,191	5.08
2012	6,547,519	-12.07	71,151,498	-2.89	77,699,017	-3.74
2013	4,255,549	-35.00	72,340,576	1.67	76,596,125	-1.42
2014	9,520,019	123.70	69,619,500	-3.76	79,139,519	3.32
2015	32,142,805	237.63	70,271,692	0.93	102,414,497	29.41
2016	47,362,251	47.34	76,504,207	8.86	123,866,458	20.94
2017	47,678,796	0.66	90,960,449	18.89	138,639,245	11.92

-14.40	118,673,755	-15.51	76,850,837	-12.28	41,822,918	2018
-21.54	93,108,348	28.72	54,776,800	-8.34	38,331,548	2019
50.30	139,945,259	38.19	75,698,700	67.60	64,246,559	2020
7.72	150,754,644	6.79	80,842,250	8.81	69,912,394	2021

المصدر:

- العمود (1 ، 3) من خلال النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2004 – 2021).  
- العمود (2 ، 4) من عمل الباحث اعتماداً على المعدلة الآتية.  
معدل التغير السنوي % = السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة × 100

الشكل (9)  
تطور الدين العام في العراق للمدة (2021 – 2004)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (9).

### المبحث الثالث

#### تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومؤشرات السياسة المالية في العراق

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام والإنفاق العام في العراق للمدة (2004 - 2021) :

تأثرت السياسة المالية وأدواتها (الإنفاق العام والإيرادات العامة) بتقلبات أسعار النفط الخام في الاقتصاد العراقي، وترتبط بعلاقة طردية، أي كلما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية، كلما أدت إلى زيادة الإنفاق العام والإيرادات العامة:

يلاحظ من الجدول (10) أن أسعار النفط الخام قد شهدت ارتفاعاً مستمراً للسنوات (2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008) لتبلغ (36.05 ، 50.08 ، 61.08 ، 69.1 ، 88.8) دولار للبرميل الواحد على التوالي، نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والسماح بزيادة إنتاج وتصدير كميات كبيرة من النفط إلى مختلف دول العالم، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام ليلبلغ (32,117,491) مليون دينار بينما انخفض إلى (26,375,175) مليون دينار عام (2005) بسبب اتخاذ الحكومة سياسة مالية انكماشية لمعالجة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار.

أما السنوات (2006 - 2007 - 2008) فقد شهدت ارتفاعاً إلى (38,806,679 - 39,031,232 - 59,403,375) مليون دينار على التوالي، مما انعكست إيجاباً على تحسن النشاط الاقتصادي ورفع معدل النمو للاقتصاد العراقي.

وفي عام (2009) سجلت أسعار النفط الخام انخفاضاً حيث وصلت إلى (58.96) دولار بعد إن كانت (88.8) دولار عام 2008 أي بمعدل تغير سنوي (-33.60%)، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري نتيجة انعكاس الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية عام (2008)، التي أدت إلى تراجع الطلب العالمي على النفط العراقي، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الإنفاق العام إلى (52,567,025) مليون دينار، مما انعكست سلباً على أداء الاقتصاد العراقي وتراجع معدل النمو الاقتصادي.

أما السنوات (2010-2011-2012) حيث ارتفعت أسعار النفط بصورة كبيرة لتصل إلى (75.96 ، 103 ، 107) دولار للبرميل الواحد على التوالي، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام ليلبلغ (64,351,984 - 69,639,523 - 90,374,783) مليون دينار على التوالي .

وفي عام (2013) انخفض سعر النفط الخام إلى (103) دولار للبرميل الواحد بعد ان كانت (107) دولار عام (2012)، إلى جانب ارتفاع الإنفاق العام قياساً بعام 2012 ، وبمعدل تغير سنوي (-3.73) . وفي السنوات (2014- 2015 - 2016) شهدت انخفاضاً مستمراً لتبلغ (94.9 ، 44.7 ، 36) دولار للبرميل الواحد على التوالي بسبب انهيار أسعار النفط الخام في الأسواق لعالمية وتدهور الوضع لاقتصادي مما انعكست على انخفاض الإنفاق العام للمدة المذكورة. إذ بلغ الإنفاق العام (83,556,226 – 67,067,437 – 70,397,515) مليون دينار على التوالي.

وفي السنوات (2017 – 2018) سجلت أسعار النفط الخام ارتفاعاً إلى (49 – 65) دولار على التوالي نتيجة تحسن الوضع الأمني في البلد وزيادة الطلب العالمي على النفط الخام الأمر الذي أدى إلى زيادة الإيرادات العامة مما انعكس على زيادة الأنفاق العام، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام ليلبلغ (75,490,115 – 80,873,189) مليون دينار على التوالي، مما انعكست إيجاباً على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي وتحسن معدلات النمو الاقتصادي.

وعادت الاسعار بالانخفاض حيث سجلت (60) دولار للبرميل الواحد في عام (2019) و (40) دولار في عام (2020) بسبب انتشار وباء كورونا وتراجع الطلب العالمي على النفط الخام بسبب توقف معظم المعامل والمصانع في دول العالم والاهم توقف اغلب شركات الطيران في العالم ، مما أدى ذلك إلى انخفاض اسعارها (النفط) الذي انعكس سلباً على الانفاق العام الذي انخفض ليلبلغ نحو (76,182,400) مليون دينار عام 2020.

ثم عادت وارتفعت أسعار النفط الخام إلى (68.38) دولار للبرميل الواحد عام 2021 بعد خروج معظم دول العالم الصناعية تحديداً من أزمة كورونا وتم فتح المصانع من جديد وعودة شركات الطيران في العالم إلى نشاطها السابق ، وعلية ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام وكذلك على النفط العراقي ايضاً مما أدى إلى زيادة الإنفاق إلى (102,849,400) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (35.18%) وهذا أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول (10)

تطور العلاقة بين أسعار النفط والإنفاق العام في العراق للمدة (2004 – 2021) (مليون دينار، %)

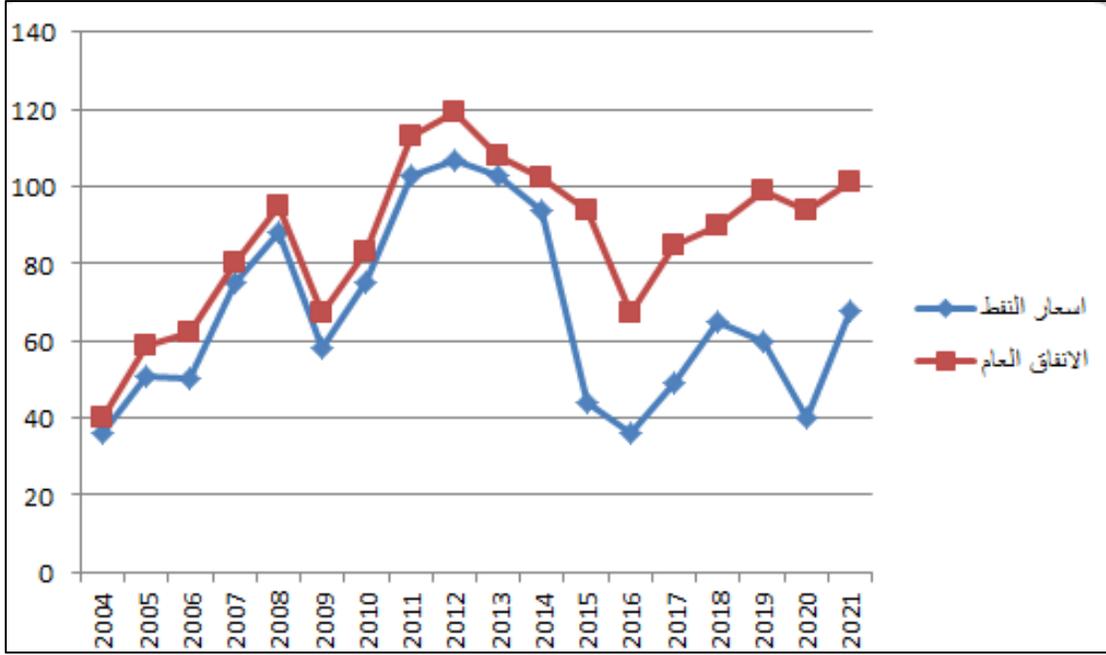
السنوات	اسعار النفط (دولار) (1)	معدل التغير السنوي % (2)	الانفاق العام (3)	معدل التغير السنوي % (4)
2004	36.05	----	32,117,491	----
2005	50.08	38.91	26,375,175	-17.87
2006	61.08	21.96	38,806,679	47.13
2007	69.1	13.13	39,031,232	0.57
2008	88.8	28.50	59,403,375	52.19
2009	58.96	-33.60	52,567,025	-11.05
2010	75.96	28.83	64,351,984	22.41
2011	103	35.59	69,639,523	8.21
2012	107	3.88	90,374,783	29.77
2013	103	-3.73	106,873,027	18.25
2014	94.9	-7.86	83,556,226	-21.81
2015	44.7	- 52.89	70,397,515	- 15.74
2016	36	-19.46	67,067,737	-4.72
2017	49	36.11	75,490,115	12.55
2018	65	32.65	80,873,189	7.13
2019	60	- 7.69	111,723,523	38.14
2020	40	-33.33	76,182,400	-31.90
2021	68.38	70.95	102,849,400	35.18

المصدر:

العمود (1 ، 3) من خلال النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للسنوات (2004 – 2021)  
العمود (2 ، 4) من إعداد الباحث اعتماداً على القانون المذكور سابقاً.

## الشكل (10)

تطور العلاقة بين اسعار النفط والانفاق العام في العراق



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (10).

**المطلب الثاني : العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004 – 2021) :**

يلاحظ من الجدول (11) أن أسعار النفط الخام قد ارتفعت من (36.05) دولار للبرميل الواحد عام (2004) إلى (50.08) دولار عام (2005) وبمعدل تغير سنوي (38.91%) واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (88.8) دولار عام (2008) بسبب ارتفاع الطلب العالمي على النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى زيادة إنتاج وتصدير كميات النفط وبيعه في أسواق النفط العالمية، بالمقابل انعكس على زيادة الإيرادات العامة إذ ارتفعت من (32,982,739) مليون دينار عام (2004) إلى (40,502,890) مليون دينار عام (2005) ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى ( 80,252,182 ) مليون دينار عام (2008).

بينما شهدت أسعار النفط الخام انخفاضاً إلى (58.96) دولار للبرميل الواحد عام (2009) بعد أن كانت (88.8) دولار عام (2008)، مما انعكست سلباً على الإيرادات العامة والتي انخفضت إلى (47,112,517) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (-41.29%) بسبب انعكاس الاثار السلبية لازمة

المالية العالمية عام (2008) على أسواق النفط العالمية، مما أدت إلى انخفاض أسعار النفط وتراجع معدلات النمو العالمية.

ويلاحظ من الجدول أن أسعار النفط الخام شهدت ارتفاعاً للسنوات (2010-2011-2012) لتبلغ (75.96 ، 103 ، 107) دولار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (28.83%، 35.59%، 3.88%) على التوالي ، مما انعكست إيجاباً على زيادة الإيرادات العامة، إذ بلغت (69,521,117 ، 99,998,776 ، 119,466,403) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (47.56%، 43.83%، 19.84%) على التوالي بسبب الطلب المتزايد على النفط الخام في الأسواق العالمية، مما انعكس على زيادة إنتاج وتصدير وبيع النفط الخام، فضلاً عن زوال آثار الأزمة المالية العالمية عام (2008). وانتعاش الاقتصادات العالمية وارتفاع معدلات النمو العالمي. بينما شهدت انخفاضاً إلى (103) دولار عام (2013) واستمرت بالانخفاض لتصل إلى (36) دولار للبرميل الواحد عام (2016) في الأسواق العالمية، مما انعكست سلباً على الإيرادات العامة، إذ شهدت انخفاضاً مستمراً لتصل (54,409,270) مليون دينار عام (2016) مما أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي وأدى ذلك إلى الركود في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد العراقي. ثم عادت و شهدت ارتفاعاً إلى (49) عام (2017) مما انعكست إيجاباً في زيادة الإيرادات العامة إلى (77,335,955) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (42.14%) بسبب تحسن الوضع الاقتصادي في البلد، مما أدى زيادة إنتاج وتصدير كميات النفط إلى الدول الأجنبية. وفي عام (2020) شهدت أسعار النفط انخفاضاً إلى (40) دولار للبرميل الواحد نتيجة انتشار جائحة كورونا وتراجع الطلب العالمي على النفط مقابل زيادة المعروض منه، مما انعكس سلباً على تراجع الإيرادات العامة إلى (63,199,689) مليون دينار، وعلية فقد تدهور الوضع الاقتصادي في البلد، وارتفعت معدلات البطالة. بينما شهدت أسعار النفط ارتفاعاً إلى (68.38) دولار للبرميل الواحد عام (2021) وبمعدل تغير سنوي قدره (70.95%) بالمقابل ارتفعت الإيرادات العامة إلى (109,081,464) مليون دينار مما أدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول (11)

تطور العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2021) (مليون دينار ، %)

السنوات	اسعار النفط	معدل التغير السنوي %	الايرادات العامة	معدل التغير السنوي %
2004	36.05	----	32,982,739	----
2005	50.08	38.91	40,502,890	22.80
2006	61.08	21.96	49,055,545	21.13
2007	69.1	13.13	54,599,451	11.28
2008	88.8	28.50	80,252,182	49.98
2009	58.96	-33.60	47,112,517	-41.29
2010	75.96	28.83	69,521,117	47.56
2011	103	35.59	99,998,776	43.83
2012	107	3.88	119,466,403	19.84
2013	103	-3.73	113,767,395	-5.07
2014	94.9	-7.86	105,386,623	-7.36
2015	44.7	- 52.89	66,470,252	-36.92
2016	36	-19.46	54,409,270	-18.14
2017	49	36.11	77,335,955	42.14
2018	65	32.65	106,569,834	37.80
2019	60	- 7.69	107,566,995	0.93
2020	40	-33.33	63,199,689	-41.24
2021	68.38	70.95	109,081,464	72.59

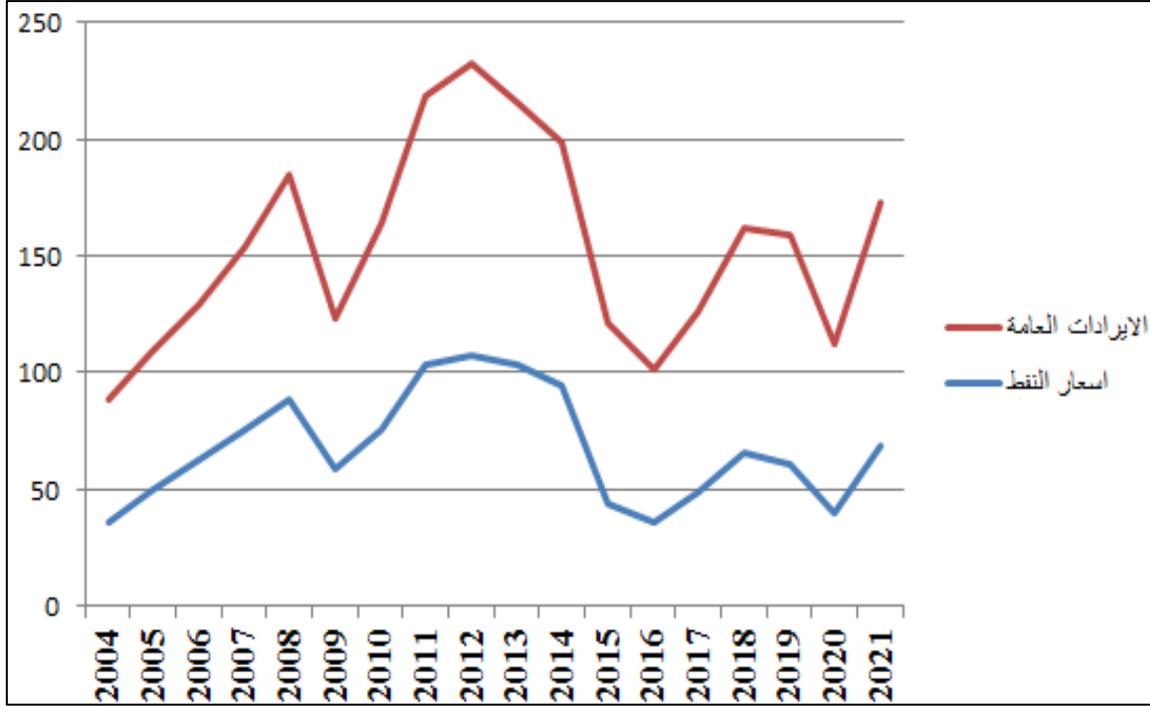
المصدر:

العمود (1 ، 3) من خلال النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للسنوات (2004 – 2021) العمود (2 ، 4) من إعداد الباحث اعتمادا المعادلة الآتية.

$$\text{معدل التغير السنوي \%} = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100$$

## الشكل (11)

تطور العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة في العراق.



المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11).

**المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين أسعار النفط والدين العام في العراق للمدة (2004 – 2021) :**

- يتضح من بيانات الجدول (12) أن أسعار النفط قد شهدت ارتفاعاً مستمراً خلال السنوات (2004 - 2008)، مما انعكست إيجاباً على انخفاض الدين العام بسبب الاكتفاء بالإيرادات النفطية. أما عام (2009) فقد شهدت أسعار النفط انخفاضاً إلى (58.96) دولار للبرميل الواحد، مما أدى ارتفاع الدين الداخلي ليبلغ (8,434,049) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (89.29%)، بالمقابل لم يشهد الدين الخارجي زيادة بسبب توجه الحكومة إلى الاقتراض الداخلي من المصارف والمؤسسات المالية من أجل تمويل العجز في الموازنة العامة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية. كما شهد الدين الداخلي ارتفاعاً إلى (9,180,806) مليون دينار عام (2010) بسبب استمرار دعم الإيرادات العامة وتجنب العجز في الموازنة العامة.

وفي السنوات (2011 – 2012 – 2013) فقد شهد الدين الداخلي انخفاضاً ليبلغ (7,446,859 ، 6,547,519 ، 4,255,549) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (18.88%- ، 12.07%- ، 35.00%-) على التوالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية والتي بلغت (103 ، 103،107) دولار للبرميل الواحد على التوالي، مما انعكست إيجاباً على تراجع الدين الداخلي.

أما الدين الخارجي فقد شهد ارتفاعاً ليبلغ (73,275,332) مليون دينار عام (2011) وبمعدل تغير سنوي قدره (8.34%)، لكنه انخفض إلى (71,151,498) مليون دينار عام (2012) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام إلى (107) دولار للبرميل الواحد، مما أدى زيادة الإيرادات النفطية إلى تراجع الدين الخارجي.

وفي عام (2014) شهدت أسعار النفط انخفاضاً إلى (94.9) دولار ، وانخفض الدين الخارجي أيضاً إلى (69,619,500) مليون دينار ويعزى سبب هذا الانخفاض بشكل اساس إلى انخفاض رصيد قروض اعادة الجدولة وبمعدل تغير سنوي قدره (3.76- %). ثم استمرت بالانخفاض لتصل إلى (36) دولار عام (2016) نتيجة تدهور الوضع الأمني في البلد وتراجع الطلب العالمي على النفط العراقي في الأسواق العالمية، مما أدت إلى ارتفاع الدين الخارجي ليصل إلى (76,504,207) مليون دينار للعام المذكور وذلك من أجل تمويل العجز في الموازنة العامة بعد تراجع الإيرادات النفطية. بينما سجلت أسعار النفط ارتفاعاً إلى (49) دولار للبرميل الواحد عام 2017، بسبب تحسن الظروف الأمنية في البلد، وزيادة الطلب العالمي على النفط الخام في الأسواق العالمية، بالمقابل ارتفع الدين الخارجي إلى (90,960,449) مليون دينار عام (2017) بسبب تمويل الأنشطة الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي وإعادة تعمير المناطق المحررة من الإرهاب.

وفي عام (2018) سجلت أسعار النفط ارتفاعاً إلى (65) دولار للبرميل الواحد، وبالتالي انعكست على انخفاض الدين الخارجي إلى (76,850,837) مليون دينار بسبب زيادة الإيرادات النفطية نتيجة زيادة إنتاج وتصدير النفط الخام إلى الخارج.

أما الأعوام (2019 – 2020) فقد سجلت أسعار النفط الخام انخفاضاً نحو (60، 40) دولار على التوالي بسبب تدهور الوضع الأمني والسياسي والصحي بعد انتشار جائحة كورونا مما أدى إلى ارتفاع الدين الداخلي وبمعدل تغير (67%)، مما انعكست سلباً على الطلب العالمي على النفط في الأسواق العالمية

نتيجة فرض حظر التجوال الشامل في كافة دول العالم، وفي عام (2021) سجلت أسعار النفط (68.38) دولار للبرميل الواحد ، بالمقابل شهد الدين الخارجي ارتفاعا لسنتين (2019-2020-2021) ليبلغ نحو (54,776,800 - 75,698,700 - 80,842,250) مليون دينار على التوالي وجاءت هذه الزيادة من أجل تمويل العجز في الموازنة في ظل انهيار أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا.

### الجدول (12)

تطور العلاقة بين أسعار النفط والدين العام الداخلي والخارجي في العراق (مليون دينار)

السنوات	أسعار النفط الخام (1)	الدين الداخلي (2)	معدل التغير السنوي % (3)	الدين الخارجي (4)	معدل التغير السنوي % (5)
2004	36.05	5,925,061	----	186,021,778	----
2005	50.08	6,593,960	11.28	162,737,207	-12.51
2006	61.08	5,307,008	-19.51	110,172,175	-32.30
2007	69.1	5,193,705	-2.13	93,758,000	-14.89
2008	88.8	4,455,569	- 14.21	76,947,489	-17.92
2009	58.96	8,434,049	89.29	75,989,598	-1.24
2010	75.96	9,180,806	8.85	67,632,836	-10.99
2011	103	7,446,859	-18.88	73,275,332	8.34
2012	107	6,547,519	-12.07	71,151,498	-2.89
2013	103	4,255,549	-35.00	72,340,576	1.67
2014	94.9	9,520,019	123.70	69,619,500	-3.76
2015	44.7	32,142,805	237.63	70,271,692	0.93
2016	36	47,362,251	47.34	76,504,207	8.86
2017	49	47,678,796	0.66	90,960,449	18.89
2018	65	41,822,918	-12.28	76,850,837	-15.51
2019	60	38,331,548	-8.34	54,776,800	28.72
2020	40	64,246,559	67.60	75,698,700	0.19
2021	68.38	69,912,394	8.81	80,842,250	6.79

المصدر:

العمود (1 ، 3) النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للسنوات (2004 - 2021)

العمود (2 ، 4) من إعداد الباحث اعتمادا المعادلة الآتية.

معدل التغير السنوي % = السنة الحالية - السنة السابقة / السنة السابقة × 100

المطلب الرابع : تحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام والموازنة العامة في العراق للمدة (2004 - 2021):

تعد الموازنة العامة الأداة الرئيسية للمالية العامة للدولة، كونها الآلية المجسدة لفلسفة تلك الدولة وأولوياتها

وأهدافها السياسية منها والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، وأنماط اتجاهات نفقاتها وإيراداتها معبر عنها على

شكل تخصيصات رقمية للوحدات الادارية المختلفة وتعكس طبيعة الخدمات اللازمة لإشباع حاجات ومتطلبات المجتمع الذي توجد فيه وحجمها ونوعها، وفي العراق تأخذ هذه الفكرة أهمية ، ولاسيما لعدد من الخصائص السياسية والقانونية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية المختلفة.

يلاحظ من الجدول (13) أن أسعار النفط الخام شهدت ارتفاعاً مستمراً للمدة (2004 – 2008) لتبلغ (36.05 ، 50.08 ، 61.08 ، 69.1 ، 88.8) دولار للبرميل الواحد على التوالي، مما انعكست على تحقيق الفائض في الموازنة العامة للمدة المذكورة. وأدت إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ودعم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد العراقي.

وفي عام (2009) سجلت انخفاضاً إلى (58.96) دولار للبرميل الواحد نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدت إلى تحقيق العجز في الموازنة العامة وبلغ قدره (-5,454,508) مليون دينار نتيجة انعكاس آثار الأزمة المالية العالمية عام (2008).

وفي السنوات (2010 – 2012) شهدت أسعار النفط ارتفاعاً مستمراً لتبلغ (75.96 ، 103 ، 107) دولار للبرميل الواحد ، مما انعكست على تحقيق الفائض في الموازنة العامة لتبلغ (5,169,133 ، 30,395,253 ، 29,091,620) مليون دينار على التوالي.

أما السنوات (2013 – 2016) فقد شهدت أسعار النفط انخفاضاً مستمراً لتصل إلى (36) دولار للبرميل الواحد في الأسواق العالمية نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط الخام الأحفوري بعد أن تم تخفيض تكلفة إنتاج النفط الصخري وتزايد الطلب على هذا النوع في الولايات المتحدة الأمريكية. مما انعكس سلباً في الموازنة للسنوات المذكورة ليصل مقدار العجز إلى (-12,658,167) مليون دينار عام (2016). وهذا أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلد. بينما شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعاً للعامين (2017 – 2018) لتبلغ (49 ، 65) دولار للبرميل على التوالي وبالتالي أدت إلى تحقيق الفائض في الموازنة العامة قدره (-1,845,840 – 25,696,645) مليون دينار على التوالي، مما أدى إلى تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلد.

وفي العامين (2019 – 2020) عادت الأسعار لتتخفض ووصلت إلى (60 ، 40) دولار للبرميل الواحد على التوالي بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط الخام، مما أدت إلى العجز في الموازنة العامة

قدره (-4,156,528 - -12,883,104) مليون دينار على التوالي وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي في البلد بعد تفشي جائحة كورونا. لكنها ارتفعت إلى (68.38) دولار في عام (2021) بسبب تحسن الوضع الاقتصادي وتزايد الطلب العالمي على النفط الخام، مما أدت إلى تحقيق الفائض في الموازنة العامة قدره (6,231,805) مليون دينار.

تأسيساً على ما تقدم فإن الموازنة العامة تعتمد كلياً على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس لتمويل نفقاتها، وان العلاقة بين أسعار النفط الخام ومكونات الموازنة العامة (أدوات السياسة المالية) الإنفاق العام والإيرادات العامة هي علاقة طردية مباشرة. وترتفع بارتفاع أسعار النفط وتتنخفض بانخفاضها. وذلك نتيجة التقلبات الحاصلة في الأسواق العالمية.

### الجدول (13)

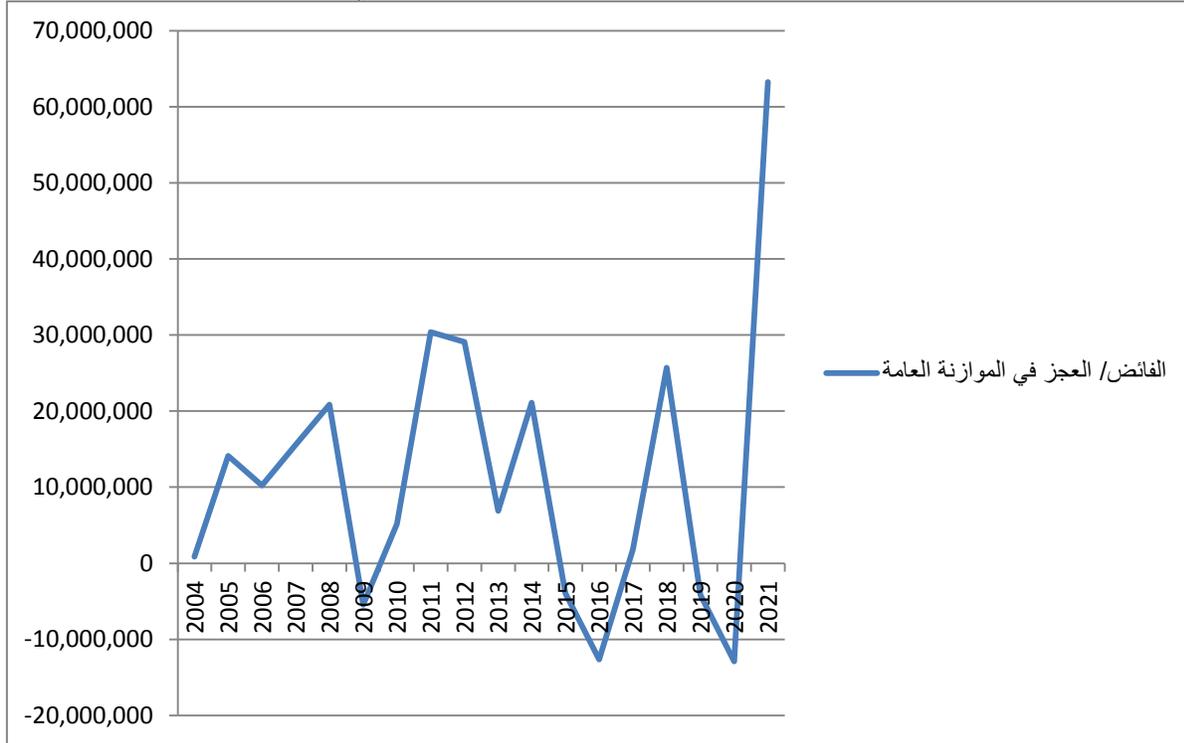
تطور العلاقة بين أسعار النفط الخام والموازنة العامة في العراق للمدة (2004 - 2021) (مليون دينار)

السنوات	أسعار النفط الخام (1)	الإيرادات العامة (2)	الإنفاق العام (3)	الفائض \ العجز (4) = 3 - 2
2004	36.05	32,982,739	32,117,491	865,248
2005	50.08	40,502,890	26,375,175	14,127,715
2006	61.08	49,055,545	38,806,679	10,248,866
2007	69.1	54,599,451	39,031,232	15,568,219
2008	88.8	80,252,182	59,403,375	20,848,807
2009	58.96	47,112,517	52,567,025	- 5,454,508
2010	75.96	69,521,117	64,351,984	5,169,133
2011	103	99,998,776	69,639,523	30,395,253
2012	107	119,466,403	90,374,783	29,091,620
2013	103	113,767,395	106,873,027	6,894,368
2014	94.9	105,386,623	83,556,226	21,083,397
2015	44.7	66,470,252	70,397,510	-3,927,258
2016	36	54,409,270	67,067,437	-12,658,167
2017	49	77,335,955	75,490,115	1,845,840
2018	65	106,569,834	80,873,189	25,696,645
2019	60	107,566,995	111,723,523	-4,156,528
2020	40	63,199,689	76,082,793	-12,883,104
2021	68.38	109,081,464	102,849,659	6,231,805

المصدر:

-العمود (1، 2، 3) التقارير والنشرات السنوية للبنك المركزي العراقي. مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2004 - 2021).  
-العمود (4) من إعداد الباحث من خلال طرح الإيرادات العامة من الإنفاق العام.

الشكل (12)  
تطور العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة في العراق



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول (13)،

## الفصل الثالث

# قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في العراق للمدة (2004-2021).

## تمهيد

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لأبد للحكومة من اتخاذ سياسات واجراءات للتوافق بين حجم الانفاق والايادات من أجل تجنب حالات العجز في الموازنة واللجوء الى الاقتراض وزيادة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وفي هذا الفصل سيتم قياس وتحليل اثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في العراق عن طريق استخدام منهجية الانحدار الذاتي (VAR) والوصول الى بعض النتائج والعلاقة بينهما فتم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث :-

المبحث الأول : توصيف وصياغة النموذج القياسي.

المبحث الثاني : الاطار النظري للنموذج القياسي.

المبحث الثالث : تقدير النموذج القياسي وتحليل العلاقات الاقتصادية.

## الفصل الثالث

### قياس أثر تقلبات أسعار النفط على ادوات السياسة المالية في العراق للمدة (2004-2021)

#### المبحث الأول.

#### توصيف وصياغة النموذج القياسي.

المطلب الاول : توصيف النموذج:

أولاً: متغيرات النموذج:

بعد أن بينا في الفصل السابق أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسات المالية في العراق للمدة (2004-2021)، سنوضح في هذا الفصل أثر التقلبات في أسعار النفط على متغيرات الدراسة وعلاقتها مع بعضها البعض ويمكن توصيفها في الجدول (14) الآتي :

جدول (14) متغيرات النموذج القياسي

النوع	الرمز	المتغير باللغة الانكليزية	المتغير باللغة العربية
مستقل	OP	Oil Price	اسعار النفط
تابع	PR	Public Revenues	الايرادات العامة
تابع	PD	Public Debt	الدين العام
تابع	CE	Current Spending	الإنفاق الجاري
تابع	IE	Investment Spending	الإنفاق الاستثماري

ثانياً: بيانات النموذج :

اعتمدت الدراسة على بيانات السلسلة الزمنية المتكونة من (72) مشاهدة وهي عبارة عن (4) فصول للمدة (2004-2021)، إذ تم الحصول على تلك البيانات من (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط -أوبك، منظمة أوبك، البنك المركزي العراقي).

وأما بالنسبة لمتغيرات النموذج والمتمثلة بأسعار النفط الخام (OP) فهي مقومة بالدولار الأمريكي وبالأسعار الاسمية لسلة أوبك اعتماداً على بيانات منظمتي (أوبك، أوبك).

أما الإيرادات العامة فهي مقومة بالعملة المحلية (مليون دينار)، بالاعتماد على نشرات البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة وكذلك التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

أما الدين العام (PD) فمبالغة مقومة بالعملة المحلية أيضاً (مليون دينار) وبالأسعار الجارية، حسب إحصائيات وتقارير البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة، والتقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي في سنوات مختلفة.

أما الإنفاق الجاري (CE) فهو مقوم أيضاً بالعملة المحلية (مليون دينار)، بناءً على النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة، والتقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة. وكذلك الإنفاق الاستثماري (IE) فهي أيضاً مقومة بالعملة المحلية (مليون دينار) ، بالاعتماد على النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة، والتقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

#### المطلب الثاني : العلاقات بين متغيرات النموذج وفق النظرية الاقتصادية :

إن الاقتصاد العراقي، الذي يتأثر غالباً بتقلبات أسعار النفط الخام العالمية، هو اقتصاد ريعي حيث تشكل عائدات النفط أكثر من 92% من إجمالي إيراداته العامة ، مما يؤثر باستمرار على سياساته المالية وعلى فاعلية أدوات تلك السياسات المالية في تحقيق الأهداف المطلوبة لتلك السياسة، ولتحديد تأثير تقلب أسعار النفط العالمية بدقة على أدوات السياسة المالية خلال الفترة (2004-2021)، سوف نستخدم الأساليب القياسية.

أولاً. يفترض النموذج القياسي المستخدم في دراستنا وجود علاقة مباشرة وطردية بين أسعار النفط الخام والإيرادات العامة النفطية لأنه كلما ارتفعت أسعار النفط الخام العالمية حيث يؤدي إلى ارتفاع عائدات النفط العراقي ومن ثم ارتفاع الإيرادات العامة ، ويفترض النموذج أيضاً وجود علاقة عكسية ومباشرة بين أسعار النفط الخام العالمية وبين الإيرادات الأخرى في العراق، وذلك لأنه كلما ارتفعت أسعار النفط الخام أدى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات الأخرى نظراً لوجود فائض في الموازنات العامة للدولة، والعكس صحيح إذا انخفضت أسعار النفط الخام مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات النفطية ومن ثم ستزداد الإيرادات الأخرى من أجل تعويض النقص الحاصل في الإيرادات العامة .

ثانياً. وفيما يتعلق بالإنفاق العام بشقية الجاري والاستثماري ، يفترض النموذج وجود علاقة مباشرة طردية بين الإنفاق الجاري والاستثماري وأسعار النفط ، حيث يؤدي ارتفاع اسعار النفط الخام إلى ارتفاع عائدات النفط ومن ثم زيادة الإيرادات العامة، مما يعني وجود فائض في الموازنات العامة، مما يتيح للحكومة زيادة إنفاقها العام .

ثالثاً. أما الدين العام فيفترض النموذج وجود علاقة مباشرة وعكسية بينه وبين أسعار النفط الخام، كون أنه أحد أنواع الإيرادات العامة التي تستعمل لسد النقص الحاصل في الموازنات العامة في حالة انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط الخام، وفي حالة ارتفاع أسعار النفط الخام ينخفض الدين العام<sup>(1)</sup> .

**المطلب الثالث: معادلة النموذج القياسي**

**معادلة الانحدار :**

$$CE+IE-PD+PR=\beta_0+\beta_1OP+ut$$

حيث إن :

CE: الأنفاق الجاري

IE: الأنفاق الاستثماري

PD: الدين لعام

PR : الإيرادات العامة

$\beta_1, \beta_0$ : المعلمات المقدره

ut: حد الخطأ

---

(1) محمود يونس و اخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، طبعة على نفقة جامعة الاسكندرية – كلية التجارة (قسم الاقتصاد)، 2000، ص175-179.

## المبحث الثاني

### الإطار النظري للنموذج القياسي

#### المطلب الاول : الاستقرارية (Stationary) :

اشارت العديد من الدراسات إلى أنّ أغلب السلاسل الزمنية المستخدمة تتصف بعدم استقراريتها وذلك بسبب احتوائها على جذر الوحدة (Unit Root) وهو ما تنص عليه فرضية العدم و ينطبق على أغلب السلاسل الزمنية.

ويعتبر اختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة والأساسية (pre-test) لبيانات السلاسل الزمنية . هذا يعني أن أي متغير في السلاسل الزمنية يجب أن يجتاز هذا الاختبار قبل تقدير النموذج المطلوب. ذلك على المتغيرات المستخدمة في النموذج المطلوب تقديره أن تكون مستقرة (stationary)، وإن لم تكن كذلك فيجب تحويل البيانات حتى تكون مستقرة أما باستخدام بيانات متغيرات جديدة أو بأخذ الفرق الأول (first difference) لبيانات المتغيرات الأصلية أو غيرها من طرق تحويل البيانات (1) .

ويوجد هناك نوعان من السلاسل الزمنية غير الساكنة وهما(2):

#### أولاً: السلاسل الزمنية غير الساكنة من نوع (Trend Stationary) TS :

وهذا النوع من السلاسل الزمنية يكون فيه تأثير أي تغير (تقلب) في الزمن (t) تأثيراً عابراً، ويمكن علاج حالة عدم الاستقرار هذا النوع من السلاسل باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

#### ثانياً: السلاسل الزمنية غير الساكنة من نوع (Difference Stationary) DS :

هذا النوع من السلاسل الزمنية هو الأكثر شيوعاً من النوع الأول، وعادة ما يتم استخدام الفروق (Filtreau Difference) من أجل جعلها ساكنة مرة أخرى، ويمتاز هذا النوع من السلاسل الزمنية أيضاً بأن أثر أي صدمة في لحظة زمنية معينة سوف تؤثر وبشكل انعكاسات مستمرة ومتناقصة على تلك السلسلة الزمنية.

(1) عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج EViews، دار الكتب والوثائق، بغداد، الطبعة الأولى، 2015، ص 74.

(2) محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دارالحامد، الطبعة الأولى، 2011، ص 206.

ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة يجب توافر الشروط الآتية فيها<sup>(1)</sup>:

1. إن يكون الوسط الحسابي (Mean) للسلسلة ثابت عبر الزمن :

$$E(Y_t) = \mu$$

إذ تمثل :  
 $\mu =$  الوسط الحسابي .

2. إن يكون التباين (Variance) ثابت عبر الزمن .

$$E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$$

إذ تمثل :

$$\sigma^2 = \text{التباين} .$$

3. إن يكون الارتباط المشترك بين القيمتين من قيم السلسلة الزمنية يعتمد على الفجوة الزمنية بين (t-s) فقط وليس على القيمة الفعلية للزمن والذي يحسب عند التغيرات<sup>(2)</sup>.

$$E\{ (y_t - \mu) (y_s - \mu) \} / \sigma^2 = \rho_{t-s}$$

ولكن إذا كانت السلسلة الزمنية تعاني من عدم الاستقرار وهذا يعني أنها تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) الذي تكون من خلاله المشاهدات غير مستقرة، ويمكن توضيح فكرته من خلال المعادلة الآتية :

$$Y_t = \rho y_{t-1} + U_t$$

إذ تمثل :

( $y_t$ ): المتغير في الزمن (t).

( $U_t$ ): الخطأ العشوائي ، إذ يكون الوسط الحسابي يساوي (صفر) والتباين ثابت ويساوي

(واحد).

ففي حالة كون ( $\rho=1$ ) فإن السلسلة الزمنية ذات سير عشوائي وفيها انحراف، ويزداد تباينها

بشكل مستقر مما يجعل تغير السلسلة لانهائي المرونة.

---

(1) For More Information see: Roman Kozhan, Financial Econometrics With Eviews, Ventus Publishing APS, 2010, P55.

(2) حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، دار الكتب موزعون وناشرون، العراق، 2017، ص 396.

وأما إذا كانت ( $\rho > 1$ ) فهذا يعني أن السلسلة متفجرة وكل السلاسل الزمنية السابقة تعد غير مستقرة (1) .

ومن أهم الاختبارات المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة هي اختبار ديكي فولر البسيط (Dickey-Fuller, Simplest)، واختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)، واختبار فيليب وبيرون (Phillip-Perron).

### أولاً : اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey-Fuller test :

حيث يعتمد هذا الاختبار على (صيغة النموذج، حجم العينة، مستوى المعنوية)، وهناك ثلاث

صيغ للنموذج وهي:

أ. الصيغة الأولى :

$$\Delta Y_t = a + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (1)$$

أي بوجود الحد الثابت

$$H_0: \lambda = 0 \text{ or } \rho = 1, a = 0$$

$$H_1: \lambda < 0 \text{ or } \rho < 1, a \neq 0$$

ب. الصيغة الثانية :

$$\Delta Y_t = a + Bt + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (2)$$

أي بوجود الحد الثابت والاتجاه العام، والفروض المراد اختبارها هي :

$$H_0: \lambda = 0 \text{ or } \rho = 1, a = 0, B = 0$$

$$H_1: \lambda < 0 \text{ or } \rho < 1, a \neq 0, B \neq 0$$

إذ تمثل ( $Y$ ) السلسلة المراد اختبارها، و( $\Delta$ ) تمثل الفروق الأولى للسلسلة، أما ( $e_t$ ) فتمثل حد الخطأ العشوائي .

ت. الصيغة الثالثة :

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (3)$$

أي بدون الحد الثابت والاتجاه العام، والفروض هي:

$$H_0: \lambda = 0 \text{ or } \rho = 1$$

$$H_1: \lambda < 0 \text{ or } \rho < 1$$

(1) احمد سلطان محمد، اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشأ الصناعية الكبرى في العراق، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 19، العدد 70، 2013، ص 384-385.

ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية (K) إلى أن تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي بالاعتماد على اختبار (DW) ، بعد ذلك نختبر النتائج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع، وبعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) سوف نقوم باختبار فرضية العدم والفرضية البديلة.

فإذا كانت قيمة (t) المحسوبة (الإحصائية) أكبر من قيمتها الجدولية (الدرجة) فأنها تكون معنوية إحصائياً وبذلك سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة وهذا يعني خلو السلسلة من جذر الوحدة والسلسلة ساكنة، بينما إذا كانت (t) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية سنرفض الفرضية البديلة ونقبل بفرضية العدم، والسلسلة الزمنية ستكون غير ساكنة وسيتم أخذ الفرق الأول، فإذا تحقق الاستقرار في السلسلة سيكون المتغير متكاملًا من الدرجة الأولى، أما إذا كانت غير مستقرة فيتم تكرار الاختبار وبأخذ الفرق من الدرجة الأعلى وهكذا إلى أن تستقر السلسلة الزمنية<sup>(1)</sup>.

وترجع أهمية دراسة السمات الإحصائية للسلاسل الزمنية لأسباب أهمها :

1. إن استقرار السلاسل الزمنية اقتصادياً يختلف عن استقرارها إحصائياً.
2. إن الطبيعة غير الساكنة للمتغيرات الاقتصادية سوف تؤثر في نتائج الاختبارات القياسية إذ سيزداد احتمالية الارتباط الزائف وتباين القيمة المقدرة لمعاملات الانحدار كونه سيكون في أقل ما يمكن.

وأما درجة التكامل فتختلف فيما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها (0)، أو مستقرة في الفرق الأول (1)، أو مستقرة عند الفرق الثاني (2)، وتتم معرفة درجة التكامل بإجراء اختبار ديكي فولر الموسع على الفرق الأول :-

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

والفرق الثاني :

$$\Delta Y_t = \Delta Y_t - \Delta Y_{t-1}$$

فإذا كان الفرق الأول مستقرًا والدالة غير مستقرة في مستواها سيقال بأنها متكاملة من الدرجة (1)، وفي السائد تكون السلاسل الزمنية غير ساكنة من الدرجة الأولى<sup>(2)</sup>.

(1) حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، المصدر السابق، ص 407-408.

(2) نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، العلاقة بين اسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية كرانجر، جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد، العدد 2، 2011، ص 10-11.

ثانياً : اختبار فيليبس وبيرون (Phillips and Perron test) (PP) :

ويقوم هذا الاختبار على افتراض أكثر عمومية من اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وهو أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة المتحرك المتكامل ذو الانحدار الذاتي (ARIMA)، ويعالج مشكلة الارتباط التسلسلي من خلال عملية تصحيح غير معلمية، وفي هذا الاختبار تكون معادلة النموذج المقدر (بوجود حد ثابت واتجاه عام) :

$$\Delta Y_t = a + Bt + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + \epsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

ومن خلال استخدام نفس خطوات اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) يتم إجراء اختبار (PP) ولاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً، وعند حصول تعارض عدم توافق بين نتائج كلا الاختبارين (PP، ADF) فإن من الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP) (1).

### المطلب الثاني : التكامل المشترك (Cointegration)

هناك اختبارات متعددة للتكامل المشترك في القياس الاقتصادي الغرض منها كشف العلاقة التزامنية بين المتغيرات لتبين أن المتغيرات قادرة على تصحيح مساراتها المنحرفة من خلال بعضها البعض في الأجل البعيد، ومن أبرز اختبارات التكامل المشترك هما (Engle & Granger) (اختبار أنجل-جرانجر واختبار جوهانسون أو جوهانسن جوسليس)، إذ يتفوق اختبار (JOHANSON) على اختبار (GRANGER ANGEL) للتكامل المشترك، لكونه يتلاءم مع العينات صغيرة الحجم وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكامل مشترك فريد، وهذا يفيد في الانحدار الخطي البسيط ويتناسب مع النماذج التي تضمنتها الدراسة، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وهذا أمر مهم في نظرية التكامل المشترك، لأنه يشير إلى أن في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد تظل علاقة التوازن بين المتغيرات مشكوكاً فيها حتى في حالة كانت النماذج معنوية وترتبط بعلاقات تبادلية (2). ويشترط وجود التكامل المشترك وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات الاقتصادية، وكما يجب ملاحظة ما إذا وجد التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية فإنه يمكن استخدام طريق (المربعات الصغرى

(1) قصي احمد الشبيحة، دور صناديق الاستثمار الاسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق - كلية الادارة والاقتصاد، 2015، ص77.

(2) وسام هادي فيحان ويوسف علي عبد الأسدي، قياس أثر الاستقرار السياسي على متغيرات اقتصادية مختارة في العراق للمدة (2004-2020)، جامعة البصرة - كلية الادارة والاقتصاد، العدد 51، 2022، ص202.

الاعتيادية) (OLS) حتى ولو كانت المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة نظراً لما للحركة التكاملية بين المتغيرات الاقتصادية في الأمد الطويل<sup>(1)</sup>.

ولغرض تحديد عدد متجهات التكامل المشترك يتم استخدام اختبارين إحصائيين وهما اختبار الأثر (trace test) واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalue test) فإذا كانت قيمة (Prob) أقل من (5%) يتم رفض فرضية العدم ويتم قبول الفرضية البديلة، وتعني فرضية العدم عدم وجود التكامل المشترك.

ويتم اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود (r) من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود (r+1) من متجهات التكامل المشترك، فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية (LR) على القيمة الحرجة بمستوى معنوية معينة فإننا نرفض فرضية العدم وتعني عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وأما إذا كانت القيمة أقل فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك.

وبعد التحقق من شرط التكامل في السلاسل الزمنية للنموذج القياسي المختار من الفرق نفسه (الفرق الأول) نقوم بالكشف عن علاقة الأمد الطويل باستعمال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ، وفق التالي :

**أولاً: اختبار الأثر (Trace) :**

وهو اختبار يقوم على فرضية وجود عدد من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد  $r=q$  ويأخذ الصيغة التالية :

$$\lambda \text{ Trace } (r) = -T \sum_{i=r+1}^P \ln(1 - \hat{\lambda}_t)$$

إذ إن  $T$  : حجم العينة

$r$  : عدد متجهات التكامل

$\lambda$  : هي أصغر قيم المتجهات الذاتية

<sup>(1)</sup> عبد الرزاق بني هاني، الاقتصاد القياسي نظرية الانحدار البسيط والمتعدد، الجزء الثاني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2014، ص331-334.

ويهدف هذا الاختبار إلى فحص خصائص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات النموذج خلال المدة الزمنية للملاحظات والتأكد من مدى استقرارهما وتحديد درجة التكامل كل متغير على حدة (1).

ويبنى هذا الأثر على فرضيتي هما:

فرضية العدم:  $H_0:q=0$

الفرضية البديلة:  $H_1:q>0$

إذ نرفض فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (Statistic) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة (Critical) عند مستوى المعنوية (5%).

**ثانياً. اختبار أنجن للجذور المميزة العظمى (Maximum eigenvalue):**

بنفس الطريقة التي استعملت في اختبار الأثر يمكن اختبار فرضيات النموذج في هذا الاختبار ، إذ يتم رفض فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة إذا كانت قيم (Statistic) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة (Critical) عند مستوى المعنوية (5%).

---

(1) حسن عبد اللطيف وعلي عبد الزهرة ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج الابطاء الزمني (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 34، المجلد 9، 2013، ص 177- 178 .

### المطلب الثالث : تقدير النموذج بطريقة متجهات الانحدار الذاتي (VAR):

يستخدم هذا النموذج (VAR) بصورة عامة في التنبؤ للسلاسل الزمنية المتبادلة، وفي تحليل المعطيات الحركية للتوزيع العشوائي كما في (المتغيرات)، وعند استخدام هذا النموذج فإن ذلك لا يتطلب نماذج هيكلية، وجميع المتغيرات المستخدمة في النموذج هي متغيرات داخلية وهي أيضاً دالة للقيم المختلفة للمتغيرات الداخلية في النموذج، وبما أن هذا النموذج اعتمد على حالات التباطؤ فإنه يتطلب اعتماد معيار لتحديد التباطؤ المثلى في الاختبار وتحديد النموذج الأمثل، وتوجد اختبارات يمكن الاعتماد عليها في تحديد النموذج الأمثل وهي كالاتي:

اختبار (Likelihood): يتم الاعتماد في هذا الاختبار على أكبر قيمة، عند اختبار النموذج الأمثل.

معيار اكايك: يتم الاعتماد على القيمة الصغرى في اختبار النموذج الأفضل .

معيار شوارز: يكون اختبار التباطؤ الأمثل اعتماداً على قيمة المعلمة (1).

إي في هذا النموذج يمكن تقدير كل معادلة من النموذج باستخدام المربعات الصغرى إذ يتم تقدير كل معادلة على حده، ولا يمكن تقدير معاملات النموذج من سلاسل غير مستقرة ، إذ يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفرق من الدرجة (d) في حالة (اتجاه عام عشوائي) أو إضافة الاتجاه العام إلى صيغة النموذج (VAR) في حالة (اتجاه عام ثابت) (2).

ويتميز نموذج الانحدار الذاتي (Vector Autoregression) بالمرونة (الديناميكية) في تحليل السلاسل الزمنية، وتعالج المتغيرات على أنها متغيرات داخلية وأن كل معادلة هي عبارة عن متغير داخلي وعلاقته بالتخلف الزمني للمتغير الداخلي، وأيضاً يعد امتداد طبيعي من نموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير إلى السلاسل الزمنية الديناميكية المتعددة المتغيرات، وأن التنبؤ به يفوق التنبؤ لما في السلاسل الزمنية الأحادية المتغير، كونه يتكون من منظومة معادلات وتتم معالجة هذه المنظومة بشكل متماثل، ولذلك توصف المنظومة بأنها صيغة مختزلة لنموذج هيكل يوضح العلاقة والتفاعل بين المتغيرات خلال الوقت (3).

(1) حميد عبيد عبد الزبيدي، الاقتصاد القياسي ، المصدر السابق، ص147.

(2) محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ، الجزائر، دار الحامد، الطبعة الأولى، 2011، ص272.

(3) صفاء يونس الصفاوي ومزاحم محمد عيسى، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد8، العدد14، 2008، ص17.

يستخدم البناء الهيكلي لنموذج المعادلات الآنية يستخدم في النظرية الاقتصادية لوصف العلاقة بين العديد من المتغيرات المهمة، ويكون نتائج النموذج هي المقدرات، وتستعمل هذه النتائج التجريبية في اختبار العلاقة النظرية.

ومن خلال إدخال عنصر الزمن يمكن أن نميز بين الاستجابة القصيرة الأجل والاستجابة الطويلة الأجل للمتغير غير المستقل لوحدة التغير في قيمة المتغيرات التوضيحية.

والشكل الرياضي لمعادلة متجه الانحدار الذاتي (VAR) كآلي:

$$Y_t = a_0 + a_1 t + \sum_{j=1}^p \Gamma_j + Y_{t-1} + U_t$$

إذ تمثل:

$Y_t$ : متجه المتغيرات الداخلية التي تمثل عدد المتغيرات الاقتصادية الكلية في النموذج  $(n*1)$ .

$N$ : عدد متغيرات النموذج.

$a_0$ : متجه الحد الثابت  $(n*1)$ .

$t$ : الاتجاه العام.

$T$ : عدد المشاهدات المستخدمة في معادلة الانحدار.

$\Gamma$ : مصفوفة المعادلات التي تمثل المتغيرات في الأجل القصير  $(n*n)$ .

$U$ : متجه حدود الخطأ العشوائي.

$(P)$ :  $(n*1)$ : مدة الإبطاء المثلى، وهي المدة الزمنية التي تتضمن عدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي أو حدود الأخطاء العشوائية<sup>(1)</sup>.

(1) نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 8، العدد 22، 2012، ص 62.

#### المطلب الرابع. السببية :

إن الفكرة الأساسية لسببية جرانجر هي أنه إذا كان المتغير  $(X_t)$  يسبب التغير في المتغير  $(Y_t)$  فيمكن التنبؤ بالقيم الحالية للمتغير  $(Y_t)$  بشكل أكثر دقة باستخدام القيم السابقة للمتغير  $(X_t)$  أكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فإن التغيرات في  $(X_t)$  يجب أن تسبق زمنياً التغيرات في  $(Y_t)$ ، ففي هذه الحالة يمكننا القول إن  $(X_t)$  تسبب بـ  $(Y_{t-1})$ ، وهذا يعني أن إضافة  $(X_t)$  الحالية والسابقة كمتغير تفسيري إلى نموذج الانحدار يحوي القيم السابقة لـ  $(Y_{t-1})$ ، ومن ثم يزيد من القوة التفسيرية للنموذج (1).

ثم أشار جرانجر إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان متكاملتان فيجب أن تكون هناك علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل . فالمتغير  $(Y_t)$  يسبب المتغير  $(X_t)$  أي  $(X_t < Y_t)$  إذا كان يمكن توقع قيمة  $(X_t)$  بدقة أكبر باستخدام القيمة السابقة لـ  $(X_t)$  إضافة إلى القيم السابقة  $(Y_t)$  فقط.

إذا كانت قيمة  $(F)$  الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة، فعندئذ يتم رفض فرضية أن  $(Y_t)$  تسبب  $(X_t)$  حسب جرانجر والعكس صحيح.

ومن أجل اختيار هل إن  $(X_t)$  تسبب  $(Y_t)$  تتم إعادة نفس الخطوات السابقة بتقدير معادلة لـ  $(Y_t)$  على قيمتها السابقة إضافة للقيم الحالية والسابقة (2).

يتم اختبار العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرين النموذج باستخدام سببية جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ (**Error Correction Modle**) ويتطلب اختيار السببية تقدير المعادلتين الاتيتين باستخدام المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) .

$$Y_t = a_0 + \sum_{j=1}^n a_j Y_{t-j} + \sum_{j=1}^n \beta_j X_{t-j} + u_t \dots \dots \dots (1)$$

$$Y_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^n \beta_j Y_{t-j} + \sum_{j=1}^n a_j X_{t-j} + v_t \dots \dots \dots (2)$$

(1) Olivier Amblard and Olivier J. J. Miche, The Relation between Granger Causality and Directed Information Theory, The University of Melbourne, Department of Mathematics and Statistics, Parkville, VIC, 3010, Australia, 2012, page 115.

(2) كريم سالم الغالبي، الانفاق الحكومي واختيار فنون فاجنر في العراق للمدة (2017) تحليل قياسي حفلة العلوم الاقتصادية والادارية الغري للعلوم الاقتصادية والادارية السنة الثامنة، العدد 25، 2011، ص41.

حيث إن :

$Y_t$ : المتغير التابع.

$X_t$ : المتغير المستقل.

(n) عدد الفجوات الزمنية .

$V_t, u_t$ : الحدود العشوائية .

وبعد التأكد من استقرار البواقي عن طريق إجراء اختبارات جذر الوحدة يتم إجراء اختبار (F) لاختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المختلفة للمعادلة (1) وكذلك إجراء اختبار (F) لاختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المختلفة للمتغير المستقل (Y) في ظل وجود قيمة مختلفة للمعادلة (2) وفقاً لمفهوم جرانجر يتم اختبار فرضية العدم القائلة بأن (Xt) لا تسبب (yt) في المعادلة (1) إذا كانت ;

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \dots \beta_m = 0$$

مقابل الفرضية البديلة (Xt) تسبب (Yt) إذا كانت :

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \dots \beta_m > 0$$

فيما يتم اختبار فرضية العدم (Yt) لا تسبب (Xt) في المعادلة (2) إذا كانت

$$H_0 : a_1 = a_2 = a_3 = a_n \dots = 0$$

مقابل الفرضية البديلة (Yt) تسبب (Xt) إذا كانت :

$$H_0 : a_1 = a_2 = a_3 = a_n \dots > 0$$

من أجل إجراء هذا الاختبار يجب تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Number of lags) كما يجب عمل الانحدار غير المقيد الذي يحتوي على (Yt) كمتغير تابع وقيمها في فترات التباطؤ الزمني بالإضافة إلى قيم المتغير (Xt) في نفس فترات التباطؤ الزمني كمتغيرات مستقلة كما يتم إجراء الانحدار المقيد والذي لا يحتوي على قيم (Xt) في فترات التباطؤ الزمني في الانحدار، وبعد ذلك تتم مقارنة قيمة (F) المحسوبة مع قيمة (F) الجدولية، وهناك ثلاث حالات للسببية :

السببية أحادية الاتجاه :عندما يؤثر المتغير الأول في المتغير الثاني، ولكن المتغير الثاني لا يؤثر في المتغير الأول .

التأثير المتبادل: عندما يكون كل متغير يؤثر في الآخر بشكل أي .

الاستقلالية : عندما لا تؤثر المتغيرات في بعضها البعض أي أن المتغيرين مستقلان (1).

### المطلب الخامس :نموذج تصحيح الخطأ Vector Autoregression Estimates

أن نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) يستخدم للتأكد من وجود العلاقة التوازنية (القصيرة والطويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتميز بإمكانية تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على عكس الطرائق التقليدية الأخرى. أما أهم شرطاً لتطبيقه فهو ضرورة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

يعد نموذج متجه تصحيح الخطأ أحد نماذج الانحدار الذاتي (VAR) ، ونموذج الانحدار الذاتي يستخدم لتمثيل العلاقة ديناميكية التبادلية بين المتغيرات المستقرة. لنفترض أن  $X_t$  و  $Y_t$  متغيرين فإن النموذج العام الديناميكي التبادلي بين هذين المتغيرين يعرف كالاتي:

$$Y_t = B_{10} + B_{11} Y_{t-1} + B_{12} + B_{11} X_{t-1} + u_{1t}$$

$$X_t = B_{20} + B_{21} Y_{t-1} + B_{22} + B_{11} X_{t-1} + u_{2t}$$

إذ تتسم هيكلية المعادلتين السابقتين هي أن كل متغير يعتمد على فترة إبطاء ذاتية وعلى فترة إبطاء للمتغير الثاني. وإن المعادلتين يكونان متجه الانحدار الذاتي، ونتيجة لكون فترة الإبطاء هي من الدرجة واحد عندها يكون نظام الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (VAR(1) .

كما أن معادلتى النظام بالإمكان تقديرهما مباشرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS إذا كان كلا المتغيرين مستقرين. ولكن إذا كان كلاهما متكامل من الدرجة الأولى (1) اي انهما مستقران بالفرق الأول، فإن معادلاتي النظام التي يجب تقديرها تعرف كالاتي:

$$\Delta Y_t = B_{10} + B_{11} \Delta Y_{t-1} + B_{12} + B_{11} \Delta X_{t-1} + u_{1t}$$

$$\Delta X_t = B_{20} + B_{21} \Delta Y_{t-1} + B_{22} + B_{11} \Delta X_{t-1} + u_{2t}$$

(1) Hiro Y. Toda, Taku Yamamoto, Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes, Journal of Econometrics N.66. page 233 .

نظراً لأن كلا من المتغيرين  $X_t$  و  $Y_t$  يتميزان بخاصية التكامل المشترك من الدرجة الأولى ، عندئذ يتعين إضافة حد تصحيح الخطأ المقدر (ECM) من العلاقة بين  $X_t$  و  $Y_t$  من نماذج السببية المتمثلة بالمعادلات الآتية :

$$\Delta Y_t = B_{10} + \sum_{i=1}^m B_{11} \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \delta_{1i} \Delta X_{t-1} + \theta_1 \epsilon_{1t-1} + u_{1t}$$

$$\Delta X_t = B_{20} + \sum_{i=1}^p B_{21} \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^q \delta_{2i} \Delta X_{t-1} + \theta_2 \epsilon_{2t-1} + u_{2t}$$

$\epsilon_{2t-1} + u_{2t}$  تمثل حدي تصحيح الخطأ.

$\theta_1$  و  $\theta_2$  معاملات حدى التصحيح الخطأ وتعتبر عن قوة الرجوع نحو التوازن الطويل الأجل ويجب أن تكون سالبة ومعنوية للإشارة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين  $X_t$  و  $Y_t$  (1). بعد اكتشاف علاقة تكامل مشترك من خلال نموذج VAR نتوجه إلى تقدير النموذج وفقاً لنموذج تصحيح الخطأ ECM، فمن الضروري تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة، إذ إن هذا المعامل يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرات إذا توفر فيه شرطين أساسيين، هما سلبية ومعنوية هذا المعامل . فإذا كان معامل تصحيح الخطأ سلبياً ومعنوياً فإن هذا يؤكد وجود علاقة على المدى الطويل (وجود تكامل مشترك) ما بين المتغيرات قيد الدراسة، ويشير هذا المعامل إلى العلاقة ما بين المدى البعيد وال المدى القصير، إذ يهدف إلى تعديل العلاقة في المدى القصير حتى تبقى متوازنة على المدى الطويل (2).

(1) حيدر عباس دريبي، العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في العراق للفترة (1970-2013)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 4، 2016، ص 56-57.

(2) Kilian, Lutz, Lütkepohl, Helmut, Structural Vector Autoregressive Analysis | | Vector Error Correction Models, 2004.

المطلب السادس : الاختبارات التشخيصية :

أولاً. اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

يحدث الارتباط الذاتي في إطار السلسلة الزمنية عندما يتم ترتيب البيانات ترتيباً زمنياً، إذ تؤثر الأخطاء التي تحصل في إحدى الفترات على الخطأ فترة زمنية أخرى، وقد يوجد الارتباط الذاتي في المشاهدات المتتالية وبالأخص عندما تكون الفترات قصيرة مثل التكرار اليومي أو الأسبوعي أو الشهري، مقارنة مع بيانات مقطعية، ومن أهم الأسباب هي (1):

- حذف أو إسقاط متغيرات من النموذج.

- سوء توصيف النموذج.

- الأخطاء المنهجية في القياس

ويمكن الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي كالاتي:

- في النماذج الساكنة (أي نماذج ARI) نستخدم اختبار D.W

- في النماذج الديناميكية أي نماذج (ARMA)، إذ نستخدم عدة اختبارات وحسب نوع النموذج

من أهمها: - اختبار VARLMAR

- اختبار LM

- اختبار Durbin's alternative

- اختبار corrgram للارتباط الجزئي.

ثانياً. اختبار استقرارية النموذج ككل: ويقصد بها أن تكون السلسلة الزمنية مستقرة، ولا تتغير خصائصها عبر الزمن أي أن يكون المتوسط ل (X) ثابت، والتباين أيضاً ثابت وكذلك تكون خالية من الاتجاه العام سواء أكان موسمياً أو دورياً (2).

(1) خالد محمد السواعي، مبادئ الاقتصاد القياسي، دار الكتاب الثقافي، 2018، ص278-279.

(2) يحيى حمود حسن و حسام الدين زكي، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 25، 2012، ص9.

### المبحث الثالث

#### تقدير النموذج القياسي وتحليل العلاقات الاقتصادية

##### المطلب الاول: نتائج اختبار استقراره السلاسل الزمنية (Stationary):

سنقوم في هذا المطلب بتحليل نتائج استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller) لهذا الغرض في ضوء نتائج حزمة برنامج (Eviews 12)، وفي ضوء نتائج هذا الاختبار في الجدول (15) اتضح لنا الآتي:

إنَّ السلسلة الزمنية للمتغير (OP) لم تستقر عند مستواها وقد تم معالجة عدم الاستقرارية بأخذ الفرق الأول (First-difference) (1)I، إذ استقرت تلك السلسلة عند الفرق الأول وبمستوى المعنوية (1%) مع وجود الحد الثابت والاتجاه العام وعدم وجود الحد الثابت والاتجاه العام.

أما السلسلة الزمنية للمتغير (CE) ويمثل الإنفاق الجاري التي لم تستقر عند المستوى (0)I، وقد تمت معالجة عدم الاستقرارية بأخذ الفرق الاول (First-difference) (1)I، إذ استقرت تلك السلسلة عند الفرق الأول وبمستوى المعنوية (5% و 1%) مع الحد الثابت وعدم وجود الحد الثابت والاتجاه عام.

كذلك السلسلة الزمنية للمتغير (IE) الذي يمثل الإنفاق الاستثماري فلم تستقر أيضاً عند مستواها، وتم معالجة عدم الاستقرارية بأخذ الفرق الأول (First-difference) (1)I، وبذلك استقرت عند مستوى المعنوية (1% و 5%) مع الحد الثابت وعدم وجود الحد الثابت والاتجاه العام.

وفيما يتعلق بالسلسلة الزمنية للمتغير (PD) الذي يمثل الدين العام، فلم تكن مستقرة عند مستواها، ولقد تم معالجة عدم الاستقرارية هذا بأخذ الفروق الأولى (First-difference) (1)I، إذ استقرت تلك السلسلة بالفرق الأول وبمستوى المعنوية (5%) مع عدم وجود الحد الثابت والاتجاه العام.

وفيما يتعلق بالسلسلة الزمنية للمتغير (PR) الذي يمثل الإيرادات العامة ، فلم تكن مستقرة عند مستواها، ولقد تم معالجة عدم الاستقرارية هذا بأخذ الفروق الأولى (First-difference)

(1)ا، إذ استقرت تلك السلسلة بالفرق الأول وبمستوى المعنوية (5%) و(1%) مع قاطع ومع عدم جود الحد الثابت والاتجاه العام.

### جدول(15)

#### نتائج استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
<u>At Level</u>						
		OP	CE	IE	PD	PR
With Constant	t-Statistic	-2.8204	-2.4456	-2.8152	-2.4100	-2.4223
	<b>Prob.</b>	<b>0.0606</b>	<b>0.1335</b>	<b>0.0615</b>	<b>0.1431</b>	<b>0.1396</b>
		*	n0	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8719	-2.4564	-2.9139	-2.7446	-2.8497
	<b>Prob.</b>	<b>0.1778</b>	<b>0.3483</b>	<b>0.1649</b>	<b>0.2231</b>	<b>0.1854</b>
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.4372	-0.4695	-1.1544	-0.2915	-0.1179
	<b>Prob.</b>	<b>0.5216</b>	<b>0.5084</b>	<b>0.2241</b>	<b>0.5769</b>	<b>0.6394</b>
		n0	n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>						
		d(OP)	d(CE)	d(IE)	d(PD)	d(PR)
With Constant	t-Statistic	-6.7047	-3.3211	-3.6915	-2.1710	-3.3731
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0177</b>	<b>0.0064</b>	<b>0.2187</b>	<b>0.0154</b>
		***	**	***	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.6946	-3.3105	-3.6619	-1.6790	-3.2730
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0734</b>	<b>0.0322</b>	<b>0.7490</b>	<b>0.0797</b>
		***	*	**	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.7475	-3.3267	-3.7247	-2.3187	-3.3427
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0012</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.0208</b>	<b>0.0011</b>
		***	***	***	**	***

Notes:

: a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant b: Lag Length based on SIC c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر:- من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12).

## المطلب الثاني. التكامل المشترك ( Cointegration )

من خلال الجدول (16) يمكن أن نوضح نتائج اختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة و تحديداً في اختبار الأثر، إذ يلاحظ وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الأمد الطويل كون قيمة (p-value) و البالغة (0.0000) أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذا يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وكذلك بلغت القيمة المحسوبة (Trace Statistic) و البالغة (112.0399) أكبر من قيمتها الجدولية Critical Value) و البالغة (69.81889) عند مستوى المعنوية (0.05)، وبلغت قيمة اختبار (Eigenvalue) ما قيمته (0.544477).

أما بالنسبة لاختبار القيم العظمى (Maximum Eigenvalue) أيضاً بلغت قيمة الاحتمالية (P-value) ما مقداره (0.0001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذا يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والقيمة المحسوبة Trace statistic و البالغة (54.25539) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (33.87687) و يمكن توضيح النتائج كما في الجدول (16) .

### جدول (16)

#### نتائج اختبار التكامل المشترك للأنموذج القياسي

Date: 03/06/23 Time: 13:37				
Sample (adjusted): 2004Q4 2021Q4				
Included observations: 69 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.544477	112.0399	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.367344	57.78451	47.85613	0.0045
At most 2	0.210940	26.19432	29.79707	0.1230
At most 3	0.081845	9.847363	15.49471	0.2926
At most 4 *	0.055715	3.955552	3.841465	0.0467
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.544477	54.25539	33.87687	0.0001
At most 1 *	0.367344	31.59019	27.58434	0.0144
At most 2	0.210940	16.34695	21.13162	0.2052
At most 3	0.081845	5.891811	14.26460	0.6271
At most 4 *	0.055715	3.955552	3.841465	0.0467

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر:- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews12)

**المطلب الثالث :- تقدير النموذج من خلال متجهات الانحدار الذاتي (VAR).**

**أولاً :- تقدير النموذج بطريقة متجهات الانحدار الذاتي (VAR) :**

**1. الاختبارات القبلية والبعديّة لنموذج (VAR) :**

قبل القيام بتحليل نموذج (VAR) لمتغيرات النموذج يجب معرفة عدد مدد الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء الاختبار ظهرت النتائج كما في الجدول (17) و يتم تحديد مدد الإبطاء المثلى اعتماداً على معيار اكايك (AIC) و معيار سوارج (SC) ومعيار هانان-كوين (HQ) بصورة أساسية إذ يتم اختيار مدة الإبطاء التي تحمل أقل قيمة لهذه المعايير :-  
فترات الإبطاء المثلى:

**جدول (17)  
عدد مدد الإبطاء لنموذج VAR**

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-5241.682	NA	7.66e+59	152.0777	152.2396	152.1420
1	-5072.630	308.7027	1.18e+58	147.9023	148.8737	148.2877
2	-5045.667	45.32936*	1.13e+58*	147.8454*	149.6262*	148.5519*
3	-5023.861	33.49892	1.27e+58	147.9380	150.5283	148.9657

\* indicates lag order selected by the criterion  
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
FPE: Final prediction error  
AIC: Akaike information criterion  
SC: Schwarz information criterion

ومن خلال الجدول (17) نستنتج أن عدد مدد الإبطاء هو مدتان بالاعتماد على معياري AIC و HG وهي تحمل أقل قيمة عند مدة الإبطاء الثانية وعليه ستكون مدة الإبطاء المثلى، وبما أن السلاسل الزمنية لم تستقر عند مستواها ولكنها استقرت عند الفرق الأول فينبغي أن نذهب إلى نموذج الـ (VAR) بتباطؤين زمنيين (LAG2) وفقاً لأقل قيم لمعياري (Akaike) و (Hannan-Quinn)، أما قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) فبلغت (89%) فيما بلغت قيمة ( $R^2$ ) (87%)، أما قيمة اختبار (F) فكانت (47.85619) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (32.98246) وبمستوى المعنوية (1%)، وكما موضح في الجدول (18) الذي يوضح نتائج تقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) .

ثانياً. تقدير وتحليل نموذج (VAR) :

وبهذا تكون معادلة نموذجنا القياسي بالاعتماد على جدول (18) الذي يبين نتائج تقدير متجهات الانحدار الذاتي كالآتي :

$$1. PD = 28100408 + 60815.99 OP(-1) - 59664.33 OP(-2) - 0.623373 CE(-1) - 0.623373 CE(-2) + 1.152166 IE(-1) - 0.375619 IE(-2) + 1.106286 PD(-1) - 0.266089 PD(-2) + 0.101666 PR(-1) + 0.053282 PR(-2)$$

من خلال المعادلة أعلاه يمكن ملاحظة الآتي:

1. إن أسعار النفط (OP) ذات علاقة عكسية مع الدين العام ، وأن انخفاضاً مقداره وحدة واحدة (دولار واحد) للسنة السابقة في أسعار النفط سيؤدي إلى زيادة الدين العام بمقدار (60815.99) مليون دينار لسنة الحالية، وأن زيادة مقداره وحدة واحدة (دولار واحد) لسنتين سابقتين في أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض الدين العام بمقدار (59664.33) مليون دينار للسنة الحالية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

2. إن أسعار النفط (OP) ذات علاقة طردية مع الإنفاق الجاري، وأن انخفاضاً مقداره وحدة واحدة (دولار واحد) للسنة السابقة في أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض الإنفاق الجاري بمقدار (0.623373) مليون دينار للسنة الحالية ، وأن انخفاضاً مقداره وحدة

واحدة (دولار واحد) لسنتين سابقتين في أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض الإنفاق الجاري بمقدار (0.029593) مليون دينار للسنة الحالية.

3. إن أسعار النفط (OP) ذات علاقة طردية مع الإنفاق الاستثماري، وأن زيادة مقداره وحدة واحدة (دولار واحد) للسنة السابقة في أسعار النفط سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار (1.152166) مليون دينار للسنة الحالية ، وأن انخفاضاً مقداره وحده وحدة واحدة (دولار واحد) لسنتين سابقتين في أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري بمقدار (0.375619) مليون دينار للسنة الحالية. إن أسعار النفط (OP) ذات علاقة طردية مع الإيرادات العامة ، وأن زيادة مقداره وحدة واحدة (دولار واحد) للسنة السابقة في أسعار النفط سيؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بمقدار (0.101666) مليون دينار للسنة الحالية ، وأن زيادة مقداره وحده وحدة واحدة (دولار واحد) لسنتين سابقتين في أسعار النفط سيؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بمقدار (0.053282) مليون دينار للسنة الحالية.

### جدول (18)

#### نتائج تقدير النموذج من خلال متجهات الانحدار الذاتي (VAR)

Vector Autoregression Estimates					
Date: 03/06/23 Time: 13:34					
Sample (adjusted): 2004Q3 2021Q4					
Included observations: 70 after adjustments					
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]					
	OP	CE	IE	PD	PR
OP(-1)	0.886840 (0.12634) [ 7.01958]	120751.6 (190871.) [ 0.63263]	776.1764 (66924.1) [ 0.01160]	60815.99 (124315.) [ 0.48921]	521799.3 (281435.) [ 1.85407]
OP(-2)	-0.290231 (0.13379) [-2.16931]	119625.0 (202129.) [ 0.59182]	97627.73 (70871.5) [ 1.37753]	-59664.33 (131648.) [-0.45321]	217520.8 (298035.) [ 0.72985]
CE(-1)	3.97E-07 (1.9E-07) [ 2.14474]	0.600818 (0.27957) [ 2.14907]	-0.017401 (0.09802) [-0.17751]	-0.623373 (0.18209) [-3.42351]	0.687887 (0.41222) [ 1.66873]
CE(-2)	-2.71E-07 (2.0E-07)	-0.503992 (0.30018)	-0.060778 (0.10525)	-0.029593 (0.19551)	-0.572201 (0.44262)

	[-1.36268]	[-1.67894]	[-0.57745]	[-0.15136]	[-1.29277]
IE(-1)	-8.74E-07 (4.8E-07)	-0.497759 (0.72133)	0.831151 (0.25292)	1.152166 (0.46981)	-2.251107 (1.06359)
	[-1.83063]	[-0.69006]	[ 3.28627]	[ 2.45243]	[-2.11653]
IE(-2)	1.27E-06 (5.1E-07)	1.225647 (0.77586)	0.048713 (0.27204)	-0.375619 (0.50532)	1.557730 (1.14399)
	[ 2.47790]	[ 1.57972]	[ 0.17907]	[-0.74332]	[ 1.36166]
PD(-1)	-3.44E-07 (1.4E-07)	-0.242711 (0.21487)	-0.006085 (0.07534)	1.106286 (0.13994)	-0.064230 (0.31682)
	[-2.42082]	[-1.12959]	[-0.08078]	[ 7.90523]	[-0.20274]
PD(-2)	2.36E-07 (1.4E-07)	0.074165 (0.21576)	-0.023825 (0.07565)	-0.266089 (0.14053)	0.026203 (0.31814)
	[ 1.65480]	[ 0.34373]	[-0.31493]	[-1.89350]	[ 0.08236]
PR(-1)	-5.92E-08 (7.3E-08)	-0.234780 (0.10985)	-0.094578 (0.03851)	0.101666 (0.07154)	-0.116155 (0.16197)
	[-0.81373]	[-2.13735]	[-2.45563]	[ 1.42103]	[-0.71716]
PR(-2)	1.23E-08 (7.0E-08)	-0.130815 (0.10573)	-0.048076 (0.03707)	0.053282 (0.06887)	-0.235473 (0.15590)
	[ 0.17551]	[-1.23719]	[-1.29679]	[ 0.77370]	[-1.51037]
C	31.49526 (11.9860)	45195877 (1.8E+07)	6585619. (6349250)	28100408 (1.2E+07)	8833195. (2.7E+07)
	[ 2.62767]	[ 2.49585]	[ 1.03723]	[ 2.38258]	[ 0.33083]
<b>R-squared</b>	<b>0.848261</b>	<b>0.553681</b>	<b>0.769778</b>	<b>0.890245</b>	<b>0.383886</b>
<b>Adj. R-squared</b>	<b>0.822542</b>	<b>0.478034</b>	<b>0.730757</b>	<b>0.871643</b>	<b>0.279460</b>
Sum sq. resids	6351.035	1.45E+16	1.78E+15	6.15E+15	3.15E+16
S.E. equation	10.37519	15674803	5495974.	10209096	23112146
<b>F-statistic</b>	<b>32.98246</b>	<b>7.319250</b>	<b>19.72739</b>	<b>47.85619</b>	<b>3.676147</b>
Log likelihood	-257.1014	-1253.072	-1179.709	-1223.057	-1280.253
Akaike AIC	7.660041	36.11634	34.02026	35.25878	36.89294
Schwarz SC	8.013376	36.46967	34.37359	35.61212	37.24628
Mean dependent	70.64043	42609863	11262853	1.03E+08	40404812
S.D. dependent	24.62910	21696064	10591861	28495545	27227711
Determinant resid covariance (dof adj.)		5.11E+57			
Determinant resid covariance		2.17E+57			
Log likelihood		-5117.443			
Akaike information criterion		147.7841			
Schwarz criterion		149.5508			
Number of coefficients		55			

المصدر:- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

المطلب الرابع. الاختبارات التشخيصية:

أولاً. اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

الجدول (19)  
اختبار (LM) للارتباط الذاتي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 03/06/23 Time: 13:35						
Sample: 2004Q1 2021Q4						
Included observations: 70						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	29.77839	25	0.2327	1.210646	(25, 187.2)	0.2343
2	94.51951	25	0.0000	4.560920	(25, 187.2)	0.0000
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	29.77839	25	0.2327	1.210646	(25, 187.2)	0.2343
2	135.4187	50	0.0000	3.295744	(50, 208.6)	0.0000

\*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

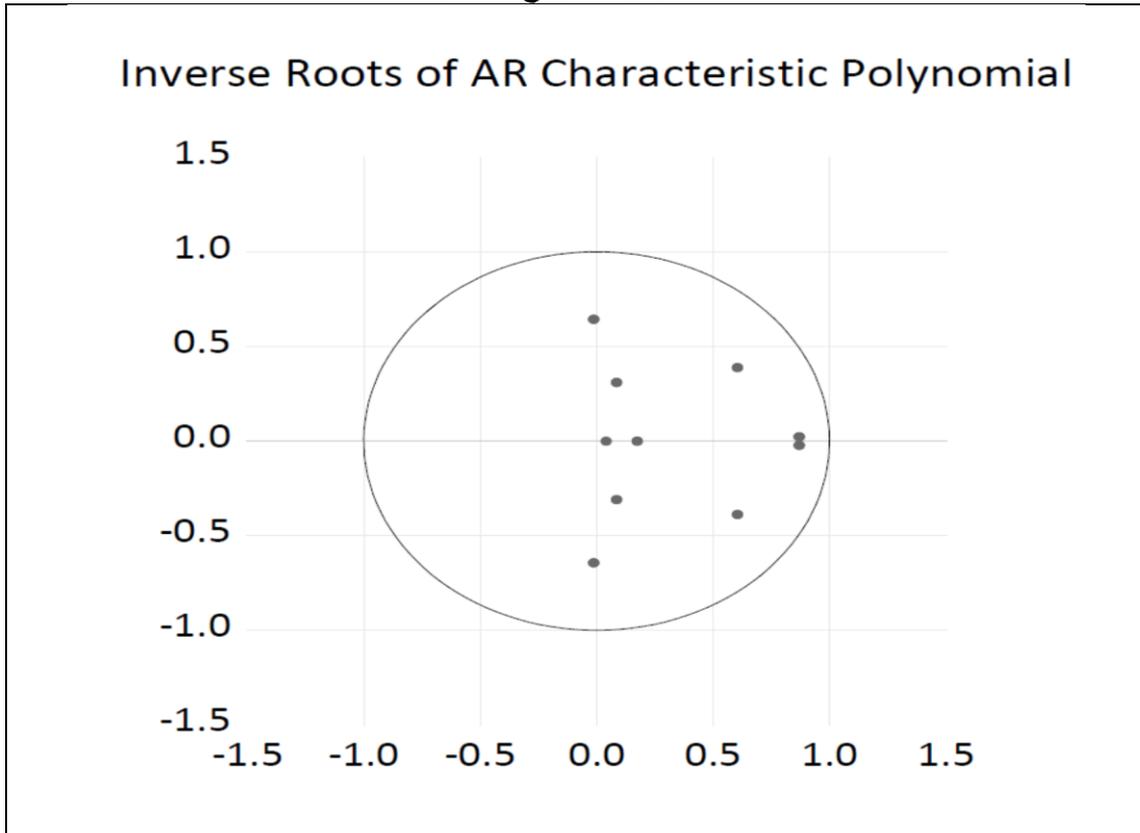
المصدر:- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

ومن خلال الجدول (19) الذي يوضح نتائج اختبار (LM) لقياس وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج ككل من عدمه، نلاحظ عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي كون قيمة (P- Value) ظهرت بمقدار (0.2343) أي أكبر من (0.05) مما يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

ثانياً. اختبار استقرارية النموذج ككل:

ولمعرفة فيما اذا كان النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار (Stability) سنستعين بالشكل (12)، نلاحظ من خلال الشكل (12) ان جميع النقاط تقع داخل دائرة الوحدة ، كذلك جميع الجذور تحتوي على معامل أقل من (1) ، مما يعني أن النموذج مستقر ككل .

شكل (12)  
استقرار النموذج المقدر



المصدر:- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

المطلب الخامس. نموذج تصحيح الخطأ:

جدول (20)  
نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

Vector Error Correction Estimates					
Date: 03/06/23 Time: 13:39					
Sample (adjusted): 2004Q4 2021Q4					
Included observations: 69 after adjustments					
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]					
Cointegrating Eq:	CointEq1				
OP(-1)	1.000000				

CE(-1)	-5.62E-07				
	(3.7E-07)				
	[-1.52740]				
IE(-1)	-1.00E-06				
	(5.7E-07)				
	[-1.76649]				
PD(-1)	-8.89E-08				
	(8.5E-08)				
	[-1.05189]				
PR(-1)	-6.58E-07				
	(1.8E-07)				
	[-3.56471]				
C	-0.463240				
Error Correction:	D(OP)	D(CE)	D(IE)	D(PD)	D(PR)
CointEq1	-0.255487	626126.9	230990.4	201821.9	977528.8
	(0.08862)	(133364.)	(42804.3)	(90450.1)	(208760.)
	[-2.88310]	[ 4.69488]	[ 5.39643]	[ 2.23131]	[ 4.68255]
D(OP(-1))	0.307914	-144432.2	-102548.7	-50964.45	97311.52
	(0.13166)	(198138.)	(63594.0)	(134381.)	(310153.)
	[ 2.33879]	[-0.72895]	[-1.61255]	[-0.37925]	[ 0.31375]
D(OP(-2))	-0.142513	-449239.4	-120756.7	-323615.1	-212809.5
	(0.13854)	(208502.)	(66920.5)	(141410.)	(326376.)
	[-1.02866]	[-2.15461]	[-1.80448]	[-2.28849]	[-0.65204]
D(CE(-1))	3.20E-07	0.417145	0.219448	-0.284546	1.450394
	(1.9E-07)	(0.28120)	(0.09025)	(0.19072)	(0.44017)
	[ 1.71261]	[ 1.48345]	[ 2.43145]	[-1.49199]	[ 3.29505]
D(CE(-2))	-8.97E-08	-0.585860	-0.135363	-0.272720	-0.075770
	(1.9E-07)	(0.28633)	(0.09190)	(0.19420)	(0.44821)
	[-0.47122]	[-2.04607]	[-1.47291]	[-1.40435]	[-0.16905]
D(IE(-1))	-1.31E-06	-1.202938	-0.349517	0.787242	-2.649908
	(5.2E-07)	(0.78491)	(0.25192)	(0.53234)	(1.22865)
	[-2.51800]	[-1.53258]	[-1.38739]	[ 1.47883]	[-2.15676]
D(IE(-2))	2.86E-07	2.026169	0.747711	0.717758	1.621448
	(5.7E-07)	(0.85864)	(0.27559)	(0.58235)	(1.34407)
	[ 0.50143]	[ 2.35974]	[ 2.71314]	[ 1.23252]	[ 1.20637]
D(PD(-1))	-3.85E-07	-0.330195	-0.082944	0.231790	-0.416337
	(1.5E-07)	(0.22710)	(0.07289)	(0.15402)	(0.35549)

	[-2.55337]	[-1.45397]	[-1.13794]	[ 1.50490]	[-1.17117]
D(PD(-2))	-9.28E-08 (1.6E-07)	0.313871 (0.23770)	0.149078 (0.07629)	0.133063 (0.16121)	0.460437 (0.37207)
	[-0.58751]	[ 1.32048]	[ 1.95409]	[ 0.82540]	[ 1.23749]
D(PR(-1))	-1.51E-07 (7.5E-08)	0.220984 (0.11234)	0.078727 (0.03606)	0.159133 (0.07619)	-0.155740 (0.17585)
	[-2.02374]	[ 1.96712]	[ 2.18344]	[ 2.08862]	[-0.88565]
D(PR(-2))	-9.26E-08 (6.1E-08)	0.050698 (0.09216)	0.024267 (0.02958)	0.083739 (0.06250)	-0.184204 (0.14426)
	[-1.51183]	[ 0.55012]	[ 0.82043]	[ 1.33975]	[-1.27690]
C	-0.518098 (1.34518)	793643.1 (2024458)	235637.1 (649768.)	-779527.8 (1373029)	880125.5 (3168965)
	[-0.38515]	[ 0.39203]	[ 0.36265]	[-0.56774]	[ 0.27773]
R-squared	0.326532	0.484322	0.408881	0.226630	0.573059
Adj. R-squared	0.196564	0.384805	0.294805	0.077383	0.490667
Sum sq. resids	6708.047	1.52E+16	1.57E+15	6.99E+15	3.72E+16
S.E. equation	10.84827	16326343	5240085.	11072858	25556279
F-statistic	2.512410	4.866739	3.584292	1.518492	6.955278
Log likelihood	-255.8118	-1237.287	-1158.873	-1210.496	-1268.207
Akaike AIC	7.762660	36.21123	33.93834	35.43466	37.10744
Schwarz SC	8.151200	36.59977	34.32688	35.82320	37.49598
Mean dependent	0.400435	750216.6	110281.8	-1625966.	1024280.
S.D. dependent	12.10278	20815298	6239987.	11527870	35809388
Determinant resid covariance (dof adj.)		7.21E+57			
Determinant resid covariance		2.77E+57			
Log likelihood		-5052.754			
Akaike information criterion		148.3407			
Schwarz criterion		150.4453			
Number of coefficients		65			

المصدر:- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

من خلال الجدول (20) المذكور اعلاه والذي تم التوصل اليه باستخدام نموذج تصحيح الخطأ في برنامج (Eviews12)، نستنتج أن (-0.25) من أخطاء الأجل القصير من الممكن إصلاحها في وحدة الزمن (فصل) للعودة إلى التوازن في النظام الاقتصادي في الأجل الطويل، وبقسمة (1) على (0.25) تكون النتيجة (4)، أي نحتاج إلى (4) فصول للوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي.

## المطلب السادس . اختبار العلاقة السببية Granger:

يبين جدول (21) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ، حيث نختبر فرضية العدم التي تنص أحد المتغيرين لا يسبب الآخر وبناءً على قيمة (P-Value) يتم قبول أو رفض فرضية العدم .

أولاً. أن أسعار النفط (OP) تسبب الانفاق الجاري (CE) حيث بلغت قيمة p-value (0.0051) وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ان هناك علاقة سببية بين أسعار النفط والانفاق الجاري.

ثانياً. أن الانفاق الجاري (CE) يسبب أسعار النفط (OP) حيث بلغت قيمة p-value (0.0438) وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ان هناك علاقة سببية بين أسعار النفط والانفاق الجاري .

ثالثاً. أن الانفاق الاستثماري (IE) يسبب أسعار النفط (OP) حيث بلغت قيمة p-value (0.0105) وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ان هناك علاقة سببية بين أسعار النفط والانفاق الاستثماري .

رابعاً. أن الانفاق الاستثماري (IE) يسبب الانفاق الجاري (CE) حيث بلغت قيمة p-value (0.0046) وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ان هناك علاقة سببية بين الإنفاق الاستثماري والانفاق الجاري.

خامساً. أن الدين العام (PD) يسبب الانفاق الجاري (CE) حيث بلغت قيمة p-value (0.0052) وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ان هناك علاقة سببية بين الدين العام والانفاق الجاري.

سادساً. الإيرادات العامة (PR) تسبب الانفاق الجاري (CE) حيث بلغت قيمة p-value (0.0156) وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ان هناك علاقة سببية بين الإيرادات العامة والانفاق الجاري.

سابعاً. الإيرادات العامة (PR) تسبب الانفاق الاستثماري (IE) حيث بلغت قيمة p-value (0.0197) وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ان هناك علاقة سببية بين الإيرادات العامة والانفاق الاستثماري.

ثامناً. الإيرادات العامة (PR) تسبب الدين العام (PD) حيث بلغت قيمة p-value (0.0036) وبالتالي يتم رفض فريضة العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ان هناك علاقة سببية بين الإيرادات العامة والدين العام .

**جدول (21)**  
نتائج العلاقة السببية بين المتغيرات

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 03/06/23 Time: 13:40			
Sample: 2004Q1 2021Q4			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CE does not Granger Cause OP	70	3.28275	0.0438
OP does not Granger Cause CE		5.72901	0.0051
IE does not Granger Cause OP	70	4.88586	0.0105
OP does not Granger Cause IE		1.33027	0.2715
PD does not Granger Cause OP	70	2.38776	0.0998
OP does not Granger Cause PD		0.34093	0.7124
PR does not Granger Cause OP	70	0.40575	0.6682
OP does not Granger Cause PR		12.3832	3.E-05
IE does not Granger Cause CE	70	5.84513	0.0046
CE does not Granger Cause IE		2.58830	0.0829
PD does not Granger Cause CE	70	5.70110	0.0052
CE does not Granger Cause PD		3.10815	0.0514
PR does not Granger Cause CE	70	4.43904	0.0156
CE does not Granger Cause PR		1.50045	0.2307
PD does not Granger Cause IE	70	1.53246	0.2237
IE does not Granger Cause PD		0.37552	0.6884
PR does not Granger Cause IE	70	4.17213	0.0197
IE does not Granger Cause PR		1.94736	0.1509
PR does not Granger Cause PD	70	0.34886	0.7068
PD does not Granger Cause PR		6.13467	0.0036

المصدر:- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

## الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات .

ثانياً : التوصيات .

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً : الاستنتاجات :

1. ان تغيرات اسعار النفط الخام تؤثر تأثيراً مباشراً على أدوات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي بسبب الصفة الربعية له، إذ هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والانفاق العام والايادات العامة وترتبط أسعار النفط بعلاقة عكسية مع الدين العام، مما تسبب العجز في الموازنة العامة.
2. شهدت الأعوام (2015، 2016، 2017، 2020) انخفاضاً حاداً في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما انعكست سلباً على انخفاض الايرادات العامة والانفاق العام وخلق العجز في الموازنة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي وزيادة مستوى الركود.
3. يُعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ربعياً وذلك بسبب اعتماده على الايرادات النفطية بشكل كبير، إذ تشكل تلك الايرادات النفطية نسبة (92.12%) من مجموع الايرادات العامة للدولة خلال المدة البحث، وكذلك يساهم القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (48%) خلال مدة البحث.
4. اظهرت نتائج التحليل القياسي أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل.
5. من خلال نتائج الانحدار الذاتي (VAR) بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2=0.89$ ) ويعني أن التغيرات الحاصلة في المتغيرات التابعة بنسبة (89%) كانت نتيجة التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل، أما المتبقي (11%) فيعود الى عوامل أخرى لم تدخل ضمن النموذج المقدر.
6. أظهرت نتائج اختبار الذاتي (LM) بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج.
7. أظهرت نتائج استقرارية النموذج ككل بأن جميع النقاط تقع داخل دائرة الوحدة، كذلك جميع الجذور تحتوي على معامل أقل من (1)، مما يعني أن النموذج مستقر ككل.
8. تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وسببية جرانجر بعد تقدير النموذج باستخدام نموذج (VAR)، أن (-0.25) من أخطاء الأجل القصير من الممكن إصلاحها في وحدة الزمن

(فصل) للعودة إلى التوازن في النظام الاقتصادي في الأجل الطويل أي نحتاج إلى (4) فصول للوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي.

### ثانياً : التوصيات :

1. السعي إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى بما يرفع تنوع الاقتصاد والحد من سيطرة القطاع النفطي لصالح القطاعات الانتاجية(صناعية، زراعية، سياحية وخدمية).
2. تطبيق سياسة مالية تحفز على زيادة تنوع مصادر الإيرادات المالية للبلد وتوجيه السياسة المالية لزيادة الانفاق الاستثماري وتشجيع القطاع الخاص.
3. تنشيط السياسات الاقتصادية العامة حتى لا يترك عبئ المواجه على السياسة المالية فقط ، سيما وان تقلبات اسعار النفط على العراق هو من الأخطار المركبة ، والتي لا يقتصر جوانبها على السياسة المالية .
4. ضرورة القيام بإصلاحات حقيقية على النظام الضريبي في العراق والقيام به بالمستوى الذي يحقق الاهداف ومن اهمها تنمية الإيرادات الضريبية.
5. أن التقلبات المستمرة في أسعار النفط يلزم الحكومة إنشاء صناديق سيادية يتم الادخار فيها في سنوات ارتفاع اسعار النفط ، ليتم اللجوء الية في حاله حدوث أزمات ، وهذه التجربة تم العمل فيها في كثير من البلدان النفطية عن طريق انشاء صندوق ضبط الإيرادات كصندوق ضبط الإيرادات العامة في الجزائر والصندوق الكويتي للأجيال المستقبلية.

# المصادر

## المصادر

أولاً: القرآن الكريم .

ثانياً: المصادر العربية

أ. الكتب

1. أحمد حسين الهيبي ،اقتصاديات النفط ،دار الكتاب للطباعة والنشر ،الموصل، 2000.
2. احمد حسين إلهيتي ،مقدمة في أقتصاد النفط ، الدار النموذجية للطباعة والنشر ،بيروت، الطبعة الأولى،2011.
3. أحمد رائد ناجي ،عالم المالية العامة والتشريع المالي في العراق ،شركة العاتك لطباعة الكتب ،الطبعة الأولى، 2012.
4. أحمد رعد عبد الكافي الربيعي ،مأزق الدولة الريعية(هيمنة المورد الواحد) ،دار رافد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2022.
5. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي.... إلى أين، دار المواهب للنشر والتوزيع، النجف، الطبعة الأولى، 2011.
6. أعاد حمود القيسي ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، الطبعة التاسعة، 2015 .
7. أعاد حمود القيسي ، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الثامنة، 2011.
8. اويستين نورينج ،التجربة النروجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية ، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج ،الامكانيات والقيود ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،الطبعة الاولى ، أبو ظبي، 2007.
9. اياد عبد الفتاح نسور، سياسيات الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ،2013.
10. بلال صلاح الأنصاري ، مبادئ واقتصاديات المالية العامة ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ،مصر ،الطبعة الأولى، 2017.

11. بول ساملوسيون و ويليام نودهاوس ، علم الاقتصاد ، ترجمة :هشام عبدالله ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، 2001 .
12. تيري لين كارل ، مخاطر الدولة النفطية ، تأملات في مفارقات الوفرة ، ترجمة عبد الاله النعيمي ، دراسات عراقية ، الطبعة الأولى ، 2008.
13. تيري لين كارل ، مخاطر الدولة النفطية (تأملات في مفارقة الوفرة) ، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 2007.
14. جيمس جوارتيني و ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و اخرون ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1999 .
15. حازم الببلاوي ، الدولة الربعية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، 1987.
16. حسن لطيف كاظم واخرون ، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي ، رؤية مستقبلية ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات 15 ، بغداد ، 2007 ، ص 122.
17. حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 .
18. حميد عبيد ، الاقتصاد القياسي ، دار الكتب موزعون وناشرون ، العراق ، الطبعة الأولى ، 2017.
19. خالد محمد السواعي ، مبادئ الاقتصاد القياسي ، دار الكتاب الثقافي ، 2018.
20. خباية عبدالله ، أساسيات في أقتصاديات المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2009.
21. خديجة الأعرس ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 2016.
22. رانيا محمود عمارة ، المالية العامة الإيرادات العامة ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2015.
23. رائد ناجي أحمد ، عالم المالية العامة والتشريع المالي في العراق ، الطبعة الثالثة ، 2017.
24. رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، علم المعرفة ، الكويت ، 1997.

25. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف ، دراسة في اثر نظام النقد الدولي عن التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1987.
26. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة في العالم الثالث ،سيناء للنشر ،القاهرة، 1992.
27. سعود جايد مشكور العامري وعقيل حميد جابر الحلو ، مدخل معاصر في المالية العامة، الطبعة الثانية، 2020.
28. سعود جايد مشكور وعقيل حميد الحلو ، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق،المطبعة العالمية ، المثنى -العراق ،الطبعة الأولى، 2016 .
29. سعيد علي العبيدي ،اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى، 2011.
30. سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،لبنان ، الطبعة الأولى، 2006 .
31. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى، 2008.
32. صالح خصاونة ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،دائرة المكتبة الوطنية ،عمان - الأردن ،الطبعة الثانية، 2000.
33. صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة - حالة العراق، مؤسسة فريدرش ايبرت، مكتب العراق، بغداد، 2013.
34. طارق محمد الحاج ،المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،الطبعة الأولى، 2009.
35. طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، دار الكتب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل .
36. عادل أحمد حشيش ،أساسيات المالية العامة ،دار النهضة العربية ،بيروت، 1992.
37. عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 .

38. عباس كاظم الدعيمي ، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان -الأردن ،الطبعة الأولى، 2010.
39. عباس كاظم جاسم الدعيمي وزهراء يوسف عباس السعدي ،مسارات السياسة النقدية والمالية ،مؤسسة دار الكتب ، العراق، الطبعة الأولى، 2019 .
40. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي- دراسة مقارنة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان -الأردن، 2008.
41. عبد الرزاق بني هاني، الاقتصاد القياسي نظرية الانحدار البسيط والمتعدد ،الجزء الثاني، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2014 .
42. عبد العزيز محمد الدخيل ، التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ، قراءة نقدية ، الطبعة الأولى ، دار الحالي ، لبنان ، 2012.
43. عبد الله الشيخ محمود الطاهر ،مقدمة في اقتصادات المالية العامة ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ،الطبعة الثانية،1992.
44. عبد المطلب عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية ،مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر، 2003.
45. عبد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ج2، مطبعة جامعة الموصل، 1984.
46. عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية، معهد دراسات عراقية ،الطبعة الأولى، بيروت ، 2013.
47. عزت عبد الحميد البرعى ، مبادئ الاقتصاد المالي ،الولاء للطبع والتوزيع، جامعة المنوفية ، 2005 .
48. علام أحمد عبد السميع ، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2012.
49. علي زغود ، المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،الطبعة الرابعة، 2011.
50. عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي بأستخدام البرنامج EViews ،دار الكتب والوثائق ، بغداد، الطبعة الأولى، 2015.

51. فرهاد محمد علي الأهدان ،إقتصاديات الطاقة والبتترول ، مكتبة أالانجلو المصرية  
1999.
52. فليح حسن خلف ، المالية العامة ، دارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن  
، الطبعة الأولى، 2008 .
53. فوزي عبد المنعم ،المالية العامة ،الركة الشرقية ،بدون تاريخ .
54. كمال امين الوصال ، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان: ازمتا الدين العام  
والعجز في الموازنة العامة ،دار بن رشد ، القاهرة - مصر ، 2016 .
55. لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986.
56. مايح شبيب الشمري وآخرون، الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد (تجربة دولية)،  
دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الأولى، 2019.
57. مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة :محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ،  
الرياض ، 1999.
58. مايكل روس ، الاقتصاد السياسي لعنة الموارد نقد وتحليل الادبيات النفطية ، في النفط  
والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، الطبعة  
الأولى، 2007.
59. محمد أحمد الأفندي ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء  
، الطبعة الرابعة، 2010.
60. محمد أحمد الدوري ، اقتصاد البترول ، طبعة جامعة الموصل مديريةية الكتب، 1987.
61. محمد أحمد الدوري ، مبادئ اقتصاد النفط ، دار شموع الثقافية ،ليبيا، الطبعة الأولى،  
2003.
62. محمد أحمد الدوري ،مبادئ اقتصاد النفط ،مطبعة الارشاد ،بغداد العراق، 1988.
63. محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية،  
الطبعة الأولى ،وزارة التعليم العالي - جامعة الموصل ، 1980.
64. محمد حلمي الطوابي ، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في  
الدولة الحديثة، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الأولى، 2007.

65. محمد خير العكام ، المالية العامة ، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا، 2018.
66. محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
67. محمد شيخي ، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ، الجزائر ، الطبعة الأولى، 2011.
68. محمد طاقة وهدى العزاوي ، إقتصاديات المالية العامة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى، 2007.
69. محمد علي حميد العامري ورشا سالم جبار الزبيدي ، الصدمة النفطية وإثارها على اقتصاديات البلدان العربية النفطية (العراق والجزائر والسعودية )، مؤسسة دار الصادق الثقافية ،العراق - بابل ، الطبعة الأولى، 2019 .
70. محمود أحمد عياد صلاح وإبراهيم جابر السيد ، مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور سياسات الإنفاق ، دار الجديد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2020.
71. محمود حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة الثانية، 2010.
72. محمود يونس و اخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، طبعة على نفقة جامعة الاسكندرية - كلية التجارة (قسم الاقتصاد)، 2000.
73. مضر منعم السباهي ، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، 2012.
74. موسى إبراهيم ، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة ،دار المنهل ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى، 1998 .
75. ميرزا حسن القصاب ، ما بعد النفط تحديات البقاء في دول الخليج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2021 .
76. ميشيل بو وجيل دوستاليري ، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز ، ترجمة حليم طوسون ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، 1997.

77. نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد الطاقة، دار الكتاب الجامعي، العين، الطبعة الأولى، 2017.
78. نبيل جعفر عبد الرضا ،أسواق النفط العالمية ،شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة،العراق،الطبعة الأولى، 2016 .
79. نبيل جعفر عبد الرضا، مستقبل الدولة الريعية، شركة غدير للنشر والتوزيع، البصرة، الطبعة الأولى، 2016.
80. نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط ،دار أحياء التراث العربي ، 2011.
81. نزار كاظم الخيكاني ، السياسات الإقتصادية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان- الأردن ،الطبعة الثانية، 2015.
82. نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي ،المدخل الحيث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ،الطبعة الأولى، 2006.
83. هيثم الزغبى و حسن أبو الزيت ، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ،الطبعة الأولى، 2002.
84. هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ،الهيئة العامة السورية للكتاب ،دمشق، 2010.
85. واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي احمد ،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،دار وائل للنشر ، الطبعة الخامسة، عمان، 2002 .
86. وحيد بن عبد الرحمن بن نافع وعبد العزيز عبد المجيد علي ، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة ، مكتبة فهد الوطنية ، الرياض، 2020 .

#### ب- الرسائل والاطاريح :

1. حسين عبد الكريم جعاز الشمري ،توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع اشارة الى العراق للمدة (1990-2013)، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ، 2016 .

2. حسين علي سلطان ، دور السياسة المالية في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل ،دراسة تطبيقية في الاردن للمدة 1990-1999، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، العراق،2006.
3. خالد مطر مشاري، مستقبل الدولة الريعية في العراق، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، 2008.
4. خضير عباس حسين الوائلي ، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)،رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2012.
5. رشا سالم جبار ، تحليل تقلبات اسعار النفط الخام وأثارها على الاستقرار الاقتصادي في كل من (العراق ،الجزائر ،السعودية ) للمدة 1990-2010 رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء 2014.
6. زمن راوي سلطان الجبوري ، واقع السياسة النفطية وسبل اصلاحها في العراق ،رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2010 .
7. علياء عبد الامير ابراهيم ،آليات تسعير النفط الخام المصدر في العراق للمدة (2003-2016)، بحث دبلوم عالي في اقتصاد الطاقة ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2018.
8. قصي احمد الشيحة، دور صناديق الاستثمار الاسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق - كلية الادارة والاقتصاد، 2015.
9. محمد حسين كاظم ، تحديد حجم الإنفاق العام الأمثل في الاقتصادات الريعية دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (1988 - 2009) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2012 .
10. محمد علي حميد، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع اشارة إلى العراق للمدة (1990-2013)،رسالة ماجستير ،جامعة كربلاء، 2016.

- 11.ميثم خضير جواد اليساري ، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية السعودية والعراق حالة دراسية للمدة (1990- 2012) ، رسالة ماجستير غير منشوره ،جامعة كربلاء- كلية الادارة والاقتصاد، 2016.
- 12.نشوان جاسم محمد النعيمي ، اتجاهات أنتاج واسعار النفط الخام لمنظمة أوبك ، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ،2009.
- 13.هاني مالك عطشان ،تحليل تقلبات أسعار النفط ونمط الانفاق العام في السعودية والعراق،رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء،2017.
- 14.وسام حسين علي الدليمي ، اثر تغيرات اسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الاعضاء في منظمة اوبك للمدة 1990-2007، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار ،2009.
- 15.أيات علي كاظم، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية السعودية والعراق حالة دراسية للمدة (1990-2012)، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل ،2017.
- 16.بوكريزية مختار وجبور صادق، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر للمدة 1995-2016، رسالة ماجستير،جامعة أدرار، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ،2017.
- 17.مرتضى هادي جندي، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام العلمية على التضخم والنتاج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988-2015،رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد،2018.
- 18.عمار نعيم زغير الجنابي، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في خيارات السياسة المالية لدول مختارة للمدة 1990\_2017،أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2020.

## ت- البحوث والدراسات:

1. أحمد بريهي علي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السابعة ، العدد 3 ، الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، 2009.
2. أحمد جاسم محمد، مستقبل الاقتصاد العراقي والبدائل المقترح لتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2، 2014.
3. احمد حسين الهيتي، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2007)، الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العدد3، 2010.
4. احمد سلطان محمد ،أختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشأ الصناعية الكبرى في العراق، جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 19، العدد70،2013.
5. أعياذ عبد الرضا عبدالله وعدنان كاظم جبار الشيباني، الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد 56، المجلد13، 2017.
6. براق عيسى و بركان انيسة ، ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر: تطورها اسبابها ومتطلبات ترشيدها ، مجلة الابداع ، جامعة ديبليدا- الجزائر ، المجلد 7 ، العدد 8 ، 2011 .
7. حسين ديكان درويش،ملاح وأفاق التنمية الاقتصادية في الهند ،المجلة العراقية للعلوم الادارية،المجلد4،العدد10، 2007.
8. حميدة علي جابر ،استراتيجيات منظمة الأوبك لضبط اسعار النفط العالمي واثرها على استقرار الاقتصاد العراقي ،مجلة جامعة الامام جعفر الصادق (ع) للدراسات القانونية ، جامعة الامام الصادق كلية القانون ، العدد1.

9. حيدر حسين آل طعمة ، هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة دراسة في نمط الربيع النفطي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار ، المجلد 8 ، العدد 15، 2016.
10. حيدر عباس دريبي ،العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في العراق للفترة (1970-2013)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية -المجلد18، العدد4، 2016.
11. حيدر عبد الحسين الجبوري، رؤية مستقبلية حول مستوى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية للمدة (2003 - 2010)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، المجلد 20، العدد 1، 2013.
12. خطاب عمران صالح واسحاق يوسف حمدان ، تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة (2004-2015)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد1، العدد37.
13. زياد الحافظ، أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، جمهورية مصر العربية، 2005.
14. سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب ، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضروريات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية ،دراسة تحليلية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد36، 2013 .
15. سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، 2011.
16. صفاء يونس الصفاوي ومزاحم محمد عيسى، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد8، العدد14، 2008.
17. عبد السلام أديب، تاريخ اقتصاد الربيع في المغرب، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 3911، 2012.

18. عبد العظيم عبد الواحد الشكري وحسين ماجد ثامر ، تحليل تقلبات أسعار النفط الخام واثرها على استدامة الدين العام في العراق للمدة (2000-2019) ،مجلة الدراسة المستدامة ، السنة الثالثة ، المجلد الثالث ، العدد4 ، 2021.
19. حسن عبد اللطيف وعلي عبد الزهرة ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج الابطاء الزمني (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 34، المجلد 9، 2013.
20. كريم سالم الغالبي الانفاق الحكومي واختيار فنون فاجتر في العراق للمدة (2017) تحليل قياسي مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية السنة الثامنة، العدد25، 2011.
21. لمياء عماني ، إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية ، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون ، العدد 38، 2014، ص52.
22. مصطفى كاظمي وكرار يونس لفته ،أثر تقلبات النفط على الموازنة العامة في العراق للفترة (2008-2018)،مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد10، العدد 3 ،2020.
23. نبيل جعفر عبد الرضا ، مفهوم الدولة الريعية ،الحوار المتمدن، العدد3631، 2012.
24. نبيل جعفر عبد الرضا، أوراق في السياسة النفطية ،كيف تسعر سومو النفط الخام العراقي المصدر إلى الاسواق العالمية ،شبكة الاقتصاديين العراقيين،2021.
25. نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، العلاقة بين اسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية كرانجر، جامعة القادسية - كلية الادارة والاقتصاد، العدد2، 2011.
26. نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد8، العدد22، 2012.
27. نصير محمد عزال وأخرون ،السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010-2017)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 64، 2010.
28. نغم حسين نعمه، ادارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (12)، العدد (35)، 2015 .

29. همسة قصي عبداللطيف، اتجاهات السياسة المالية في العراق، مجلة الأكاديمية العراقية، 2012.

30. وسام هادي فيحان ويوسف علي عبد الأسدي، قياس أثر الاستقرار السياسي على متغيرات اقتصادية مختارة في العراق للمدة (2004-2020)، جامعة البصرة -كلية الادارة والاقتصاد، العدد 51، 2022.

31. يحيى حمود حسن و حسام الدين زكي، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 25، 2012.

### ثالثاً- التقارير المحلية والدولية:

1. احمد عزت محمود المتولي واخرون، المديونية الخارجية وأثرها علي النمو الاقتصادي ، مقال متوفر على الرابط :

[https://democraticac.de/?p=77228#\\_Toc74428040](https://democraticac.de/?p=77228#_Toc74428040)

2. البنك الدولي ، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، انخفاض أسعار النفط الخام ، العدد 4 ، 2015.

3. محمد السعيد إدريس ، النفقات التسليحية لدول الخليج ،الموقع على شبكة الانترنت : [www.alalam.ir / site / mokhtaraz](http://www.alalam.ir/site/mokhtaraz)

4. النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للسنوات (2004 - 2021) .

5. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، المؤشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.

### A. Books

1. David N. Hyman, Public Finance: A Contemporary Application of Theory to Policy Tenth Edition, South-Western Cengage Learning, Mason (USA), 2011.
2. For More Information see: Roman Kozhan, Financial Econometrics With Eviews, Ventus Publishing APS, 2010.
3. havard devold, Oil and gaz production hand book, an introduction to oil and gaz production, ABBATPA OIL and GAZ, 2006 .
4. Jal Crystal Oil and politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar (New York: Cambridge University press, 1990.
5. James G. Speight & other, An Introduction to Petroleum Technology, op.cit.
6. John R. Fanchi, Richard L. Christiansen, Introduction to Petroleum Engineering, Wiley & Sons Inc, United States of America ,2017.
7. Kilian,Lutz, Lütkepohl, Helmut, Structural Vector Autoregressive Analysis || Vector Error Correction Models, 2004.
8. Nouriel Roubini, Supply – Side Economics Tax Rate cuts Increase Growth new york, ,in the united state of America, 1997.
9. Olivier Amblard and Olivier J. J. Miche, The Relation between Granger Causality and Directed Information Theory, The University of Melbourne, Department of Mathematics and Statistics, Parkville, VIC, 3010, Australia, 2012.
- 10.OPEC regrets that it is unable to answer all enquiries concerning the data in the ASB 2008.
- 11.Philip.A.Klein , the management of market , oriented economic A comparative wadswor the publishing company , belmont california , 1973.
- 12.Teresa Ter-Minassian, The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom, IMF, March 5, 2007.

### B. Letters and dissertations

1. Artem Myronovych, The impact of oil price fluctuations on the ukrainian economy, degree Master of Arts in Economics, National University of “Kyiv-Mohyla Academy”, Ukraine,2001 .

### **C. Magazines**

1. Adedokun Adeniyi Jimmy, Budget Deficit and Public Debt Management in Developing Countries, Management Science and Engineering, Canadian Research & Development Center of Sciences and Cultures, vol 8 ,no 2 , 2014.
2. Hazem Beblawi, The Rentier state in the Arab world, Arab studies Quarterly pluto journals, No 4, 2014.
3. Hiro Y. Toda, Taku Yamamoto, Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes, Journal of Econometrics N.66.
4. Latife Ghalayini, The Interaction between Oil Price and Economic Growth, Middle Eastern Finance and Economics, ISSN: 1450-2889 Issue 13 (2011) .
5. The cooperation council for the ARAB states of the Gulf, secretariat General Informatiocenter-statistical Departmenn.
6. Hakan Berument. Basak Ceylan" The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries),2010.
7. Zhenbo Hou and others, The Oil price shockof Drivers, Impacts and policy Implications,2014.

ملحق (1) بيانات النموذج القياسي

السنوات	اسعار النفط/ مستقل	الانفاق العام	الايرادات العامة	الدين العام	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري
2004	36.05	32117491	32982739	191946839	29102758	3014733
2005	50.08	26375175	40502890	169331167	21803157	4572018
2006	61.08	38806679	49055545	115479183	32778999	6027680
2007	69.1	39031232	54599451	98951705	31308188	7723044
2008	88.8	59403375	80252182	81403058	47522700	11880675
2009	58.96	52567025	55209353	84423647	42053620	13091000
2010	75.96	64351984	69521117	76813642	50662201	19472000
2011	103	69639523	99998776	80722191	60925553	17832112
2012	107	90374783	119846403	77699017	75788623	29350951
2013	103	106873027	113767395	76596125	78743314	40384241
2014	94.9	83556226	105386623	79139519	90547392	25390369
2015	44.7	70397515	66470252	102414497	518328400	18564670
2016	36	67067437	54409270	123866458	51173430	15894000
2017	49	75490115	77335955	138639245	59025700	16464400
2018	65	80873189	106569834	118673755	67052856	13820333
2019	60	111723523	107566995	93108348	87301000	24422600
2020	40	76082443	63199689	139945259	72873500	3308900
2021	68.38	102849659	109081464	150754644	89526700	13322700

بيانات فصلية

السنوات	أسعار النفط / مستقل	الانفاق العام	الايرادات العامة	الدين العام	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري
2004Q1	30.64	1169578.667	2082826.667	191946839	29102758	3014733
2004Q2	34.41	6282700.667	7441530.667	186292921	27277857.8	3404054.25
2004Q3	38.97	56207448	24247983.67	180639003	25452957.5	3793375.5
2004Q4	40.01	27764432.33	35426318.33	174985085	23628057.3	4182696.75
2005Q1	43.66	2765161.333	5532289.333	169331167	21803157	4572018
2005Q2	49.54	8039230.667	14545016.66	155868171	24547117.5	4935933.5
2005Q3	56.28	15698385	26236748	142405175	27291078	5299849
2005Q4	52.85	23144567	37642352.67	128942179	30035038.5	5663764.5
2006Q1	57.65	4764918	5496646.667	115479183	32778999	6027680
2006Q2	64.71	14050765.33	17069094	111347314	32411296.3	6451521
2006Q3	65.68	21979463	32047908.33	107215444	32043593.5	6875362
2006Q4	56.11	32121924	45181698.67	103083575	31675890.8	7299203
2007Q1	54.64	3126945.7	5818834.667	98951705	31308188	7723044
2007Q2	64.97	10608438	16457246.33	94564543.3	35361816	8762451.75

2007Q3	71.59	19257844	29629764.67	90177381.5	39415444	9801859.5
2007Q4	85.07	31467881	46255615	85790219.8	43469072	10841267.25
2008Q1	92.67	4859498	11865578	81403058	47522700	11880675
2008Q2	117.62	17769214	36452354	82158205.3	46155430	12183256.25
2008Q3	113.49	32630408	44392381.3	82913353	44788160	12485837.5
2008Q4	52.5	50746549	76506769.7	83668500	43420890	12788418.75
2009Q1	42.91	4796656.7	5307819	84423647	42053620	13091000
2009Q2	58.51	14816539	15797901.3	82521146	44205765.3	14686250
2009Q3	67.7	28080077	32154476.3	80618645	46357910.5	16281500
2009Q4	74.32	44762409	49572157	78716143	48510055.8	17876750
2010Q1	75.4	7724857	10353196.3	76813642	50662201	19472000
2010Q2	76.6	21290690	28668047	77790779	53228039	19062028
2010Q3	73.77	37574529	44937758	78767917	55793877	18652056
2010Q4	83.77	54503669.7	62891047.3	79745054	58359715	18242084
2011Q1	100.97	7952906.3	15410732	80722191	60925553	17832112
2011Q2	112.33	21244229.3	41999774.3	79966398	64641320.5	20711821.75
2011Q3	108.5	41443905	67769773	79210604	68357088	23591531.5
2011Q4	107.9	60296187	92452264.7	78454811	72072855.5	26471241.25
2012Q1	117.43	8918633.7	15417299.3	77699017	75788623	29350951
2012Q2	106.77	29593451	50037783.7	77423294	76527295.8	32109273.5
2012Q3	106.6	53416638	62893178.7	77147571	77265968.5	34867596
2012Q4	107.4	77782220	108648996	76871848	78004641.3	37625918.5
2013Q1	109.5	10250023	18979670.7	76596125	78743314	40384241
2013Q2	100.93	32821701	46597168	77231974	81694333.5	36635773
2013Q3	106.87	59770008	74421319.3	77867822	84645353	32887305
2013Q4	106.47	91194240	103127669	78503671	87596372.5	29138837
2014Q1	104.77	8514126	27033603	79139519	8514126	0
2014Q2	105.87	22388376	45246156.7	84958264	22388376	0
2014Q3	100.8	36406296.7	70781664.3	90777008	36099727.7	306569
2014Q4	73.4	62784154	96989845.7	96595753	50849330	11934824
2015Q1	50.33	6629167.33	10419335.7	102414497	6187974.33	441193
2015Q2	59.9	21964312	24720138.7	107777487	13527017.3	8408884
2015Q3	48.2	40769784	41897847.7	113140478	34242615	6527169
2015Q4	39.7	58851040.7	57552874.3	118503468	46824259	12026781.67
2016Q1	30	7229729.67	4581545	123866458	7050691	179038.6667
2016Q2	42.3	23293339.7	16864252	127559655	19587476.3	3705863.667
2016Q3	42.9	40113095.7	31504899	131252852	32498714	7614381.667

2016Q4	47.6	58218009.3	47436582.7	134946048	45560324	12657685.33
2017Q1	52	8825184.33	9806597.67	138639245	8565275.33	259909
2017Q2	48.6	22932985.7	26135249.3	133647873	21690102.7	1242883
2017Q3	50	44179278.3	47132795.7	128656500	37371990	6807288.333
2017Q4	59.4	67749407.7	70089931.3	123665128	52978100.7	14771307
2018Q1	64.7	8703215.33	14189174	118673755	8486407.67	216807.6667
2018Q2	71.9	24862122.7	37169107.3	112282403	23770762.3	1091360.333
2018Q3	74.3	48847443	66217922	105891052	42402064	6445379
2018Q4	67.2	71838750.7	97428460.7	99499700	60019286	11819464.67
2019Q1	63	11840011	13448031.3	93108348	11630409.7	209601.6667
2019Q2	67.9	31629018.3	36473494	104817576	30550608	1078410.333
2019Q3	62.2	35332507	65693554	116526804	50602351	6879718.333
2019Q4	63.1	90410146.7	90846798	128236031	74610172	15799974.67
2020Q1	51.5	11086775.3	12567316.4	139945259	11033293.7	53481.66667
2020Q2	26.7	27196398.7	25427911	142647605	26881759.7	314639
2020Q3	43.4	45825566	34778871.3	145349952	44955612.7	869953.3333
2020Q4	44	66102959	51351604	148052298	63794314.7	2308644.333
2021Q1	60	12096714.3	10694989.3	63713644	11850360	246354.3333
2021Q2	67.3	30925264	32276567	64422722	30367546.3	557717.6667
2021Q3	72.6	53721764	58413839	66545023	52038663.7	1683100.667
2021Q4	66.6	88620721.7	94923282.7	68447342	77217903.3	11402818.33

المصدر : التقارير والنشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للسنوات

. (2021 - 2004)

:- OPEC –Annual Statistical bulletin ,(2004-2010).

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط - اوابك- التقرير الاحصائي السنوي للأعوام

. (2021-2010)

## **Abstract :**

The research aims to identify crude oil prices and analyze the causes of its fluctuations for the period (2004-2021) and measure and analyze the impact of crude oil price fluctuations on fiscal policy in Iraq. The research problem is centered by asking the following questions: Do oil price fluctuations affect the performance of fiscal policy in Iraq? And the extent of the impact of fluctuations on the tools of fiscal policy (public spending, public revenues, public debt)? And the extent of the impact of fluctuations on economic activity? In order to answer the questions, the researcher hypothesized that fluctuations in oil prices have a significant impact on the performance of fiscal policy in Iraq, as it is one of the rentier countries that depend mainly on the oil sector. The research was based on the inductive and deductive approach in studying and analyzing the economic literature to identify the theoretical basis and the use of the descriptive method in description and comparison as well as the use of the quantitative method to analyze the path of the relationship between the variables studied and to know the extent of their agreement and the logic of the economic theory. A standard model consisting of the independent variable represented by (crude oil prices), and the dependent variables (current spending, investment spending, public revenues, public debt) using the autoregressive (VAR) model. The Iraqi economy because of its rentier nature, so the drop in oil prices will directly affect oil revenues and then public revenues, causing a deficit in the general budget. From the control of the oil sector in favor of the productive sectors (industrial, agricultural, tourism and service), and the application of a financial policy that stimulates further diversification of the country's sources of financial revenues and directing the fiscal policy to increase investment spending and encourage the private sector.

Ministry of Higher Education

And Scientific Research

University of Babylon

College Of Administration and Economics

Department of Banking and Financial sciences



**The impact of oil price fluctuations on the financial  
policy indicators of the Iraqi economy for the period  
2004-2021**

Submitted to

To the council of the college of administration & Economics Babylon  
University As A Partial Fulfillment of The Require remints For The Degree of  
MS.C In administration and economics / financial and banking sciences

By

**Husham Haleem Obayes**

By supervision

**Prof. Dr.. Haider Ali Mohammed Al-Dulaimi**

**2023 A.B**

**1444 A.H**